وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL Tarf–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

الرقم التسلسلي: ..... السنة الجامعية: 2023/2022

قسم:

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

الموجة التضخمية العالمية الراهنة وتداعياتها الاقتصادية

–دراسة تحليلية في الأسباب وسبل العلاج –

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتان:

- زبير إخلاص
- حو رندة

إشراف الأستاذة:

بوقفة نفيسة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة
خنفر مانع	رئيسًا
بوقفة نفيسة	مشرفًا ومقررًا
بونعاس شيماء	مناقشًا

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

جاءت هذه الدراسة للإحاطة بملامح ظاهرة اقتصادية عالمية ألاّ وهو **التضخم** باعتباره من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، والذي يعرف بأنه ارتفاع وزيادة في مستوى الأسعار التي يؤدي الى انخفاض في القوة الشرائية للنقود، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين به إلاّ أنه ما زال يشكل جدلاً واسعًا حول أسباب حدوثه وآثاره المختلفة.

ومن خلال هذه الدراسة تم رصد ارتفاع كبير لمعدلات التضخم في مجمل اقتصاديات الدول سنتي 2021-2022 وهذا تزامنًا مع الأحداث الصحية (جائحة كورونا) والسياسية (الحرب الروسية –الأوكرانية) التي شهدها العالم في هذه الفترة، وتم أيضا تسليط الضوء على أهم الاجراءات والآليات التي اتبعتها بعض دول العالم المتقدمة والنامية على سواء للحد والتخفيف من حدة التضخم وكانت **السياسة النقدية** التي تبنتها **البنوك المركزية** من أهم الأدوات التي استخدمتها.

الكلمات المفتاحية: التضخم – البنوك المركزية – السياسة النقدية

Résume

Cette étude est venue prendre note des caractéristiques d'un phénomène économique mondial, qui est **l'inflation**, comme l'un des principaux problèmes dont souffre l'économie mondiale à l'heure actuelle, qui se définit comme une hausse et une augmentation du niveau des prix qui conduit à une diminution du pouvoir d'achat de la monnaie, malgré l'intérêt croissant que lui portent les économistes, mais elle fait encore l'objet d'un large débat sur les causes de son apparition et ses différents effets.

Grâce à cette étude, une augmentation significative des taux d'inflation a été surveillée dans toutes les économies des pays au cours des années 2021-2022, et cela a coïncidé avec les événements sanitaires (pandémie de Corona) et politiques (guerre russo-ukrainienne) dont le monde a été témoin pendant cette période, et les procédures et mécanismes les plus importants qui ont été suivis par certains pays du monde, tant développés qu'en développement, pour réduire et atténuer l'inflation, et **la politique monétaire** adoptée par **les banques centrales** a été l'un des outils les plus importants qu'elles ont adoptés .

Mots clés : inflation - banques centrales - politique monétaire

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحي ﴾ النمل 19

بداية نشكر الله عز وجل على فضله لإتمام هذا العمل

نتقدم بكل عبارات الشكر والامتنان تقديرًا وعرفانًا بالجميل لأستاذتنا الفاضلة والمشرفة

"بوقفة نفيسة "

التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها ودعمها وعلى تواضعها وصبرها خلال فترة إشرافها علينا.

وأشكر كذلك كافة الأساتذة الكرام الذين تلقينا على أيديهم مختلف مستويات العلم والمعرفة.

وإلى كافة موظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من لا يغلى عليها غالي ولا نفيس ومن لا بديل لها في الدنيا..... "أمي الغالية" أطال الله في عمرها

إلى الحبيب، إلى قدوتي الأولى، إلى من كان أساس كل شيء ... إلى "أبي الغالي" حفظه الله بحفظه

إلى ابني وقرة عيني "تيـم" حفظه الله ورعاه

إلى زوجي وأنيسي في الحياة

إلى إخوتي وأخواتي ... حفظهم الله جميعا

إخـلاص

إهداء

الحمد لله رب العالمين قيوم السماوات والارض على نعمه وعطائه الكرم وأتوب إليه والصلاة والسلام على المظهر على المصطفى وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ما اسعدني ان اهدي عملي هذا إلى:

إلى من مهد لي طريق العلم وكان الداعم الأول لي لتحقيق طموحاتي إلى من لا ينساني بالدعاء في ليله ونهاره إلى من لا أجد كلمات تعبر عن قيمته .... إلى والدي الغالي حفظه الله ورعاه

أهدي فرحة تخرجي إلى تلك الإنسانة العظيمة التي طالما تمنت أن تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا إلى ... أمي الغالي.

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى زوجي وسندي في الحياة ...إلى مصدر سعادتي إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبتهم لا حدود لها أولادي الأعزاء

رندة

قـــائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	الفجوة التضخمية عند كينز	23
(02-01)	تخطيط مبسط للنموذج الهيكلي في تفسير التضخم	26
(03-01)	ارتفاع دائم في الأسعار لمرة واحدة	30
(04-01)	التضخم المدفوع بعوامل دفع النفقة	34
(05-01)	أنواع التضخم	36
(06-01)	تطور التضخم في مصر	53
(01-03)	تطور أسعار الأصول طويلة الأجل	111
(02-03)	دورات التشديد النقدي من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي وعدم الاستقرار	111
(03-03)	خمسة عوامل وراء ارتفاع التضخم في الوقت الحالي	123
(04-03)	تطور معدل التضخم في السعودية منذ بداية 2020	134
(05-03)	تطور معدل التضخم في السعودية في سنة 2023	136

قـــائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	بعض المؤشرات قبل وبعد الأزمة في فنزويلا	50
(01-02)	نشأة وتطور دور البنوك المركزية	63
(02-02)	تأميم أهم البنوك المركزية خلال فترة الثلاثينات والأربعينات	94
(01-03)	يوضح تطور معدل التضخم في المملكة العربية المتحدة	133

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
ملخص لغة عربية	–
ملخص لغة فرنسية	–
شكر وعرفان	–
إهداء	–
قائمة الأشكال	06
قائمة الجداول	07
فهرس المحتويات	10-08
مقدمة	أ-ت
الفصل الأول: التطوّر الفكري لدراسة ظاهرة التضخم	
تمهيد	16
المبحث الأول: التطور الفكري في دراسة ظاهرة التضخم	17
❖ المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية	17
❖ المطلب الثاني: التفسير النقدي للتضخم (معيار فائض المعروض النقدي)	19
❖ المطلب الثالث: التضخم في الفكر الحديث (النظرية الكينزية)	22
❖ المطلب الرابع: نظرية الاختلالات الهيكلية	24
المبحث الثاني: عموميات حول طبيعة التضخم	28
❖ المطلب الأول: مفهوم التضخم وأهم خصائصه	28
❖ المطلب الثاني: أنواع التضخم	33
❖ المطلب الثالث: قياس التضخم	37
❖ المطلب الرابع: محددات التضخم	43

المبحث الثالث: نبذة تاريخية عن وجود التضخم في عدة دول	47
❖ المطلب الأول: التضخم في فنزويلا	47
❖ المطلب الثاني: التضخم في مصر	51
❖ المطلب الثالث: التضخم في ألمانيا	54
❖ المطلب الرابع: التضخم في لبنان	56
خلاصة الفصل	59
الفصل الثاني: علاج ظاهرة التضخم –الحلول الكلاسيكية	
تمهيد	61
المبحث الأول: مدخل على إلى البنوك المركزية	62
❖ المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك المركزية	62
❖ المطلب الثاني: العوامل التي ساعدت على نشأة البنوك المركزية	64
❖ المطلب الثالث: مفهوم البنوك المركزية وأهم خصائصها	66
❖ المطلب الرابع: أهداف ووظائف البنك المركزي	68
المبحث الثاني: سبل وآليات معالجة ظاهرة التضخم	74
❖ المطلب الأول: معالجة التضخم اعتمادًا على السياسة المالية	74
❖ المطلب الثاني: أهداف ومزايا السياسة المالية	79
❖ المطلب الثالث: معالجة التضخم إعتمادًا على السياسة النقدية	81
❖ المطلب الرابع: أهداف السياسة النقدية	88
المبحث الثالث: تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة المالية والنقدية	92
❖ المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي وتطورها التاريخي	92
❖ المطلب الثاني: التطور التاريخي لاستقلالية البنوك المركزية	94
❖ المطلب الثالث: معايير استقلالية البنك المركزي	97
❖ المطلب الرابع: الإطار الفكري للعلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم	99
خلاصة الفصل	102

الفصل الثالث: الموجة التضخمية العالمية الراهنة–أسبابها، تداعياتها وسبل علاجها	
تمهيد	104
المبحث الأول: تجربة الفيدرالي الأمريكي في علاج ظاهرة التضخم	105
❖ المطلب الأول: التعريف بالفيدرالي الأمريكي	105
❖ المطلب الثاني: التضخم في الولايات المتحدة الامريكية– الأسباب والتداعيات	107
❖ المطلب الثالث: دور الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في معالجة ظاهرة التضخم	11
المبحث الثاني: تجربة البنك المركزي الأوروبي في علاج ظاهرة التضخم	114
❖ المطلب الأول: نظرة عامة عن البنك المركزي الأوروبي	114
❖ المطلب الثاني: الموجة التضخمية في أوروبا –الأسباب والتدعيات	119
❖ المطلب الثالث: استجابة البنك المركزي الأوروبي في معالجة ظاهرة التضخم	124
المبحث الثالث: تجارب الدول العربية في علاج ظاهرة التضخم	126
❖ المطلب الأول: تدخل البنك المركزي في علاج التضخم في مصر	126
❖ المطلب الثاني: علاج التضخم في الجزائر	129
❖ المطلب الثالث: التضخم في المملكة العربية السعودية أسبابه وسبل علاجه	132
خلاصة الفصل	139
خاتمة	142–141
قائمة المصادر والمراجع	154–144

مقـدمة

مقدمة

أولا/ إشكالية الدراسة:

يعد التضخم من أكبر الاصطلاحات شيوعًا، فهو ظاهرة قديمة النشأة، حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القدم وبخاصة منذ قيام الحرب العالمية الثانية فكانت قيمة العملة تتأثر بكمية المعدن الثمين المتوفر. فعانت منها العديد من الدول عبر التاريخ كالصين القديم، ألمانيا، اليونان، المجر، زيمبابوي، وتعددت الأسباب والعوامل المسببة له، وتنوع الآثار الناجمة عنه، كما أنه يعتبر من بين الظواهر الاقتصادية الأكثر شيوعًا في عالمنا المعاصر نظرًا لكون هاته الظاهرة تمس البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، والآن رغم أن ظاهرة التضخم أصبحت تسود معظم العالم، غير أنه لا توجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته، لذلك تعددت وتنوعت تعريفات التضخم نظرًا لاختلاف أفكار الاقتصاديين فهي من وجهة علم الاقتصاد تعني الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار أو بعبارة مكافئة الانخفاض المستمر في قيمة النقود.

يعد التضخم إحدى مظاهر المشكلة الاقتصادية التي تطبع غالبية اقتصاديات دول العالم في الوقت الراهن، كما أصبح التضخم يتميز بسرعة انتشاره من بلد لأخر، وبقوة نموه من فترة لأخرى، وبصعوبة السيطرة عليه. وبحكم آثاره الغير مرغوبة على النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي بخاصة، لابد من البحث في مسببات هذه الظاهرة، بطبيعة الحال لكل ظاهرة أسباب، فبالنسبة للتضخم هناك أسباب أو عوامل داخلية وعوامل خارجية تؤثر على المستويات العامة للأسعار المحلية.

ومن خلال هذا يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أسباب الموجة التضخمية العالمية الراهنة ؟ وما هي تداعياتها وسبل علاجها ؟

ثانيا/ الأسئلة الفرعية:

تتفرع من الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالتضخم ؟ وما هي أهم أنواعه ومحدداته وطرق قياسه ؟
2. ما هي أهم الأدبيات النّظرية المفسرة لظاهرة التضخم ؟
3. ما هي أهم الأدوات والسياسات العلاجية لظاهرة التضخم ؟
4. ما هي ملامح الموجة التضخمية العالمية الراهنة ؟ ما هي أسبابها وآليات علاجها ؟

ثالثا/ فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والاسئلة الفرعية السابقة الذكر نعتمد على اختبار الفرضيات التالية:

1. ظاهرة التضخم هي انخفاض مستمر في القوة الشرائية لوحدة النقود.
2. تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي تنتها الدول للحد أو التخفيف من ظاهرة التضخم.
3. هناك زيادة كبيرة في معدلات التضخم عبر مختلف دول العالم كانتا جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية المسببان الرئيسيان له.

رابعا/ أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال:

- التزايد المستمر لمستويات العامة للأسعار وهنا تتجلى أهمية البحث في دراسة العوامل المسببة في إحداث ظاهرة تضخمية الذي يعني ضمنيًا أن التضخم ينجم عنتفاعل مجموعتين من العوامل احداهما خارجية والأخرى محلية.
- أهمية مؤشر التضخم في الاقتصاد ما له تأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية.
- تغطية لفترة هامة للاقتصاد العالمي في سنتي 2021-2022.
- معرفة الانعكاسات والآثار الناجمة عن التضخم.

خامسا/ أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف نوضحها كما يلي:

- ✓ التعرف على ماهية التضخم ومختلف أنواعه.
- ✓ معرفة أهم المؤشرات والمعايير المستعملة لقياس التضخم.
- ✓ الاستعانة بالنّظريات الاقتصادية المختلفة في الفكر الاقتصادي وكيفية تفسيرها لظاهرة التضخم.
- ✓ معرفة واقع التضخم في العالم ومختلف مؤشراته.
- ✓ الوقوف على مختلف السياسات الممكن اتباعها للحد أو الخفض من معدلات التضخم.

سادسا/ أسباب اختيار الموضوع:

يكمن جوهر اختيار هذا الموضوع في ارتباطه الكبير بالتطورات الاقتصادية التي أصبح يشهدها العالم في الآونة الأخيرة، هذا بالإضافة إلى عدة أسباب دفعتنا إلى الخوض في عناصره لعّل من أهمها:

- ❖ الأهمية الكبيرة التي أصبح يحتلها موضوع التضخم لدّى السلطات والخبراء الاقتصاديين.
- ❖ خطورة ظاهرة التضخم، لما لها آثار اقتصادية مدمرة.
- ❖ الوقائع الاقتصادية العالمية الراهنة جراء تذبذب في الأوضاع الصحية والسياسية.
- ❖ معرفة الآثار الناجمة عن زيادة في معدلات التضخم والبحث في آليات وأساليب علاج التضخم في مختلف دول العالم.

سابعا/ المنهج المتبع في الداراسة:

لمعالجة الموضوع **"الموجة التضخمية العالمية الراهنة وتداعيتها الاقتصادية"** قمنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي في إنجاز هذا البحث كمنهجية مناسبة لموضوع الدراسة، وذلك خلال عرض مختلف النظريات المفسرة للتضخم والوقوف على مختلف مفاهيمه ومحدداته، وكذا السياسات والآليات المتبعة للحد منه والجهات المسؤولة عن تطبيقه، وتحليل لواقع التضخم في العالم خاصة في الفترة 2021-2022 وتبيان أهم أسبابه وتداعياته الاقتصادية.

ثامنا/ تصميم الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول يمكن إيجازها في الآتي:

- ❖ **الفصل الأول:** جاء بعنوان **"التطور الفكري لدراسة ظاهرة التضخم"**، تم فيه التعرض لمختلف مفاهيم التضخم، أنواعه، محدداته، ومؤشرات قياسه، وايضا قراءة تاريخية في النظريات المفسرة له، ولمحة عن بعض الدول التي عانت من التضخم.
- ❖ **الفصل الثاني:** عنون بـ**"علاج ظاهرة التضخم"**، تم فيه التعرف على مختلف السياسات النقدية والمالية المعتمدة للحد من التضخم، وأيضا التعرف على ماهية البنوك المركزية وأهم وظائفها وفعاليتها في تحقيق أهداف هذه السياسات عند حصولها على استقلاليتها وعدم خضوعها للاعتبارات أو التدخلات السياسية.
- ❖ **الفصل الثالث:** جاء بعنوان "الموجة التضخمية الراهنة"، تم فيه عرض لملامح ظاهرة التضخم في الفترة 2021-2022 في بعض الدول المتقدمة والنامية على سواء، وتبيان أسبابه وأثاره الاقتصادية والآليات المعتمدة للحد منه.

الفصل الأول

التطور الفكري لدراسة ظاهرة التضخم

تمهيد:

يعتبر التضخم من بين الظواهر الاقتصادية الأكثر شيوعًا في عالمنا المعاصر نظرًا لكون هاته الظاهرة تمس البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء فقد خلصت الكثير من الدراسات والأبحاث الخاصة بظاهرة التضخم ولقد تبنته العديد من المدارس في الفكر الاقتصادي حيث تعددت أنواعه والنظريات المفسرة له، والتي غالبًا ما يشار إليها على أنها الزيادة المستمرة المستوى العام للأسعار تؤدي إلى انخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود هاته الأخيرة التي تعتبر معيار القيمة قد تتفاوت من دولة إلى أخرى ومن فترة لأخرى في نفس البلد. وهذا نتيجة للعوامل والسياسات الاقتصادية المنتهجة في هاته البلدان.

تداول خلال هذا الفصل ظاهرة التضخم التي استقطبت اهتمام السياسيين والعامة على حد سواء، حيث نتطرق إلى أسبابه من خلال النظريات المختلفة، ثم تعرج إلى ماهيته من خلال تعاريفه الخاصة، أنواعه، خصائصه ومعايير قياسه، والتطرق أيضا لملامح ظاهرة التضخم في عدة دول. وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: التطور الفكري في دراسة ظاهرة التضخم**
- **المبحث الثاني: ماهية التضخم**
- **المبحث الثالث: نبذة تاريخية عن وجود التضخم في عدة دول**

المبحث الأول: التطور الفكري في دراسة ظاهرة التضخم

كثيرًا ما نسمع في العصر الحاضر لفظ التضخم يتردد على الألسنة وذلك لكونه ظاهرة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية في عالم اليوم، لهذا حضي موضوع التضخم بالعديد من الأبحاث باعتباره ظاهرة ديناميكية متشابكة، فقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، وهذا ما أدى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة واحتوائها والقضاء عليها، أو على الأقل الحد من تفاقمها.

ومن هذا المنطلق سنتناول خلال هذا المبحث عدد من النظّريات لتفسير ظاهرة التضخم.

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية

ظهرت النظرية النقدية التقليدية في القرن الثامن عشر أين كان يسيطر علي النشاط الاقتصادي قانون "ساي" للأسواق والذي يرى ضرورة أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية، يتعبير نقدي كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له أن زيادة أو انخفاض العرض عن الطلب سرعان ما يزول بحكم فعالية آلية السوق أو جهاز الأسعار. [1] ولقد اعتمد الاقتصاديون الكلاسيك في تفسير التضخم على النظرية الكمية للنقود، فالتضخم ينتج وفقا لهذه النظرية عن الإفراط في عرض النقود الذي يولد إفراط في الطلب مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار. [2]

وتعرض النظرية التقليدية النقدية في صورتين: الأولى هي صورة المبادلات التي صاغها "ارفتج فيشر Irving Fisher" وقد وجهت اهتمامها ناحية عرض النقود، والثانية هي صورة الأرصدة النقدية التي صاغها "الفريد مارشال Alfred Marshal" ثم "بيجو Pigou" وتسمى المدرسة كامبردج واهتمت بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو عند إنفاقها .

أولا/ صورة المبادلات للنظرية الكلاسيكية "معادلة فيشر" : ترجع هذه النظرية التضخم إلى زيادة كمية النقود مستخدمة في ذلك ما يسمى بمعادلة التبادل (the équation of exchange)

$$\mathbf{M \times V = P \times T} \quad \text{.....(01)}$$

[1]– عوضية نور الدائم حاج: **أثر التضخم على الناتج المحلي الإجمالي (دراسة حالة السودان 2000–2015)**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة غرب كردفان، السودان، 2020، ص 13.

[2]– صغيري فاطيمة الزهرة: **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970–2005**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 19.

حيث: **M**: تمثل كمية النقود / **V**: تمثل سرعة دوران النقود / **P**: تمثل المستوى العام للأسعار.

T: ممثل حجم المعاملات الذي يعبر عن مستوى الإنتاج الكلي المادي.

وطبقا لهذه المساواة المعروفة "بمعادلة فيشر" وإذا افترضنا أن سرعة دوران النقود "V" ثابتة وأن حجم المعاملات "T" ثابت هو الآخر، فإن أي زيادة في كمية النقود، سوف ينعكس بأكمله في شكل ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي أن هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود. وهكذا، فانه طبقا لوجهة النظر السابقة بوجد فرضين أساسيين:

1. ثبات سرعة دوران النقود، أي أن النقود تطلب فقط للقيام بوظيفتها كوسيلة للتبادل وليس كمستودع للقيمة، يعني أن النقود لا تطلب لذاتها بل أن الطلب عليها طلب مشتق فقط.
2. تفترض هذه النظرية أن الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى التشغيل الكامل حجم المعاملات ثابت في هذه الحالة فإن زيادة كمية النقود وزيادة الإتفاق على المعاملات (الثابتة)، سوف يؤدي مباشرة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة. [1]

ثانيا/ صورة الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج): ترتكز هذه الصورة إلى الطلب على النقود باعتباره طلبا على رصيد نقدي، وهذا وفق افتراض أن كل فرد يرغب في الاحتفاظ بنسبة معينة في المتوسط دخله السنوي الحقيقي في شكل نقدي.

والتضخم في مفهوم هذه الصورة ينسب إلى التغير في تلك النسبة من الدخل الذي يحتفظ بها في شكل نقود سائلة أو كاحتياطي نقدي ، وهذا يكون مصاغ في المعادلة التالية:

$$P = \frac{M}{Y \times K} \quad \text{.....(02)}$$

حيث: **P**: مستوي الأسعار / **Y**: الدخل القومي / **M**: عرض النقود

K: النسبة المعينة من الدخل الحقيقي للأفراد اللذين يرغبون بالاحتفاظ به في شكل نقود.

من خلال هاتين الصورتين المعادلتين (01) و (02) يتضح لنا أنهما تبحثان نفس الظاهرة أي مستوى الأسعار وعلاقته بكمية النقود، رغم الاختلاف في منهاج البحث. وبناءا على ما سبق فإن التضخم من وجهة نظر هذه النظرية هو الزيادة المحسوسة في عرض النقود، ويكون معدل التضخم أو معدل ارتفاع الأسعار دائما متكافئًا مع معدل التغير في كمية النقود.

[1]- صغيري فاطيمة الزهرة: **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005**، مرجع سابق، ص ص 20-21.

المطلب الثاني: التفسير النقدي للتضخم (معيار فائض المعروض النقدي)

يستند التفسير النقدي للتضخم على الآراء الكلاسيكية للاقتصاديين أمثال Daived Recardo Daivid و Hume وكذلك على الأراء النيوكلاسيكية للاقتصاديين أمثال John S. mill , Alfred Marshall Arthur C Pigou والذين اعتمدوا بشكل رئيسي على ما يعرف بنظرية كمية النقود Quantity Theory of Money (QTM) لتفسير التضخم طبقاً لساي وريكاردو وميل وضع الاقتصاد الكلاسيكي علاقة ميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار فالنظرية الكمية تركز على التفريق بين الاقتصاد الحقيقي والظواهر النقدية المحضة التي تؤثر على هذا الاقتصاد. أي أن للزيادة في مخزون النقود. تأثير أوتوماتيكي على الأسعار من دون التأثير بعمليتي الإنتاج والتبادل. [1]

لقد تعرضت نظرية كمية النقود إلى عدة إضافات على يد الكلاسيك الجدد New Classic فقد قدم أرفنك فيشر الصياغة الأولية لهذه النظرية التي تفترض أن قيمة المبيعات جميعها في الاقتصاد يجب أن تساوي قيمة المشتريات جميعها وبحسب الصياغة أدناه:

$$M.V = P.T \quad \text{.....(01)}$$

حيث: **M** عرض النقد، **V** سرعة تداول النقد، **P** مستوى الأسعار، و**T** الحجم الحقيقي للمعاملات.

وطالما أن :

$$AS = T \quad \text{.....(02)}$$

حيث AS تمثل العرض الكلي

$$AD = (MV)/P \quad \text{.....(03)}$$

وAD تمثل الطلب الكلي.

ولتحقيق شرط التوازن في السوق السلعي

$$AS = AD$$

$$T = (M.V)/P \quad \text{.....(04)}$$

[1]- حسين جواد كاظم: **محددات التضخم في إطار جدلية الفكر الاقتصادي –دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة (2003–2013)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (30)، كانون الأول 2016، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص 151.

وطبقاً لأراء الكلاسيك فإن TV (سرعة التداول) ثابتة في الأمد القصير، إذن معادلة التبادل (4) يمكن أن تكتب بدلالة السعر كالأتي:

$$\mathbf{P = (V/T)\ M}$$

توضح المعادلة الأخيرة انه بافتراض ثبات العوامل الأخرى فأن أي زيادة في عرض النقد تنتج عنها زيادة بالنسبة بنفسها في المستوى العام للأسعار، ومن ثم فإنها تضع العلاقة مباشرة مابين السوق النقدية والسوق السلعية، أي أن أي زيادة في عرض النقد تقابلها زيادة في الطلب في السوق السلعية ومن ثم فان التضخم طبقاً لوجهة النظر هذه هو ظاهرة نقدية وان العلاج يكون من خلال تخفيض عرض النقد.

أن الصيغة أعلاه لم تأخذ بنظر الاعتبار الطلب على النقد، فقد اهتمت بالتحصيلات النقدية التي يريد المتعاملون الاحتفاظ بها من دون الأخذ بالاعتبار كمية النقود التي تسمح بتحقيق هذه المعاملات. [1]

لقد تعرضت نظرية كمية النقود بصورتها الكلاسيكية إلى عدد من التحديثات على يدي الفريد مارشال ودون بتكن لكنها لم تخرج عن الإطار العام للمبدأ الأساسي للنظرية. إلا أن الإضافة الجذرية جاءت على يد رواد مدرسة شيكاغو وعلى رأسيم ميلتون فريدمان صاحب نظرية كمية النقود بصيغتها الحديثة، ولا يؤمن فريدمان بما ذهب إليه الكلاسيك حول حيادية النقود وحالة التشغيل الكامل. وطبقاً لفريدمان أن العلاقة بين عرض النقد والمستوى العام للأسعار تحدث بصورة غير مباشرة من خلال قنوات الدخل الحقيقي وتكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقد ومع ذلك لم تخرج الآراء الحديثة للمدرسة النقدية عن الآراء التقليدية لمدرسة كامبرج والتقليديين الأوائل فيما يتعلق بان التضخم هو ظاهرة نقدية ناجمة عن ارتفاع في كمية النقد.

فطبقاً للنظرية النقدية الحديثة، يحدث التضخم لوجود فائض في المعروض النقدي بالقياس إلى حجم الطلب النقدي وبما أن التوازن في السوق النقدي يحدث عندما يتساوى عرض النقد بالطلب عليه:

$$\mathbf{(M/P)^5 = (M/P)^d} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

ويمكن كتابة المعادلة أعلاه بالصيغة اللوغاريتمية long linear form

[1]– حسين جواد كاظم: **محددات التضخم في إطار جدلية الفكر الاقتصادي –دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة (2003–2013)**، مرجع سابق، ص ص 152-153.

$$M^5 - P = M^d (y, i)$$

حيث : (M) لوغاريتم عرض النقد.

(P) لوغاريتم المستوى العام للأسعار.

(M) الطلب على الأرصدة الحقيقية للنقد وهو دالة موجبة للدخل الحقيقي (y) وسالية لتكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقد (i) .

وبافتراض أن الطلب على النقد هو خطي فيما يتعلق بمحدداته ومن ثم المعاملات السعر، فأن علاقة الطلب على النقد في الأمد الطويل في المعادلة (2) ستتبع الصيغة الآتية:

$$P_t = B_t M_t + B_2 Y_t + B_3 i_t + V_t \quad \ldots\ldots (03)$$

حيث يمثل V_t المتغير العشوائي، ومن الصيغة أعلاه نلحظ أن محددات التضخم طبقاً لمدرسة النقديين الحديثة تتحدد بالتغير في عرض النقد M_t والدخل الحقيقي Y_t وتكلفة الفرصة البديلة i_t (سعر الفائدة). [1]

[1]– حسين جواد كاظم: **محددات التضخم في إطار جدلية الفكر الاقتصادي –دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة (2003–2013)**، مرجع سابق، ص 154.

المطلب الثالث: التضخم في الفكر الحديث (النظرية الكينزية)

يختلف تفسير التضخم في الفكر الحديث عن التفسير الذي ساد حول هذه الظاهرة في الفكر الكلاسيكي. ويرى اقتصاديو الفكر الحديث بأن ظاهرة التضخم لا ترجع إلى الزيادة في كمية النقود، حيث اعتمدوا على تحليل مختلف العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي على اعتبار أن التغيرات في مستوى الدخل وتفسير أسبابها، يصاحبها تقلبات في المستوى العام للأسعار.

ومن الممكن تسمية نظرية التضخم الكينزية بنظرية فائض القيمة، حيث أثار "كينز" في نظريته العامة أن النظرية التقليدية للنقود فشلت في تشخيص أسباب الكساد العظيم، كما رفض الأفكار الرئيسية للتحليل الكلاسيكي، وعند كينز يتحدد المستوى التوازني عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي أي بالطلب الكلي الفعال.

ويتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: لا تكون فيها المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي مستقلة.

في هذه الحالة عند زيادة إنفاق الحكومة مثلاً فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخول وبالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلى فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاعاً بسيطاً في الأسعار، لأن فائض الطلب يمتص التوظيف والإنتاج ولن يؤدي بالضرورة إلى ظاهرة التضخم، فالتشغيل غير الكامل يعني مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب. أي أن هذا التضخم لا يعد حقيقيًا، وينشأ نتيجة عوامل تتمثل فيما يلي: [1]

- عدم التشابه بين الموارد الإنتاجية نظرا لأن وجود عجز في أحدها لا يمكن استبداله بمورد إنتاجي آخر، مما يترتب عليه حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار.
- الارتفاع المفاجئ للأجور نتيجة زيادة الطلب على العمل وانخفاض معدلات البطالة.
- اختلاف المرونة في إنتاج السلع في الزمن القصير حيث تتميز السلع الإنتاجية بارتفاع مرونة إنتاجها في المدى القصير استجابة للزيادة في الطلب عليها، بينما تتمتع السلع الزراعية بانخفاض مرونة إنتاجها وبالتالي الارتفاع في مستويات أسعارها.
- رغبة المؤسسات الاحتكارية في زيارة أرباحها عن طريق زيادة أسعار بيع منتجاتها، وذلك قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل.

[1]– لميس حسين عودة: **دور السياسة النقدية لمصرف سورية المركزي في الحد من التضخم (دراسة تطبيقية في الفترة الواقعة بين 2000–2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الإدارة، اختصاص إدارة مالية ومصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، الجمهورية العربية السورية، 2013، ص ص 31-32.

شكل رقم (01-01): الفجوة التضخمية عند كينز

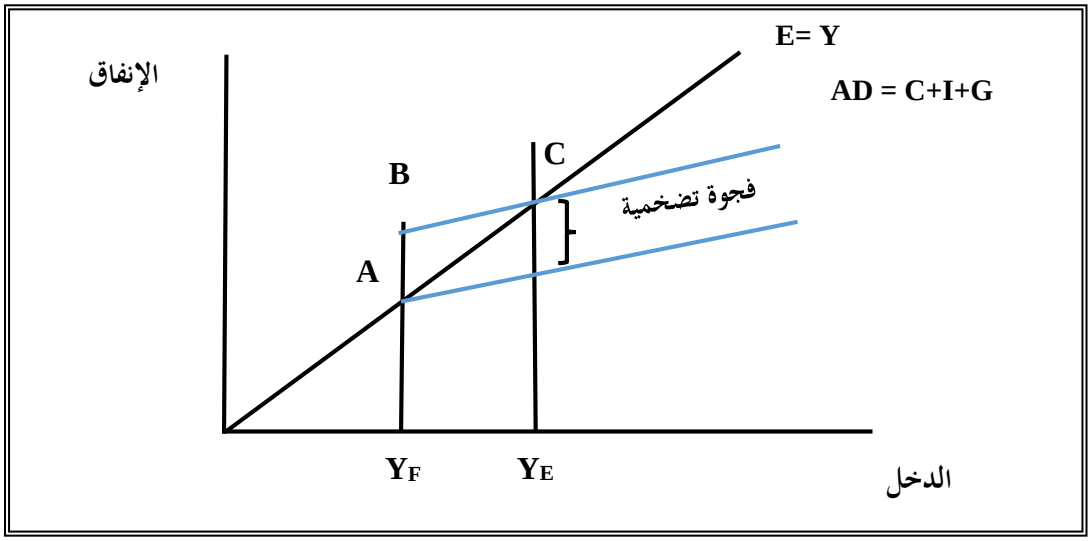

المصدر: إيمان بن زروق: **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزئري**، أطروحة دكتوراه LMD، شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2021/2020، ص 22.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقة الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها.

فإذا افترضنا أية زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أية زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر. ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والناتج الوطني فائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار. أي عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على مواجهة هذه الزيادة وبذلك يتحقق الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

وقد وصف كينز هذه الحالة بالتضخم الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية ترى بأنه ليس بالضرورة أن يترتب على الزيادة في كمية النقود عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل زيادة في المستوى العام للأسعار وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد، وبما لا يؤدي إلى حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات. أي أن التضخم وفقا لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي بشكل محسوس وبصورة مستمرة، وبما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار. ويقصد به أن الطلب الكلي على السلع وذلك ما يعبر عنه بفائض الطلب والخدمات في الاقتصاد يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية، مما يودي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار. [1]

[1]- لميس حسين عودة: **دور السياسة النقدية لمصرف سورية المركزي في الحد من التضخم (دراسة تطبيقية في الفترة الواقعة بين 2000-2010)**، ملرجع سابق، ص ص 33-34.

المطلب الرابع: نظرية الاختلالات الهيكلية

تشير النظرية الهيكلية (S.K.Chakmabarti) أنه لتفسير التضخم في البلاد المتخلفة يجب أولا البحث عن طبيعة الخلل الهيكلي الموجود في الاقتصاد، كما تؤكد أيضا أن العوامل النقدية والمالية (زيادة كمية النقود، زيادة الطلب الفعال، سوء الإدارة) هي مسببات ثانوية لتضخم الأسعار، وأن العوامل الهيكلية والاجتماعية هي التي تسبب ظهور هذه العوامل. [1] ويلجأ بعض الاقتصاديون إلى تحديد الخصائص التي تتميز بها الدول المتخلفة لتحديدها والتعرف عليها، وتشكل هذه الخصائص المشتركة التي تتميز بها الدول المتخلفة عوامل رئيسية في حدوث الضغوط التضخمية وتجعل هذه الدول اشد عرضة للتضخم من الدول المتقدمة، فهي عوامل تضخمية بطبيعتها، وحتى لو لم تعتمد في تمويل التنمية على مصادر تضخمية. [2]

فقد فسرت هذه النظرية القوى التضخمية التي تظهر في الدول المتخلفة (النامية) بوجود اختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية، أهمها:

أولا/ التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية: يشير الهيكليين هنا إلى أن معظم الدول المتخلفة تتميز بتخصص شديد في إنتاج وتصدير المواد الأولية، بسبب نمط تقسيم العمل الذي فرض عليها في الماضي، الأمر الذي يعرضها دائما لموجات تضخمية عندما تتعرض أسعار هذه المنتجات للتذبذب في الأسواق الدولية وهنا نميز بين حالتين:

- **حالة زيادة أسعار الصادرات:** عندما ترتفع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أرصدة النقد الأجنبي في هذه البلاد، وبالتالي زيادة الدخول فيها حيث تذهب جزء من هذه الزيادة إلى المشتغلين في إنتاج وتصدير المواد الأولية، وجزء كبير يذهب إلى إرادات الحكومة عن طريق الضرائب المفروضة على قطاع الصادرات وجزء آخر من هذه الدخول يتجه إلى الانسياب خارج البلاد مرة أخرى لتمويل شراء الواردات من السلع الاستهلاكية المختلفة، أما الجزء المتبقي من هذه الزيادة يتجه إلى شراء مختلف السلع التي تنتجها الصناعات المحلية. ونظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في البلاد المتخلفة فإن الزيادة التي ستحدث في الاستهلاك الاستثمار والإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية في هذه الدول.

---

[1]– بن عيسى أمينة؛ بن يشو فتحي: **محددات التضخم في الجزائر والمغرب (دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن)**، مجلة المالية والأسواق، 2014، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 47.

[2]– إسماعيل محمد إبراهيم محمد: **التضخم وأثره على الاقتصاد السوداني دراسة حالة (لولاية غرب دارفور–السودان 2020)**، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، المجلد 03، العدد 06، 2022، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، جامعة الجنينة، السودان، ص ص 195-196.

- **حالة تدهور أسعار الصادرات:** قد يؤذي تدهور أسعار الصادرات إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة، وهذا بسبب انخفاض الإيرادات العامة التي يتم تحصيلها أساسا من الضرائب المفروضة على صادرات المواد الأولية، وقد تلجا الدولة في كثير من الأحيان إلى مصادر تضخمية لسد هذا العجز، مثل الاقتراض من البنك المركزي أو زيادة الإصدار النقدي، كما أن انخفاض أسعار الصادرات يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، فإذا لم يكن لدى الدولة احتياطات كافية من الذهب والعملات الأجنبية المواجهة هذا العجز فإنها قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالداخل.

ثانيا/ جمود الجهاز المالي للحكومة: تتسم النظم الضريبية في البلاد المتخلفة بالجمود وعدم الكفاية والتخلف، حيث لا يتسنى لهذه الدول زيادة حصيلة الضرائب كلما كانت في حاجة إلى ذلك، كما يشير الهيكليين إلى ميزة هامة أخرى تتمثل في ضالة مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغير في حجم الدخل الوطني، بعبارة أخرى فإن نمو هذه الحصيلة لا يتناسب وحجم الإنفاق العام اللازم لتحقيق معدل النمو الاقتصادي المطلوب ولدفع عجلة التنمية للأمام هذا العامل يؤدي في النهاية إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد الوطني، عن طريق لجوء الدولة إلى الجهاز المصرفي لتمويل هذا المجزء كما أن أي محاولة للتقليص من كمية النقود المتداولة عن طريق الضغط على الإنفاق العام أو تقييد الائتمان المصرفي يؤدي في الغالب إلى حدوث تضخم زكودي، وهذا ما أثبتته دراسة "Marley" عن التضخم والركود في البرازيل في السينيات من القرن الماضي. وحسب وجهة نظر الهيكليين فإن التغلب عن هذا المصدر الهيكلي للتضخم يكون عن طريق تطبيق سياسة مالية فعالة تؤدي إلى زيادة كفاءة النظام الضريبي وتشجيع الادخار وزيادة الاستثمار مما يحرك عجلة التنمية للأمام. [1]

ثالثا/ تفاقم مشكلة الغذاء: يعطى الهيكليين لتفاقم مشكلة الغذاء في الدول المتخلفة أهمية خاصة كمفتر للضغوط التضخمية في هذه البلاد، والمقصود بهذه المشكلة هو عجز الاقتصاد الوطني عن تدبير الاحتياجات الغذائية المتنامية للسكان، وهذا بسبب الخلل الموجود بين الطلب على هذه المنتجات وعرضها فيما يتعلق بجانب الطلب فإن ارتفاع معدل النمو السكاني، وزيادة الميل الحدي للاستهلاك في هذه البلدان يؤديان إلى زيادة الطلب على المنتجات الغذائية بنسب مرتفعة فيما يخص جانب العرض فالخلل الأساسي يكمن في تأخر وبطئ النمو في القطاع الزراعي، إضافة إلى عدم كفاية المنتجات الغذائية المستوردة بسبب العجز في ميزان المدفوعات لهذه الدول. ويخلص الهيكليين مما سبق إلى أن الزيادة المبدئية في أسعار المنتجات الغذائية هي التي تسبب فيما بعد حركة دائمة وتراكمية في ارتفاعات الأسعار في مختلف القطاعات،

[1]– مرابط مساعد: **التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2018/2017، ص ص 29-30.

وبالتالي فإن علاج التضخم في هذه الدول يتطلب إعطاء مكانة أساسية للمشكلة الغذائية في أي برنامج يستهدف مكافحة التضخم والشكل الموالي يوضح كيفية حدوث الضغوط التضخمية انطلاقا من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية.

شكل رقم (01-02): تخطيط مبسط للنموذج الهيكلي في تفسير التضخم

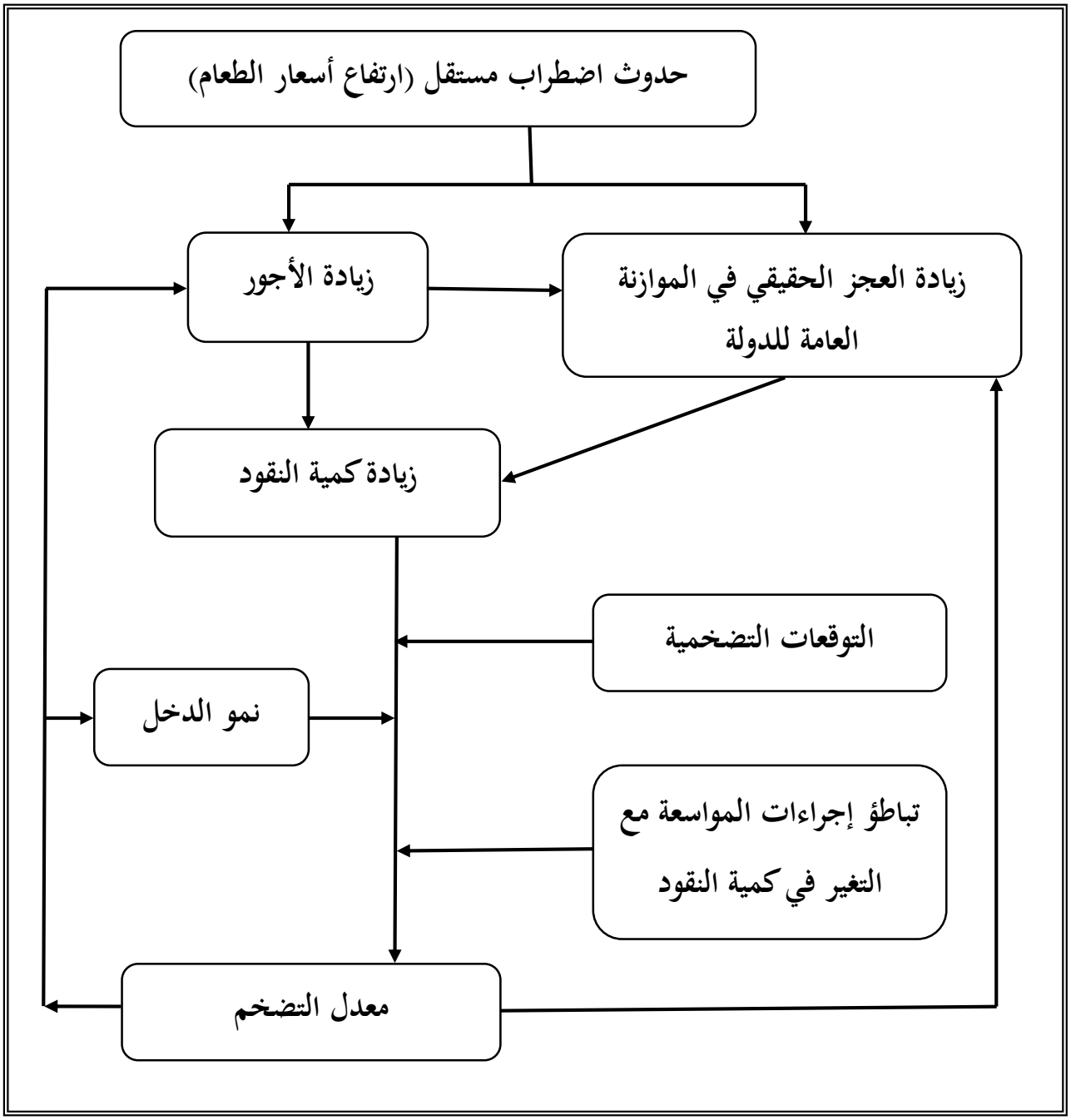

المصدر: مرابط مساعد: **التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 31.

رابعا/ الاختلالات الهيكلية في المراحل الأولى لعملية التنمية: إذا كان البنيان الاقتصادي والاجتماعي في الدول المتخلفة يتميز كما رأينا سابقا بعدة اختلالات هيكلية مولدة للتضخم فإن تصحيح هذه الاختلالات في غمار عملية التنمية بولد في حد ذاته ضغوط تضخمية أخرى، وهنا يشير الهيكليين إلى بعض هذه الضغوط التي تلازم عملية التنمية في مراحلها الأولى ونذكر منها مايلي:

- إن الإسراع بعملية التكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية وعلى الأخص إنشاء البنى التحتية مثل الطرق الجسور المدود المطارات مشاريع إيصال المياه والكهرباء وشبكات السكك الحديدية وبناء المدارس والمستشفيات الخ، يؤدي إلى اختلال العلاقة بين تيار الإنفاق النقدي الموجه لإنشاء هذه الاستثمارات وبين العرض الحقيقي من السلع والخدمات الذي يحتاج إلى فترة طويلة ليصل إلى المستويات المطلوبة، وهذا بعد أن تنعكس الجهود المبذولة لإنشاء وتطوير البنى التحتية على رفع مستوى الإنتاجية في القطاعات الأخرى.
- يشير الهيكليين إلى الطبيعة المزدوجة للاستثمار، ويقصدون في ذلك أن الاستثمار يخلق طاقة إنتاجية متخصصة في إنتاج منتج معين، ومن جهة أخرى فهو يولد طلبا فعالا عن طريق الدخول النقدية الناشئة عن إنفاقه، إلا أن هذا الطلب يتصف بكونه أكثر عمومية، أي انه ينصرف إلى كافة أنواع السلع والخدمات مما يولد ضغوط تضخمية.
- طول فترة الإنشاء للمشروعات الإنتاجية الجديدة الفترة من بدء الاستثمار وبدء ظهور الإنتاج كما هو الحال في الصناعات الثقيلة يؤدي إلى زيادة المداخيل، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات بنسبة تفوق نسبة عرضها، وينعكس هذا الاختلال في ارتفاع المستوى العام للأسعار. [1]

ونلاحظ أن النظريات التضخمية السابقة كلها أعطت أسبابا وتوضيحا مقنعا للتضخم. فمع تطور وانتشار ظاهرة التضخم تطورت النظريات المفسرة لها. [2]

[1]– مرابط مساعد: **التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 32.

[2]– ميس توفيق مسلّم: **استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2015، ص 32.

المبحث الثاني: عموميات حول طبيعة التضخم

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب إنه من المتفق عليه أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم واحد محدد عند علماء المالية والاقتصاد، حيث اختلف تعريفه بينهم باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه، وكذلك خصائصه، أنواعه ومعايير قياسه، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق لمختلف جوانب ظاهرة التضخم.

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأهم خصائصه

إن التضخم في مفهومه الشائع ينطلق من أمرين يمثلان المظهر الملموس للتضخم، هما الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والانخفاض في القوة الشرائية للنقود، وهو ما يظهر بوضوح في تعريف التضخم بأنه:

"يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية" [1]

يشير هذا التعريف إلى عدد من القضايا المتعلقة بمفهوم التضخم وأبرزها ما يلي:

1. التضخم ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المتقطعة في الأسعار. أي أن المستوى المرتفع للأسعار لا يعني تضخماً وإنما التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار.
2. أن معدل التضخم يحسب وفقاً للصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{التغير في المستوى العام للأسعار}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}} \times 100$$

$$\text{أو} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية – المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}} \times 100$$

$$\text{أو: معدل التضخم} = \frac{IP_t - IP_{t-1}}{IP_{t-1}}$$

حيث : P_t = المستوى العام للأسعار في السنة الحالية

P_{t-1} = المستوى العام للأسعار في السنة الماضية.

[1]- محمد أحمد الأفندي: **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط01، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص 572.

3. التضخم ليس مجرد ارتفاع نسبي في أسعار عدد معين من السلع، كان مثلاً ترتفع أسعار السلع الغذائية بينما ينخفض أسعار سلع الملابس أو تظل ثابتة، أي أنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات.

عرف أيضا بأنه "الارتفاع العام في معدلات الأسعار وببساطة فهو نقود كثير تطارد سلعًا وخدمات قليلة" [1]

عرف كذلك بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول، تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، بسبب زيادة الطلب على العرض" [2] وهو أيضا "الارتفاع في المستوى العام للأسعار مصحوباً بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية" [3] والمقصود بالارتفاع المستمر في الأسعار أنّ كافة أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، تكون مرتفعة عن معدلاتها السابقة، بما فيها تكاليف عناصر الانتاج" [4].

تعني كلمة التضخم من وجهة علم الاقتصاد الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار أو بعبارة مكافئة الانخفاض المستمر في قيمة النقود، ويعبر إحصائيا عن التضخم بأنه معدل الزيادة في الأسعار خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون شهر أو سنة. [5]

بشكل عام تعرف التضخم على أنه "الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار لفترة طويلة أي تزايد المستوى العام للأسعار، بالتالي فالتضخم يرتبط بارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد بصورة مستمرة ولفترة طويلة بحيث يؤثر في ميزانية الأفراد ويساهم في الخفاض القوة الشرائية لديهم.

تعريف التضخم في النظرية النقدية: "هو كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار" أي أن ظاهرة التضخم سببها الزيادة في كمية النقد المتداول. [6]

---

[1]- محمد الفاتح المغربي: **التمويل والاستثمار في الإسلام**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2018، ص 67.

[2]- جمال محمد حماد: **التضخم وآثاره الاجتماعية–دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية**، حوليات آداب عين شمس، المجلد 42، أكتوبر – ديسمبر 2014، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ص 43.

[3]- محمد عبد الحلي عمر: **المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية**، دراسة مقدمة إلى حلقة العمل الثالثة من ندوة "التضخم وآثاره على المجتمعات–الحل الإسلامي"، مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالغشتراك مع مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين خلال الفترة 29 إبريل إلى 01 مايو 1997، المنامة، البحرين، ص 02.

[4]- سيماء محسن علاوي: **دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996–2011)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والأربعون، 2016، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، ص 435.

[5]- عبورة حسام الدين: **سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، 2008–2009، ص 03.

[6]- حبيطة علي: **أثر الإنفاق العام على معدل التضخم –دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980–2013**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية– المجلد 26، العدد 02، 2014، جامعة زيان عاشور– الجلفة، ص 135.

تعريفه وفق نظرية الطلب والعرض: يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، ما ينجم عنه اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلى مع تعذر زيادة العرض في السوق؛

تعريف كينز للتضخم: هو زيادة القدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج، أي زيادة الطلب على العرض". وهذه التعاريف ينطوي على **عنصرين:** ارتفاع المستوى العام للأسعار – الارتفاع المستمر في الأسعار [1]

بحيث ينطوي **العنصر الأول** على أن الارتفاع في سعر سلعة واحدة أو سلعتين لا يعتبر تضخماً، ذلك لأن هذا الارتفاع قد يقابله انخفاض في أسعار سلع أخرى الأمر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتاً أو ربما ينخفض، غير أن ارتفاع الأسعار الذي يعتبر تضخماً هو الارتفاع العام في أسعار غالبية السلع والخدمات، أو الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك العادي.

أما **العنصر الثاني** ينطوي على أن التضخم ظاهرة ديناميكية ومن ثم فإن ارتفاع الأسعار لمرة واحدة بصفة مؤقتة أو دائمة ثم ثباتها بعد ذلك لا يعتبر تضخماً، والأشكال التالية توضح ذلك:

شكل رقم (01-03): ارتفاع دائم في الأسعار لمرة واحدة

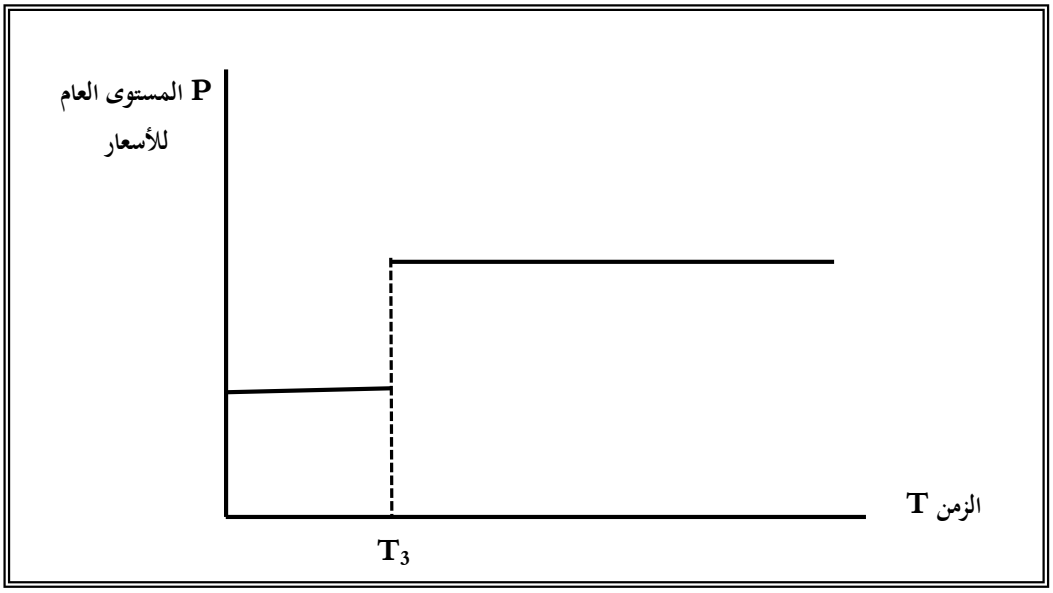

المصدر: ياسمينة زاوي: **التضخم في الجزائر بين النّظرية والواقع وما مدّى موائمة تقنية ARIMA للتنبؤ به بالنسبة لخصائص الظاهرة**، مرجع نفسه، ص 03.

[1] – **ياسمينة زاوي: التضخم في الجزائر بين النّظرية والواقع وما مدّى موائمة تقنية ARIMA للتنبؤ به بالنسبة لخصائص الظاهرة**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 03.

وبالرغم من تعد التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم إلا أنه تشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد. أي أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية: [1]

1. أن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي الأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.
2. أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحًا ومحسوسًا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحة خلال فترة طويلة نسبيًا، وعليه فإن تعريف التضخم يعتمد على فكرتين أساسيتين:

- **الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع**، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير في مستويات الأسعار، لأن الزيادة في كمية النقود المتداولة عن كمية التقود المتداولة عن كمية السلع والخدمات في الاقتصاد تؤدي الى خلق فائض طلب ناتج عن الزيادة في حجم طلب الكلي على السلع والخدمات من المنية المعروضة منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق عكس ذلك عند زيادة كمية السلع والخدامات في الاقتصاد بنسبة أكبر من الزيادة في كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض، وفي كلا الحالتين يجب أن تكون الزيادة في كمية النقود أو كمية السلع والخدمات في الاقتصاد كبيرة نسبيا تؤثر في مستويات الأسعار، حيث أن الزيادة المحدودة في أي منها على الآخر قد لا يكون لها تأثيرات كبيرة على المستوى العام للأسعار. وبذلك فأن التضخم بعير عن الزيادة في كمية النقود في المجتمع بالنسبة لكمية الانتاج حيث يعبر عن الزيادة في كمية النقود مع ثبات الزيادة في كميات الإنتاج.

[1]- عرابي محمد: **أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990–2017)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات اقتنصادية ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019، ص 35.

- **أن حدوث الارتفاع في المستوى عامل الأسعار:** ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية الانتاج، والذي يؤدي الى تزاحم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع والخدمات، حيث يؤدي التنافس فيما بين وحدات النقد للحصول على تلك الكمية من السلع الى رفع المستوى العام للأسعار، مع الأخذ بعين الأعتبار أن التضخم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجنا وسريعاً، لأن وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلة من الارتفاعات في مستويات الأسعار سوف تعطى الحكومات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج، بحيث يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وعليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال التالية:
  - بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث الخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.
  - حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.
  - حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الانتاج.
- قد يكون التضخم ناجم عن عوامل داخلية تتعلق بمكونات الطلب الكلي المحلي، وفي كثير من الأحيان قد يكون التضخم مستورد وينجم عن التغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية، التي تؤثر على تكاليف السلع المستوردة وفي مقدمتها أسعار البترول.
- قد يكون البعد السياسي المحلي والدولي الأكثر تأثيراً على التضخم، مقارناً بالبعد الاقتصادي الذي بعد تابعاً للعلاقات السياسية. [1]

[1]- عرابي محمد: **أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990–2017)**، مرجع سابق، ص 36.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

هناك أنواع المختلفة للتضخم منها ما يلي:

أولا/ أساس السرعة التي ترتفع فيها الأسعار:

1. **التضخم الزاحف (Creeping Inflation)**: عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة أو معتدلة خلال فترة زمنية طويلة فإن هذا النوع من التضخم يسمى بالتضخم المعتدل أو التضخم الزاحف. [1]
2. **التضخم السائر Walking inflation**: هو أن يصبح الارتفاع في الأسعار أكثر وضوحًا بالمقارنة بالتضخم الزاحف. وهو أن ترتفع الأسعار خلال عقد أكثر من 10% وتحديدًا بين 30% و40% وهو أكثر خطورة من التضخم الزاحف.
3. **التضخم الجـاري Running inflation**: عندما تبدأ الأسعار بالتزايد بصورة يكون التزايد في الاسعار عبر عقد من الزمن أكثر من 100، وعليه فاذا كانت الأسعار ترتفع سنويـًا بمعدل يزيد عن 10% يسمى التضـخم الجـاري.[2]

لقد تعددت أشكال وأوجه ظاهرة التضخم والتي يمكن التعرض إليها على النحو التالي:

ثانيا/ معيار مدى تحكم الدولة في جهاز الإثمان(الأسعار) : يضم هذا المعيار ثلاث أنواع هي:

1. **التضخم الطليق (الظاهر)**: وهو ارتفاع مستمر في الأسعار والأجور والنفقات التي تتمتع بشيء من المرون،, نتيجة إرتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي للسلع والخدمات.
2. **التضخم المكبوت (الحبيس)**: وهو قيام الحكومة بتقيّيد التضخم بالتدخل المباشر للحد من ارتفاع الأسعار المستمر وذلك من خلال فرض الرقابة السعرية والدعم الحكومي، وهو ما يؤدي إلى ظهور السوق السوداء نتيجة لهذا التقّييد، فوضع حدود عليا للأسعار سيؤدي إلى زيادة الطلب عن العرض، وعدم عدالة توزيع السلع بين الأفراد، وانحراف قوى السوق عن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد في تحقيق إشباع احتياجات المجتمع الضرورية، وهو ما يؤدي إلى تحمل الدولة لتكاليف ونفقات باهظة. [3]

---

[1]- محمد أحمد الأفندي: **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مرجع سابق، ص 573.

[2]- سعيد سامي الحلاق؛ محمد محمود العجلوني: **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 141.

[3]- عبد الباسط القرعان؛ منير سليمان الحكيم: **دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم–دراسة فقهية اقتصادية**، المجلة الأردنية فيالدراسات الإسلامية، المجلد11، العدد 04، 1437هـ/2015م، جامعة العلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص 398.

3. **التضخم الكامن:** ويقصد به زيادة الدخل بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الإستهلاك، وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة مثلا تحديد كمية السلع المقتناة لكل فرد.

ثالثاً/ معيار مصدر الضغط التضخمي: يضم هذا المعيار نوعين هما:

1. **التضخم بفعل زيادة الطلب:** نتيجة الإفراط في كمية السلع والخدمات المطلوبة، وقصور الإنتاج عن تلبيته. [1]
2. **تضخم دفع النفقة (Cost Push Inflation):** في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لأي مكون يدخل في إنتاج السلع المواد الخام الوقود الأجور أو غيرها)، بالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج.

شكل رقم (01-04): التضخم المدفوع بعوامل دفع النفقة

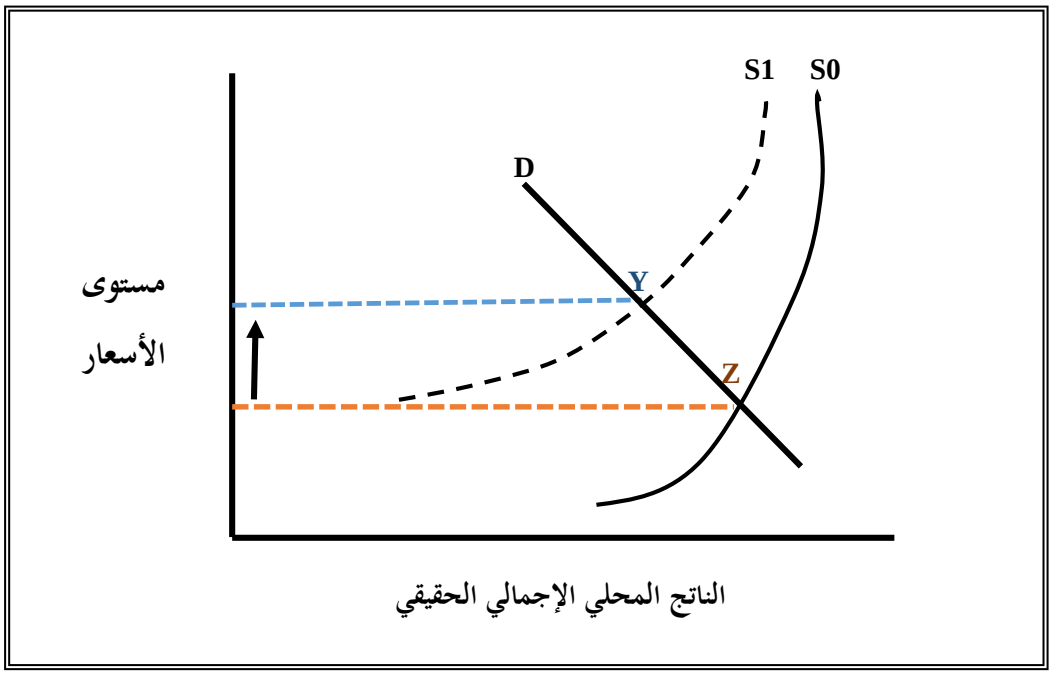

المصدر: رانيا الشيخ طه: **التضخم أسبابه-آثاره-وسبل علاجه**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، الإمارات، 2021، ص 13.

يوضح الشكل (01-04) أنه بارتفاع تكاليف الإنتاج، ينتقل منحنى العرض من الوضع S0 إلى الوضع S1، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع السعر التوازني مع انتقال نقطة التوازن من النقطة (Z) إلى النقطة (Y)، وهو ما يعني مستوى أعلى من الأسعار ومعدل التضخم.

[1]- بن عزة محمد؛ بوهنة كلثوم: **انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري**، 2014، ص 04.

3. **التضخم المستورد (Pass –Through Inflation)**: عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية، ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد يزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج في هياكل الانتاج المحلى.[1]
4. **توقعات التضخم (Inflation Expectations)**: عندما يدرك المستهلكون أن المستوى العام للأسعار في دولتهم يتجه بشكل عام نحو الارتفاع، سيدفعهم ذلك إلى تضمين هذه الزيادة في الأسعار في أية تعاقدات مستقبلية وهو ما يدفع باتجاه المزيد من تصاعد الأسعار. [2]

رابعا/ أساس النطاق:

1. التضخم الشامل Comprehensive inflation:

ويحدث هذا التضخم عندما ترتفع أسعار كل سلعة في الاقتصاد الوطني، وهو ظاهرة تضخمية عادية الى خطوات ارتفاع المستوى العام للأسعار.

2. التضخم الجزئي أو الوقتي Sporadic inflation:

ويحدث في الحالات التي يكون فيها متوسط مجموعه من الاسعار ترتفع بسبب ارتفاع اسعار فردية نتيجة نقص غير عادي في سلع معينة أي عندما يكون العرض محدد نتيجة ظروف طبيعية ولا يمكن زيادته بسرعة كتدهور بعض المحاصيل الزراعية وإرتفاع اسعار بعض المنتجات الصناعية في حالات الاحتكار الناجح والرقابة المباشرة على الأسعار هنا قد تنجح إذا ما استخدمت بمهارة في تخفيض معدلات التضخم. [3]

---

[1]– إبراهيم محمد النور توتو: **أثر معدلات البطالة على التضخم في السودان (خلال الفترة من 2005–2014)**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم 2017، ص 28.

[2]– رانيا الشيخ طه: **التضخم أسبابه–آثاره–وسبل علاجه**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، الإمارات، 2021، ص ص 13-14.

[3]– سعيد سامي الحلاق؛ محمد محمود العجلوني: **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، مرجع سابق، ص 143.

جميع الأنواع السابقة من التضخم يمكن السيطرة عليها أو الحد من شدتها، ولكن التضخم الجامع يعد الأكثر صعوبة في السيطرة عليه كونه يؤثر بشكل كبير على القوة الشرائية للنقود، ولأنه يعكس أحياناً خللاً هيكلياً في الاقتصاد، أو أزمات كبيرة يصعب حلها في وقت قصير أو من خلال سياسات إدارة جانب الطلب الكلي.

ويمكن توضيح ما سبق من أنواع التضخم في الجدول التالي:

شكل رقم (01-05): أنواع التضخم

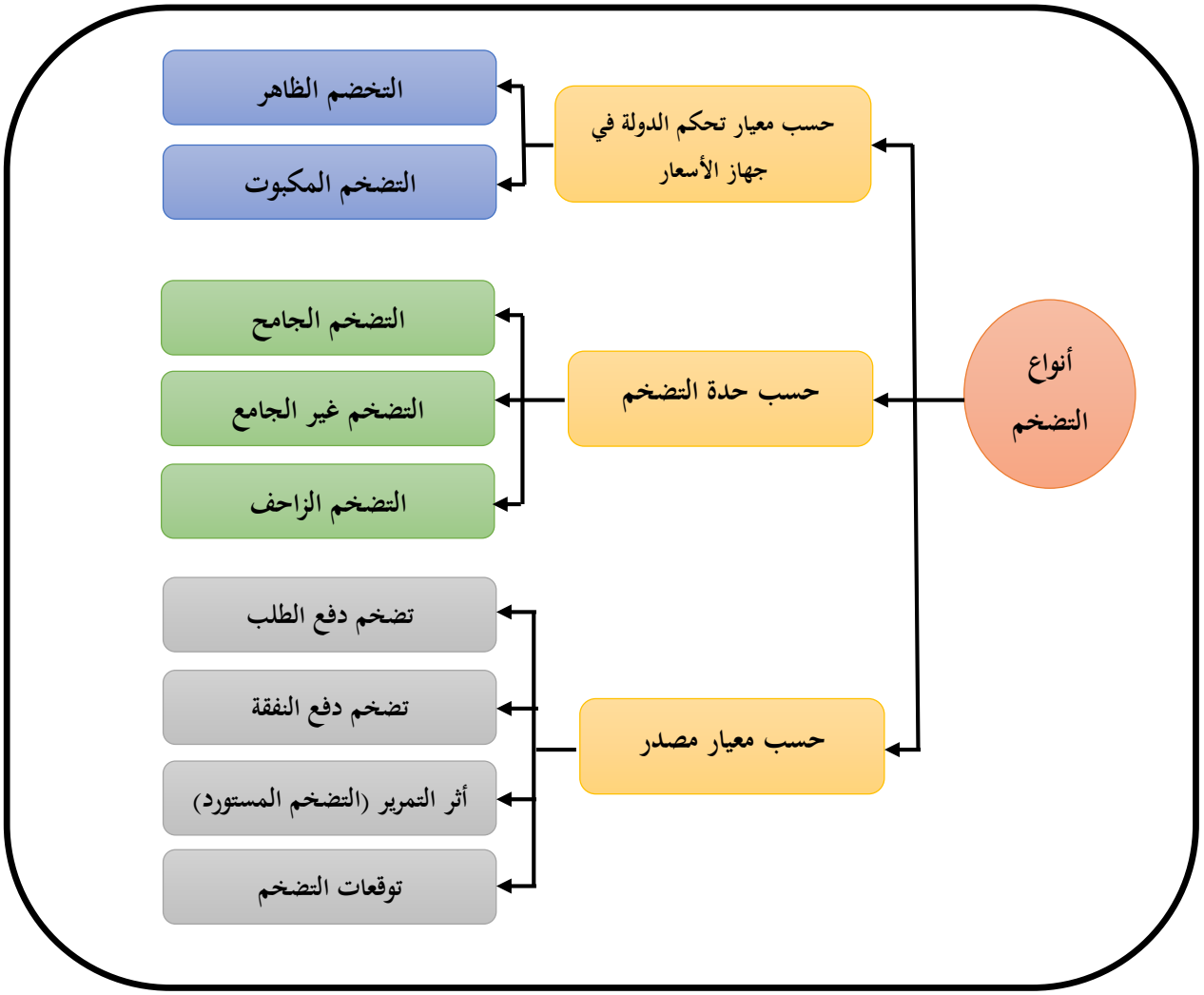

المصدر: رانيا الشيخ طه: **التضخم أسبابه-آثاره-وسبل علاجه**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، الإمارات، 2021، ص 13.

المطلب الثالث: قياس التضخم

يعرض الكشف عن وجود ظاهرة التضخم في اقتصاد ما ينبغي الاستناد في ذلك إلى مقياس علمي يقيس مداه ودرجته خلال فترة من الزمن، وتذهب أغلب الدراسات عادة في قياس التضخم إلى عدة أرقام قياسية للأسعار التي تقيس متوسط تغيرات أسعار مجموعات كبيرة ومختلفة من السلع والخدمات. ويقاس معدل التضخم السنوي بالنسبة المئوية إلى التغير في الرقم القياسي للأسعار من سنة إلى أخرى، وذلك بحسب العلاقة التالية: [1]

$$\mathbf{inf} = \frac{IP_t - IP_{t-1}}{IP_{t-1}} \times 100$$

ويمكن حساب معدل التضخم السنوي من خلال:

يستعمل الاقتصاديون لقياس نسبة التضخم النقدي الأرقام القياسية للأسعار. ووظيفة هذه الأرقام أنها تقيس متوسط التغير في الأسعار) عن طريق قياس التغيرات التي تحدث في فترات زمنية معينة، وذلك بمقارنة الأسعار في السنوات المختلفة بالأسعار في سلة محددة تسمى بفترة أو سنة الأساس. ويعبر عن هذا الدليل أو المؤشر عادة بنسبة مئوية على اعتبار أن مستوى فترة الأساس هو الرقم (100).

ومما تقدم يمكن تعريف الأرقام القياسية للأسعار بأنها عبارة عن ملخص التغير النسبي في أسعار مجموعة من السلع في وقت معلوم بالنسبة إلى مستواها في وقت آخر يتخذ أساساً للقياس أو أساساً للمقارنة). وهناك أنواع متعددة من الأرقام القياسية لقياس الأسعار مثل الرقم القياسي لأسعار الجملة، والرقم القياسي لأسعار التجزئة، والرقم القياسي لأسعار الأسهم، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وغير ذلك من الأرقام القياسية، كل هذه الأرقام تستخدم لقياس متوسط التغير في الأسعار إلا أن الاقتصاديين يكادون يجمعون على أن أفضل هذه الأرقام القياسية، والذي يقر مؤشراً ومقياساً أثناء فترات التضخم هو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لقياس وتقدير ظاهرة التضخم تستعمل ثلاث طرق مختلفة وهي:

أولا/ طريقة الأرقام القياسية: تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار "

والمقصود من أنها متوسطات، نسبية هو أنها تبين مدى التطور في النفود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد اختبار سنة

[1]– علي مكيد؛ علاء الدين عشيط: **أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (1990–2015)**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 78–79، ربيع–صيف 2017، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص ص 73–74.

الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة، ويتم إعداد الأرقام القياسية لمختلف أنواع السلع في الاقتصاد معبر عنها بوحدات النقود وتكتسب الأرقام القياسية أهميتها من خلال مقدرتها على إظهار التغيرات في مستويات الأسعار التي تحدث في الاقتصاد الوطني يتم اختيار السلع (سلع الجملة – سلع التجزئة) المراد تطبيق الأرقام القياسية عليها لمعرفة مقدار التضخم وذلك باستعمال الطريقتين التاليتين : [1]

- **الطريقة الكلية أو طريقة الناتج القومي**: تقوم هذه الطريقة على حساب الرقم القياسي العام للأسعار الذي يعبر عن أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية محددة سنة خمس سنوات، عشر سنوات (أي أن الرقم القياسي يشمل أسعار الناتج الكلي).
- **طريقة العينات**: حسب هذه الطريقة يتم اختيار سلعة من السلع والخدمات ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة في حياة المجتمع، ثم يتم دراسة تطور أسعارها خلال مدة زمنية معينة.

والأرقام القياسية على نوعين هما:

1. **السعر القياسي البسيط**: وفق هذا النوع يتم تحديد سنتين، سنة الأساس وسنة المقارنة على افتراض أن سنة الأساس تساوي 100، ثم تتم عملية مقارنة أسعار السنوات مع سنة الأساس، ويمكن حساب السعر القياسي البسيط بالعلاقة التالية:

$$\text{السعر القياسي البسيط} = \frac{\text{أسعار سينة المقارنة}}{\text{أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

بعد الحصول على السعر القياسي البسيط لكل سلعة من مجموع السلع تحت الدراسة يتم استخراج المتوسط الحسابي للأسعار القياسية البسيطة والذي يمثل السعر القياسي للمستوي العام لأسعار السلع يعاب على هذا الرقم القياسي البسيط أنه يعطي نفس الأهمية النسبية لسلع موضوع الدراسة ولاستبعاد هذا العيب يتم ترجيح الأرقام القياسية بكميات السلع كما سيتم إيضاحه لاحقا.

[1]– حلقوم الحاج: **دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي –دراسة حالة شركة الأسهم الرياض–سطيف**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص 15-16.

2. صيغ الأرقام القياسية المرجحة: نظرا للمشاكل التي تضمنها الرقم القياسي البسيط، استخدم الرقم البسيط المرجح للتفريق بين الأهمية النسبية لكل سلعة وخدمة، وتعتمد الأرقام القياسية المرجحة على طريقة الترجيح عبر معامل معين يبين الأهمية النسبية، حيث تقوم هذه الأرقام على ترجيح الأسعار بكميات كل سلعة وذلك وفق ما يلي:

- **الرقم القياسي المرجح لـ "لاسبير" "laspeyres"** حيث اعتمد "لاسبير" في حسابه الرقمه القياسي على الترجيح بواسطة سنة الأساس وذلك وفق الصيغة التالية:

$$PI\ (L) = \frac{\sum P_n\ Q_0}{\sum P_0\ Q_0}$$

حيث تمثل $\sum P_n\ Q_0$ مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة، أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات سنة الأساس في سنة المقارنة.

وتمثل $\sum P_0\ Q_0$ مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس، أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات سنة الأساس في سنة الأساس.

- **الرقم القياسي المرجح لـ "باش" Paache**": اعتمد "باش" في حسابه لرقمه القياسي على أن الترجيح يكون بواسطة سنة المقارنة وذلك وفق الصيغة التالية:

$$PI\ (P) = \frac{\sum P_n\ Q_n}{\sum P_0\ Q_n}$$

حيث تمثل Epnan مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة، أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات سنة المقارنة في سنة المقارنة. وتمثل Epon مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات سنة المقارنة في سنة الأساس. [1]

الملاحظ أن رقم "لاسبير " يختلف عن رقم "باش"، حيث أن الأول يفترض بأن نمط الاستهلاك ثابت وبالتالي فكميات الأساس المستهلكة من المواد تقريبا تتميز بالثبات إلا أن "باش" يفترض أن نمط الاستهلاك عند الناس يتغير مع الزمن ولا يمكن أن يبقى ثابت، ولكن بالرغم من هذا فإن رقم "لاسبير " يبقى الأكثر استخداما وشيوعا لأنه يعتمد على بيانات سنة الأساس ولا يحتاج إلى بيانات جديدة كل عام الأغراض الترجيحات على عكس رقم باش الذي يحتاج إلى توفير الأوزان

[1]- حميد عزري: **أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017)**، أطروحة دطتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019، ص 90.

الترجيحية بشكل دوري، يتطلب إجراء مسوح مستمرة لتوفير الكميات وهو أمر ليس باليسير من حيث التكلفة والجهد والوقت.

- **الرقم القياسي الأمثل لـ "فيشر "**: جاء هذا الرقم الأمثل لـ"فيشر" للتخلص من سلبيات الرقم القياسي لـ"لاسبير " و "باش"، حيث يعاب على الأول أنه متحيز إلى أعلى، بينما الثاني متحيز إلى أسفل.

ويقوم هذا الرقم الأمثل على الجمع بين طريقتي "لاسبير" و"باش" عن طريق إيجاد الوسط الهندسي لرقميهما، حيث يتم الحصول على رقم تتوفر فيه جميع الصفات المطلوبة في الرقم القياسي الصحيح، لذلك يسمى هذا الرقم بالرقم القياسي الأمثل، حيث يعطى بالصياغة التالية:

$$\mathcal{PI}(\mathcal{F}) = \sqrt{\boldsymbol{PI(L).\ PI(P)}}$$

$$\mathcal{PI}(\mathcal{F}) = \sqrt{\frac{\boldsymbol{P_n\,Q_0}}{\boldsymbol{P_0\,Q_n}}\frac{\boldsymbol{P_n\,Q_n}}{\boldsymbol{P_0\,Q_n}}}\ .\mathbf{100}$$

- **الرقم القياسي لـ"مارشال" وأدجورث" "Marshall–Edgeworth"**: اعتمد هذا الرقم القياسي على أن الترجيح يكون بواسطة المتوسط الحسابي لكميات سنة المقارنة وكميات سنة الأساس، حيث تكتب صيغته كما يلي:

$$\mathbf{PI_{(M\&E)}} = \frac{\sum \boldsymbol{P_n}.(\boldsymbol{Q_0}+\boldsymbol{Q_n})}{\sum \boldsymbol{P_0}.(\boldsymbol{Q_0}+\boldsymbol{Q_n})} \times \mathbf{100}$$ [1]

الفرع الثاني: معيار الاستقرار النقدي

يستند هذا المعيار إلى منطق النّظرية الكمية النيوكلاسيكية، والتي تدخل في اعتبارها إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج الوطني، وأيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، وتبعا لهذه النّظرية فإنّ معامل الاستقرار النقدي يمكن حسابه وفق المعادلة التالية:

$$\mathcal{B} = \frac{\Delta \boldsymbol{M}}{\boldsymbol{M}} - \frac{\Delta \boldsymbol{Y}}{\boldsymbol{Y}}$$

حيث تمثل **B**: معامل الاستقرار النقدي/ $\frac{\Delta M}{M}$: معدل التغير في الكتلة النقدية / $\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل التغير في الدخل الوطني.

[1]- حميد عزري: **أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2017)**، مرجع سابق، ص 91.

ونعالج ثلاث (03) حالات من خلال الصيغة التالية:

- **الحالة الأولى:** $\frac{\Delta M}{M} = \frac{\Delta Y}{Y}$ أو B-0، أي معدل التغير في كمية النقود تساوي معدل التغير في الدخل الوطني، وهي حالة تعكس الاستقرار النقدي.
- **الحالة الثانية:** $\frac{\Delta M}{M} < \frac{\Delta Y}{Y}$ أو B< 0، أي أن التغير في كمية النقود أقل من التغير في الدخل الوطني، وهي حالة الاستقرار النقدي ،السالب وهو ما يكشف عن عجز في القدرة الشرائية لدى الافراد يقل عن ماهو متاح من سلع وخدمات منتجة ومعروضة في الأسواق، وهو ما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض.
- **الحالة الثالثة** $\frac{\Delta M}{M} > \frac{\Delta Y}{Y}$ أو B>0، أي أن التغير في كمية النقود أكبر من التغير في الدخل الوطني، وهي حالة الاستقرار النقدي الموجب، وهو ما يكشف عن فائض قدرة شرائية لدى الافراد يفوق ماهو متاح من سلع وخدمات منتجة ومعروضة في الأسواق، وإذا ما استمر معامل الاستقرار النقدي في الارتفاع فإن ذلك يدفع القوى التضخمية نحو الارتفاع. [1]

الفرع الثالث: معيار فائض الطلب (الفجوة التضخمية)

يستند هذا المعيار إلى المدرسة الكينزية في الطلب الفعال، والتي يستفاد منها أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج، فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على رفع المستوى العام للأسعار، حيث يواجه الاقتصاد حالة من التضخم البحث، وبالتالي فإن فائض الطلب أو الفجوة التضخمية المتوقعة في المستقبل هي مقدار الطلب الفعال والمتوقع وبالمقاس بالأسعار الجارية مطروحا منه القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة للفترة المقبلة مقاسة بأسعار فترة الأساس، وأن هذا الفائض الإنفاقي المتوقع حدوثه سوف يجذب الأسعار نحو الارتفاع، ويمكن قياس اجمالي فائض الطلب بدلالة اجمالي فائض الطلب عبر العلاقة التالية: [2]

$$\mathbf{Q_X = (C_P + C_G + I + E) - GDP}$$

حيث تمثل:

$\mathbf{D_x}$: إجمالي فائض الطلب /$\mathbf{C_P}$: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية / $\mathbf{C_G}$: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

[1]- حميد عزري: **أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017)**، مرجع سابق، ص ص 93-94.

[2]- حميد عزري: **أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017)**، مرجع نفسه، ص 95.

I: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية / **E**: الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

حيث إذا زاد الانفاق الإجمالي بالأسعار الجارية على مجموع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب الإجمالي وبالتالي حدوث زيادة في المستوى العام للأسعار.

الواضح من الصيغة السابقة أنها تهمل أثر المعاملات الخارجية على كل من الطلب الفعال والمتاح من السلع والخدمات، فالصادرات من السلع تمثل طلبا أجنبيا على الإنتاج المحلي، كما أن الواردات تزيد من المتاح محليا من السلع والخدمات، وفي حالة إضافة أثر المعاملات الخارجية يمكن قياس فائض الطلب عبر الصيغة التالي:

$$Q_X = (C_P + C_G + I + E + X) - (GDP + M)$$

حيث تمثل: **X** الصادرات من السلع والخدمات إلى العالم الخارجي.

و**M** الواردات من السلع والخدمات من العالم الخارجي.

وعليه يمكن أن نتصور ثلاث حالات

- **الحالة الأولى**: تمثل التوازن بين الاستخدامات والموارد وبالتالي لا توجد فجوة في هذه الحالة، وهي حالة نادرة الحدوث.
- **الحالة الثانية**: وهي حالة زيادة الموارد على الاستخدامات، أي أن هناك فائض في عرض السلع الخدمات، وهذا ما يعني وجود فجوة انكماشية.
- **الحالة الثالثة**: وهي حالة زيادة الاستخدامات على الموارد أي أن هناك عجز في عرض السلع والخدمات، وهذا يعني وجود فجوة تضخمية.

الفرع الرابع: معيار الافراط في العرض النقدي

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية للنقود الحديثة بقيادة ميلتون فريدمان"، حيث يعتبر أن أي عدم استقرار للأسعار إنما يعود إلى عوامل نقدية، حيث أن عدم الاستقرار في المستوى العام الأسعار في المدى الطويل إنما يعود إلى عدم تحديد السلطات النقدية للحجم الأمثل للعرض النقدي.

والحجم الأمثل للعرض النقدي هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيّره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه تغير الناتج الوطني ومعدل التغير في الطلب على النقود، أو سرعة دورانها، محافظا على المستوى الأسعار السائد في فترة الأساس، كما يعتبر معيار الافراط في العرض النقدي الأكثر استعمالا من قبل الصندوق النقد الدولي في سياساته للوقوف على مدى الاتجاهات التضخمية، فيربط الصندوق بين الزيادة في وسائل الدفع والزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، وعلى ذلك فإن منهجه يقضي بأنه إذا احتوى الاقتصاد على زيادة في حجم وسائل الدفع بمقدار يجاوز الزيادة المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذا يعتبر من وجهة نظر الصندوق النقد الدولي دليلا على وجود التضخم، ويمكن حساب حجم الافراط النقدي الزائد عن اللزوم على النحو التالي:

$$M' = \lambda Y_t - M_t$$

حيث تمثل M' حجم الافراط النقدي.

λ: متوسط نصيب وحدة الناتج المحلى الإجمالي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس.

وY_t حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أما M_t فتمثل كمية النقود المتداولة.

وعليه يمكن التمييز بين الحالات التالية:

- **الحالة الأولى**: وهي الحالة التي تعكس الاستقرار النقدي، حيث تتساوى عندها كمية النقود المستخدمة مع الناتج المحلى الإجمالي.
- **الحالة الثانية**: وهي الحالة التي تعكس وجود فجوة انكماشية، حيث أن كمية النقود المستخدمة أقل من الناتج المحلى الإجمالي.
- **الحالة الثالثة**: وهي الحالة التي تعكس وجود فجوة تضخمية، حيث أن كمية النقود المستخدمة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي. [1]

[1]- حميد عزري: **أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017)**، مرجع سابق، ص ص 96-97.

المطلب الرابع: محددات التضخم

هناك العديد من العوامل المحددة لظاهرة التضخم، يمكن حصرها فيما يلي:

أولا/ الدين العام: إن ارتفاع معدلات الدين الخارجي يرتبط مع معدلات التضخم بعلاقة طردية، لما تشكله هذه الديون من ضغوط على القدرة التنافسية الصادرات الدولة المدينة. ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية استجابة لضغوط الأطراف الدائنة إلى تدني القيم الحقيقية للمدخرات مما يضر بالعديد من المستثمرين ويدفعهم إلى توجيه استثماراتهم خارج البلد المدين.

وبصورة عامة فإن التأثير السلبي للدين العام على القدرة المالية والاستيرادية للدول المدينة ينعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو الذي تتطلع إليه اقتصاديات هذه الدول، كما أن ارتفاع خدمة الدين يمكن أن يشكل عينا على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية، مما يسبب تأثيرا سلبيا على معدلات الاستثمار المستهدفة وهذا ما يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة من جهة، وارتفاع معدلات التضخم من جهة أخرى، وإن هذا التأثير لا يكمن في حجم الدين بل في طبيعة استخدامه. [1]

ثانيا/ عرض النقد: تعددت أراء المدارس الاقتصادية في توضيح العلاقة بين عرض النقد والتضخم، حيث يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن التضخم ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظرا لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود، في حين يرى كينز أن وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية يولد الفجوة التضخمية. أما مدرسة شيكاغو وعلى رأسها فريدمان فترى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة سببها نمو النقود بكمية أكبر من نمو الإنتاج، ويتفق اقتصاديو الفكر النقدي أن الحد من معدلات التضخم لن يتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية ومالية تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض النقود وحجم الناتج عن طريق تغير الائتمان المصرفي وامتصاص فالض القيمة.

وفي نظرية النمو النقدي عند "لوبين" (Tobin) فإن تحويل متطابقة التبادل إلى معادلة حركية، يمكن التحليل النقدي من إظهار العمليات التضخمية وعلاقتها بكمية النقودة كما يلي:

$$(dm / dt) / M = (dp / dt) / p + (dy/dt) / y$$

[1]– إيمان بن زروق: **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه LMD، شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2021/2020، ص 09.

وبالتالي فإن:

$$f(M) = f(p) + f(y)$$

أي أن معدل النمو النقدي (زيادة كمية النقود) تعني النمو في الأسعار والنمو في الدخل أو الناتج الحقيقي وبالتالي يصبح:

$$f(p) = f(M) - f(y)$$

وبالتالي تتصاعد معدلات التضخم كلما زاد الفرق بين، وهذا يظهر الأهمية البالغة للنقود في التأثير على معدلات التضخم.

إن الهزة النقدية المتأنية من سياسات البنك المركزي أو الفعاليات الحكومية التي تولد نمو الأرصدة النقدية تؤمن دلالات واضحة في فهم التضخم من خلال النمو النقدي. كما أن علاقات التوازن النقدي تظهر علاقات الدخل الفائدة في الطلب على التقود بما يظهر العلاقات الدالية بين الأسعار وكمية النقود والدخل وسعر الفائدة وسعر وبالتالي فإن أي غمو في عرض النقد سيولد ارتفاعا مستمرا في المعدل العام للأسعار. [1]

إن هذا الدور المؤثر للنمو النقدي في التضخم ليس بسبب تأثير النقود المباشر في العمليات التضخمية بشكل أكبر مقارنة بتأثيرات العوامل الأخرى، وإنما لأن الانحرافات التطبيقية في نمو عرض النقود تنسب إليها معظم الانحرافات في الطلب الكلي.

ثالثا/ عجز الموازنة: تواجه العديد من الدول النامية عجزا في موازناتها العامة، مما يترتب عليه البحث عن أدوات وسياسات منها الإصدار النقدي الجديد لمعالجة هذا العجز، الأمر الذي يتطلب معرفة علاقة هذا العجز بمسألة التضخم إذا لجأت الدولة إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي، وخاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل الهيكل الضريبي أو إدارته بكفاءة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية.

إن التمويل بالعجز يسبب ضغوطا تضخمية من خلال زيادة عرض النقود وكلما زادت معدلات التضخم زاد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية مما يدفع تلك الحكومات إلى إصدار المزيد من النقود.

وهكذا فإن الخلقة المفرغة يصعب كسرها بسياسات نقدية أو مالية، ويرجع السبب في ذلك لكون إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تكون ثابتة في المدى القصير، ومن ثم تنخفض قيمتها الحقيقية في مواجهة معدلات التضخم العالية.

[1]- إيمان بن زروق: **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص 10.

رابعا/ الفساد: تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: "إساءة استخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب الخاص بمعنى أن الفساد ظاهرة ظرفية قد يمارسها الموظف العام بدافع ذاتي وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

ولغرض التعرف على طبيعة العلاقة بين الفساد الاقتصادي ومعدلات التضخم نجد أن الفساد يؤدي إلى تشويه استخدام الموارد العامة، وإعاقة التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض الإيرادات ولجوء الحكومة إلى الدين الخارجي أو الداخلي، والإخلال بمستوى الأجور والدخل، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم من جهة، ومن جهة ثانية يؤثر الفساد في زيادة الإنفاق الحكومي بالتوسع النقدي وإهدار الموارد وخصوصا تلك المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية التمويل عمليات هروب رؤوس الأموال.

كما يؤثر الخلل في أجهزة الرقابة والشفافية إلى تدني مستوى الجودة والنوعية للإنتاج وارتفاع تكاليف السلع والخدمات مما يؤثر سلبا في معدلات التضخم. فضلا عما يسببه الفساد من تشوهات اقتصادية في مسيرة التنمية وخاصة في البلدان النامية، مما يتطلب خلق استراتيجيات لمكافحة الفساد، بحيث تكون لها الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية.

لقد اعتمدت منظمة الشفافية الدولية سياسات محاربة الفساد، حيث اعتمدت مؤشرات كمية في حساب الفساد في دول العالم، ومنها مؤشر مدركات الفساد، وهو مؤشر مركب يعتمد على استقصاءات الأراء الخبراء عن إدراكهم المفساد في القطاع العام. يقيم المؤشر وفق مقياس مكون من أرقام من صفر إلى عشرة، حيث يشير الصفر إلى مستويات عالية من عدم إدراك الفساد، بينما الدول التي اقتربت فيها قيمة هذا المؤشر من عشرة تمثل أكثر الدول إدراكا للفساد، وتكون العلاقة بين قيمة المؤشر ومعدلات التضخم عكسية، فكلما زادت قيمة المؤشر كلما كان توجيه الموارد لخدمة النمو الاقتصادي وخفض معدل النمو أكبر، بينما تعاني الدول التي تندين فيها قيم هذا المؤشر من مشاكل اقتصادية تزيد من معدل التضخم وتؤثر سلبًا في النمو الاقتصادي. [1]

خامسا/ سعر الفائدة: ثمة الجاء يرى وجود أثر موجب لسعر الفائدة على حجم الادخار، وسالب على حجم الائتمان، بحيث إذا ارتفع سعر الفائدة زاد حجم الادخار وانخفض حجم الائتمان، وبالتالي يتقلص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد وينخفض معدل التضخم والعكس بالعكس، حيث يؤدي تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الافتراض إلى التوسع في الكتلة النقدية المتداولة، وإذا لم يقابل هذا التوسع النقدي توسعا في الإنتاج يرتفع معدل التضخم، وبناء عليه، تعى السلطات النقدية إلى التأثير على كمية النقود باستخدام سعر الفائدة، حيث تلجأ إلى رفع هذا السعر عندما ترغب في الحد من

[1]- إيمان بن زروق: **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص 11.

التضخم كما أن فشلها في توجيه الائتمان يؤدي إلى معدل تضخم مرتفع، وهو ينطوي على وجود أثر سالب لسعر الفائدة على التضخم.

وعلى العكس برى الاتجاه المعاكس أنه من غير المتصور أن تقوم البنوك بقبول الودائع دون أن تقوم باستثمارها، من خلال الإقراض الذي يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك، باعتباره نشاطها الاستثماري الأساسي، وكلما زاد حجم الودائع زاد بالضرورة حجم الائتمان والأكثر منطقية أنه كلما زاد سعر الفائدة زاد غالبا حجم الودائع، وبالتالي غالبا ما سيزداد حجم الائتمان، ومنه عرض النقود وبالتالي زيادة معدل التضخم كما أن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة رأس المال وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي لليسار وارتفاع معدل التضخم. وعليه، وفق هذا الاتجاه هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والتضخم.

سادسا/ سعر الصرف:

يمكن المعدل الصرف أن يؤثر بطريقة غير مباشرة على التضخم، فانخفاض قيمة العملة الوطنية يمكن أن يؤدي إلى رفع معدل التضخم لأن السلع المستوردة تصبح أكثر غلاء، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي حدوث تضخم الطلب في حالة عدم مرونة العرض الكلي المحلي. وإذا كانت السلع المستوردة مستخدمة في إنتاج السلع المحلية فإن المخفاض سعر الصرف يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج مما يرفع تضخم التكاليف.

سابعا/ سعر النفط:

يكون تأثير النفط إيجابيا على التضخم، ففي الدول التي تمثل فيها أهم المدخلات في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات، ينعكس التغير في سعر النفط على تكلفة الإنتاج ومن ثم الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع أسعاره اتؤدي لزيادة التكاليف الإنتاجية وارتفاع الأسعار. أما في الدول التي يمثل فيها النفط أهم الصادرات، فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة الموارد النقدية في الاقتصاد ومنه زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار في ظل عدم مرونة العرض الكلي. وإذا كانت الدولة تتخصص في تصدير النفط، فإن انخفاض أسعاره قد تؤدي إلى عجز موازني والذي يمثل أهم محددات التضخم.[1]

[1]- إيمان بن زروق: **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص ص 12-13.

المبحث الثالث: نبذة تاريخية عن وجود التضخم في عدة دول

من خلال هذا المبحث سنعرض ملامح ظاهرة التضخم في بعض الدول كما يلي:

المطلب الأول: التضخم في فنزويلا

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت لتفاقم وتضاعف حدة الأزمة في فنزويلا، هذه الأسباب ترتبط بطبيعة النظام والسلوك الاقتصادي السائد في البلد (اقتصاد ريعي)، وتفصل في الأسباب كما يلي: [1]

إن السبب الرئيسي وراء الأزمة الاقتصادية التي تعيشها فنزويلا الآن هو الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية، والتي يعتمد عليها اقتصادها إلى حد كبير، حيث توفر أكثر من 90% من صادراتها (وهي نسبة بالغة الأهمية في الحصول على العملة الأجنبية التي تحتاج إليها فنزويلا لشراء الواردات). ذلك أن العملة المبالغ في تقدير قيمتها، والتي ترجع جزئياً إلى الضوابط الحكومية الصارمة المفروضة على الواردات، تعمل على دفع أسعار السلع في المتاجر إلى الارتفاع. ولمكافحة هذا الرئيس مادورو فرض ضوابط على الأسعار. غير أن هذا أدى إلى عدم توريد المنتجات وأحيانا الدخول في السوق السوداء. وطبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن العجز في ميزانية الحكومة بلغ 15% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، فقد حولت الحكومة العجز إلى نقد من خلال طباعة النقود التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير. لم يتم إصدار الأرقام الرسمية منذ عام 2015 من قبل السلطة الفنزويلية إلا أن صندوق النقد الدولي قدر معدل التضخم السنوي بـ 255 في المتوسط في عام 2016.

كما يمكن أن نضيف لأسباب الأزمة أسباب سياسية أخرى كان لها دور في تعميق الأزمة وصعوبة احتواءها نوجزها في الآتي:

السياسات الاقتصادية المتقلبة التي شهدتها فنزويلا خلال العقدين الماضيين، التي فشلت في معالجة المشاكل الهيكلية للاقتصاد، واكتفت بالتعديلات السطحية التي أسهمت في تدهور مستويات المعيشة، واتساع فجوة التفاوت والفقر، الفساد، وتدهور النظام السياسي، ووفقا لرأي لامبا (2016) ليس من المستغرب أن يبحث أهل فنزويلا عن تغيير في الكيفية التي تدار بها بلادهم. فإن صعود الشافيزية يمكن تفسيره جزئياً بردود الفعل الاجتماعية السلبية العنيفة إزاء التعديلات الليبرالية الجديدة التي قدمها بيريز. وبعد حملة عاملة بالخطابة المناهضة سياسياً ومناهضة لليبرالية الجديدة انتخب هوجو شافيز رئيساً

[1]– حبيبة مراح؛ بوعلام معوشي: **فعالية استهداف التضخم في حالة الأزمات–دراسة استشرافية تحليلية للأزمة الفنزويلية**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 04، جويلية 2021، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص ص 354-355.

للبلاد في نهاية عام 1998 ثم تولى منصبه في عام 1999 بحيث شهدت السنوات الأولى من رئاسة شافيز ارتفاع حدة الاضطرابات السياسية، وعدم اليقين المؤسسي، وهروب رأس المال، بحيث قوبل الدستور الجديد عام 1999، وتشجيع السياسات الاقتصادية التحويلية، بمعارضة شديدة من جانب أهل النخبة من رجال الأعمال، بل وأيضاً من جانب النقابات العمالية، التي كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظام السياسي القديم وحزب العمل الديمقراطي، الأمر الذي أدى إلى إضراب ديسمبر 2001، والذي بلغ ذروته بمحاولة انقلاب فاشلة في أفريل 2002.

الفرع الأول: عمق الأزمة الفنزويلية

إن السمة المميزة للاقتصاد الفنزويلي تتلخص في اعتماده المفرط على عائدات النفط، وهو ما شكل سياساته الاقتصادية والاجتماعية وأثر بشكل كبير على أغلب نتائج الاقتصاد الكلي في البلاد. إن الطبيعة الريعية للاقتصاد الفنزويلي تعني أن تنميته ونموه أصبح يعتمد على النشاط الاقتصادي المتقلب عائدات النفط)، هذا الأخير يخضع لعوامل خارجية الأمر الذي يجعل الاقتصاد بالكامل عرضة للخطر، عرف اقتصاد فنزويلا أسوأ ركود منذ عقود من الزمن، حيث هبطت أسعار النفط، التي تمثل 95% من عائدات صادراتها، منذ الذروة التي بلغتها في جوان 2014 ويقول خبراء مالية دوليون إن سعر النفط العالمي لابد أن يرتفع بنحو 15 دولارا للبرميل إلى 70 دولارا لتحسين الوضع المالي للحكومة بشكل كبير. بمعنى أن تدهور أسعار كان النفط كان مسؤولاً عن الأزمة بشكل كبير، إن فنزويلا عضو مؤسس في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، ومنذ أزمة النفط في عام 1973 يرتبط اقتصادها بارتفاع أسعار النفط العالمية وهبوط أسعارها، فقد سمحت الزيادات في أسعار النفط العالمية في العقد الماضي للحكومة بتوسيع برامج الضمان الاجتماعي، والاستثمار في الإنفاق الاجتماعي، ورفع الدور الذي تلعبه فنزويلا في المنطقة. وأنشأت الحكومة مجموعة متنوعة من الشركات العامة وأقامت شركات خاصة عديدة في قطاعات مثل النفط والغاز والتعدين والمعادن والاسمنت والمصارف والاتصالات السلكية واللاسلكية. [1] سنة 2014 كانت القضية الأكثر إلحاحا والأقل وضوحاً هي المواجهة بين الفصائل المختلفة في حكومة الحزب الاشتراكي الموحد بشأن كيفية التغلب على الأزمة الاقتصادية وسوء الإدارة في فنزويلا، أولاً، وفقاً البيانات الحكومة في نهاية سبتمبر 2013 ، ارتفع التضخم بنسبة 4.4% في الشهر السابق، مع زيادة إجمالية متراكمة من عام إلى آخر بنسبة 98,38 والأرقام التي تقدرها المعارضة استناداً إلى بيانات البنك المركزي، فقد بلغ معدل التضخم السنوي 49,4 شهر مارس، 2014 وهو رقم غير مسبوق في المستوى العام للأسعار منذ عام 1997، وهو ما يؤثر بشكل أساسي على الطبقات الفقيرة من السكان.

[1]- حبيبة مراح؛ بوعلام معوشي: **فعالية استهداف التضخم في حالة الأزمات–دراسة استشرافية تحليلية للأزمة الفنزويلية**، مرجع سابق، ص 356.

في سنة 2016 تفاقمت الأزمة الاقتصادية والسياسية الداخلية، بحيث بذلت الحكومة الفنزويلية جهوداً هائلة لتأخير التخلف عن سداد الديون، فتدنت الاحتياطيات إلى 12.7 مليار دولار (وهي ليست قابلة للاستخدام كلها من ما يقرب من 20 مليار دولار أميركي قبل عام، فتبيع الأصول (غالباً بالقيمة الاسمية)، وتأخر الموردين. وقد تعكس هذه التصرفات جزئياً وجهة نظر مفادها أن التخلف عن السداد قد يكون مدمراً سياسياً بالنسبة لحكومة تخسر السلطة بالفعل؛ وهو في جزء منه مقامرة العودة إلى الحياة إذا تعافت أسعار النفط بشكل كبير . ولكن تكتيكات التأخير هذه تأتي بتكاليف باهظة، ذلك أن تمديد السياسات المخلة بالنظام القا لم والتي من الواضح أنها غير قابلة للاستمرار يؤدي إلى ضائقة اجتماعية واقتصادية. كما أن إدارة الرئيس الحالي مادورو أثبتت فشلها، نتيجة لعمليات المصادرة وضوابط الأسعار، وضوابط العملة، إلى جانب الفساد المستشري وسوء الإدارة في المؤسسات الحكومية مع عدم قدرة الاقتصاد الفنزويلي على إنتاج حتى السلع الأساسية التي يحتاج إليها شعب البلاد للبقاء على قيد الحياة. يمكن أن توضح عمق الأزمة بشكل أوضح من خلال انعكاساتها على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والتي نوجزها في الجدول الموالي قبل وبعد الأزمة.

الجدول رقم (01–02): بعض المؤشرات قبل وبعد الأزمة في فنزويلا

المؤشر	قبل الأزمة الاقتصادية (2013)	بعد الأزمة (2016–2017)	% التغير
صادرات السلع	82.7 بليون دولار	27 بليون دولار	%67–
واردات السلع	62.9 بليون دولار	21.4 بليون دولار	%66–
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية للبوليفار)	62.2 بليون بوليفار	41.2 بليون بوليغار	%34–
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	17.98 دولار	11.29 دولار	%37–
% التضخم (التغير في الأسعار)	%57	1133%	%1888
% البطالة من الكثافة السكانية	7.5%	26.4%	%252
% عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي	14.1%	18.5%	%31

المصدر: حبيبة مراح؛ بوعلام معوشي: **فعالية استهداف التضخم في حالة الأزمات–دراسة استشرافية تحليلية للأزمة الفنزويلية**، مرجع سابق، ص 357.

واضح من الجدول تأثير الأزمة على جل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، بحيث تعتبر الفترة قبل 2013 مزامنة لفترة حكم هوجو شافيز، وبعدها جاء نيكولا مادورو على رأس السلطة والذي كانت سياسته مختلفة تماما عن هوجو شافيز، كما عرفت فترة توليه للحكم هبوط الأسعار البترول. يذكر أن نحو 15% من واردات النفط الأمريكية تأتي من فنزويلا، وهي رابع أكبر مصدر للنفط للولايات المتحدة الأمريكية. لهذا فان الأزمة في فنزويلا خلقت ردود فعل من الجانب الأمريكي، خصوصًا بعد انتخاب نيكولا مادورو الذي لقي تأييد من الإدارة الأمريكية، غير أن الحكومة السابقة كانت

تعمل للتخلص من عباءة واشنطن والتنسيق مع قوى الاتحاد الأوربي وروسيا والصين وحسب التوقعات التي وضعتها فنزويلا في حالة انهيار أسعار النفط في 2010، فان الحكومة تتمتع بقدرة اقتراض كبيرة. وقد تجلى هذا في شهر أفريل 2010، بفضل التمان من الصين بقيمة 20 مليار دولار أميركي. ولم يتجاوز إجمالي الدين العام للحكومة المركزية في فنزويلا 18.4% من الناتج المحلي الإجمالي؛ ودينها العام الخارجي 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وحتى إذا أضفنا إلى دين النقط PDVSA، فإن شركة النقط المملوكة للدولة نحو 66% من الناتج المحلي الإجمالي فإن هذا عبه دين عام خارجي ومحلي منخفض، وهذا من شأنه أن يمنح الحكومة بحالاً وافرا للاقتراض إذا حدثت صدمات خارجية غير متوقعة.

الفرع الرابع: آثار الأزمة

كان للأزمة الاقتصادية عدة انعكاسات اجتماعية وسياسية تذكر منها الآتي:

تجسدت آثار الأزمة في سلوكات المحيط السياسي، ورغم أن القاعدة الموالية التي تستمر في دعم الرئيس نيكولا مادورو، إلا أن المزيد من الناس يشنون النحيازاً إلى المعارضة، بسبب عدم قدرة حكومة مادورو على احتواء الأزمة. ونتيجة لتدهور الأحوال المعيشية والسياسية في البلاد، اختار العديد من أهل فنزويلا ترك بلادهم سعياً إلى مستقبل أفضل. في الماضي كانت فنزويلا معروفة باستقبال المهاجرين واللاحدين من مختلف أنحاء العالم، ولكن الوضع الآن أصبح معاكس، طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإن 3.2 مليون شخص أي حوالي 7% من سكان البلاد غادروا فنزويلا بحلول جوان 2018، وغالبيتهم اتجهوا نحو كولومبيا والبرازيل وبيرو والإكوادور. وعلى الصعيد السياسي يرحب البلدان بنجاح ونتائج الانتخابات الإقليمية التي جرت في 15 أكتوبر 2017 ، ويدينان بشدة عقوبات واشنطن والاتحاد الأوروبي، وكذلك الرغبة في التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية الفنزويلية وعلى الجبهة الاقتصادية، أبرمت موسكو وكراكاس اتفاقاً لإعادة هيكلة ديون فنزويلا لروسيا (بقيمة 3 مليار دولار موزعة على 10 سنوات). كما يقوم البلدان بتصعيد اتفاقيات التعاون حول الطاقة والبنية التحتية.

تتفاقم بفعل حقيقة مفادها أن فنزويلا تستورد كل شيء تقريباً وتسدد المدفوعات التي تحتاج إليها نقدا. ويشير تقرير صادر عن البنك المركزي في فنزويلا (مارس2017) إلى أن احتياطيات البلاد. النقد الأجنبي بلغت 10.5 مليار دولار أميركي مستنفدة، 7,2 مليار دولار أميركي منها مدينة بمدفوعات الديون المستحقة. ففي خضم أزمة إنسانية واقتصادية وسياسية، تحولت الأمة الغنية بالنفط من ثلاثين مليار دولار أميركي في هيئة احتياطيات في عام 2011 إلى عشرين مليار دولار في عام 2015، فإن الإنتاج المحلي الغذاء في فنزويلا لا يكفي لتلبية هذا الناتج. [1]

[1]– حبيبة مراح؛ بوعلام معوشي: **فعالية استهداف التضخم في حالة الأزمات–دراسة استشرافية تحليلية للأزمة الفنزويلية**، مرجع سابق، ص ص 358–359.

المطلب الثاني: التضخم في مصر

من خلال هذا المطلب سنتعرض للمحة عن ظاهرة التخضم في جمهورية مصر العربية وذلك من خلال عرض تطور هذه الظاهرة لفترة من الزمن، وكذلك عرض لأهم أسبابها والأثار الناجمة عنها.

الفرع الأول: تطور التضخم في مصر

رصدت دراسة (Zamel et al, 2020) التغييرات الاقتصادية والسياسية التي شهدها الاقتصاد المصري، والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي : [1]

1) خلال فترة الثمانينيات كانت معدلات التضخم بشكل عام مرتفعة نسبياً، وبعدها تراجعت واستمرت في الانخفاض في فترة التسعينيات وذلك بعد اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي.

2) ارتفع معدل التضخم في عام 2008 إلى 18% مقابل 02 % في عام 2001، إلا أنه يلاحظ في الألفية الجديدة استمرار مصر في تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي .

3) في 3 نوفمبر 2016، قامت الحكومة المصرية بتعويم الجنيه المصري وفقاً لمطلب رئيسي من صندوق النقد الدولي. واستجابة لضغوط السوق السوداء الأمر الذي زاد من معدلات التضخم, ولكن بعدها تم تحرير نظام سعر الصرف وتخفيض قيمة الجنيه المصري كإحدى الخطوات الحاسمة نحو استعادة الثقة في الاقتصاد المصري.

4) في يناير 207 ارتفع معدل التضخم ليصل إلى 29.5 % نتيجة الزيادات الشهرية في أسعار السلع والخدمات التي بلغت 4.01 % .

وعلى الرغم من تراجع معدلات التضخم في مصر خلال السنوات 2018، 2019، 2020، إلا أنه سرعان ما زاد مرة أخرى خلال عام 2021، وسجل أعلى مستوياته خلال منتصف عام 2022 ليرتفع ويصل إلى 14.9% ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي:

[1]– أسامة أحمد جمال هلالي: **مدّى حاجة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم من منظور ملائمة المعلومات–دراسة اختبارية**، مجلة الفكر المحاسبي، 2022/11/06، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، ص 125.

شكل رقم (01-06): تطور التضخم في مصر

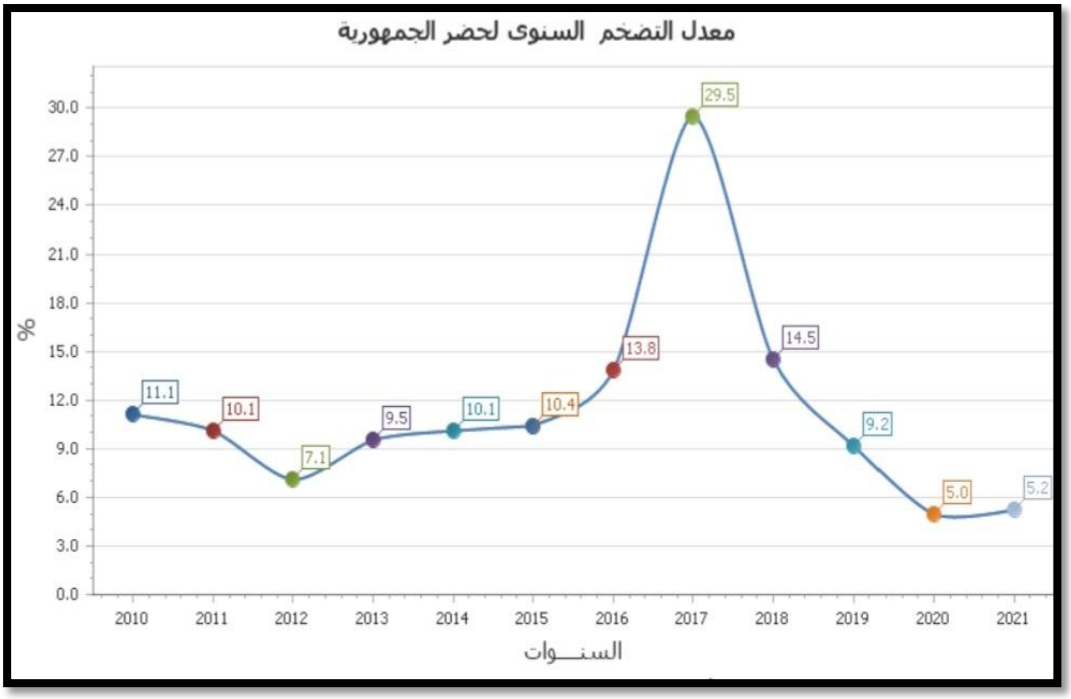

المصدر: أسامة أحمد جمال هلالي: **مدّى حاجة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم من منظور ملائمة المعلومات-دراسة اختبارية**، مجلة الفكر المحاسبي، 2022/11/06، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، ص 126.

يتضح من الشكل السابق، تذبذب معدل التضخم في مصر وزيادته مرة أخرى في عام 2022، الأمر الذي يعني حاجة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم. حيث لا يشترط عند تطبيق معيار محاسبة التضخم أن نصل إلى تضخم مفرط.

المطلب الثالث: التضخم في ألمانيا

شهد عام 2022 ارتفاعًا في معدلات التضخم بألمانيا منذ توحيد البلاد عام 1990، حيث أعلن مكتب الإحصاء الاتحادي في فيسبادن الثلاثاء الماضي أن متوسط ارتفاع أسعار المستهلك على مدار العام الماضي بلغ 7.9% مقارنة بعام 2021 .وارتفعت الأسعار في العام 2021 بمتوسط 1.3%، وفي الوقت نفسه، أشار المكتب إلى تباطؤ ارتفاع التضخم في ألمانيا عند مستوى مرتفع في ديسمبر/كانون الأول الماضي، حيث زادت أسعار المستهلك 6.8% على أساس سنوي. وكانت الحكومة الألمانية اتخذت مجموعة من التدابير السنة الماضية للحد من التضخم؛ بما يساعد المستهلك الألماني على مواجهة جنون الأسعار الذي جاء متزامنًا مع الحرب الروسية الأوكرانية؛ مثل تخصيص 30 مليار يورو لخفض الضريبة على البنزين، وتخفيض تذاكر سفر القطارات بين المدن الألمانية 3 أشهر من خلال بطاقة بقيمة 9 يوروهات.

وفي 22 سبتمبر/أيلول الماضي 2022، أقرّت الحكومة حزمة المساعدات الثالثة البالغة 65 مليار يورو بهدف حماية المستهلكين والاقتصاد الوطني من تداعيات ارتفاع التضخم. وكانت الأحزاب الثلاثة المشكلة للحكومة اتفقت على تدابير تشمل دفع 300 يورو مرة واحدة لملايين المتقاعدين لمساعدتهم على تسديد فواتير الطاقة المرتفعة، إلى جانب تمديد خفض تكاليف وسائل النقل العام، وإعفاءات ضريبية بقيمة 1.7 مليار يورو لـ9 آلاف شركة كثيفة الاستهلاك للطاقة. [1]

أسباب رئيسية للتضخم في ألمانيا:

سبب الارتفاع الهائل في معدل التضخم في الاقتصاد الألماني لخبير الاقتصاد العالمي دكتور محمود المسافر، وأوضح أن ذلك يعود لـ4 أسباب رئيسية:

1/ صدمة العرض: عندما اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية تعرّض الاقتصاد العالمي –لا سيما الاقتصادات الأوروبية– إلى ما يسمى "صدمة العرض"، بسبب توقف تصدير منتجات الحبوب من أوكرانيا إلى دول العالم؛ وهو ما أدى إلى الانخفاض المفاجئ في العديد من السلع، وحدث الشيء ذاته في قطاع الوقود كون روسيا منتجًا ومصدرًا مهمًا للوقود ليس إلى ألمانيا فحسب، بل إلى كل أرجاء أوروبا.

[1]– أحمد الهواس: **ألمانيا.. أعلى معدل تضخم في التاريخ الحديث وحلول حكومية متوقعة لحماية المواطنين**، الجزيرة نت، 2023/01/07، تم الإطلاع: 2023/03/25، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.aljazeera.net

2/ التوقعات التشاؤمية: بسبب اندلاع الحرب ومن بعد ذلك استمرارها وزيادة التوقعات بشأن آثارها الكارثية المتوقعة والممتدة خارج إقليم الحرب؛ سادت –ولا تزال– موجة من التوقعات التشاؤمية بأن التأثيرات الاقتصادية للحرب ستستمر، لا سيما بعد إغلاق روسيا خط "نورد ستريم 1" الناقل للنفط الروسي إلى ألمانيا، وإعلان السلطات الألمانية أنها لن تشتري النفط الروسي في عام 2023، وأكدت ألمانيا أنها ستشتري النفط من مصادر أخرى، ومنها كازاخستان.

وهناك شكوك كبيرة بشأن إمكانية أي مصدر نفطي آخر يمكنه توفير ما كانت توفره روسيا من نفط خام للمصافي الألمانية.

3/ زيادة المعروض النقدي: لا شك أن أول إجراء اقتصادي اتخذته ألمانيا وكثير من الدول الأوروبية هو زيادة المعروض النقدي من أجل مواجهة المصروفات الجديدة المترتبة لمواجهة آثار الحرب الروسية الأوكرانية؛ وهو ما أدى إلى انخفاض سعر اليورو مقابل الدولار الأميركي وعدد من العملات الدولية الأخرى.

4/ ارتفاع الأسعار: كذلك أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار بعض المنتجات التي تدخل في إنتاج الغذاء؛ مثل منتجات الفوسفات والبوتاس التي تعرضت أسعارها لزيادة غير طبيعية. [1]

[1]– أحمد الهواس: **ألمانيا.. أعلى معدل تضخم في التاريخ الحديث وحلول حكومية متوقعة لحماية المواطنين**، الجزيرة نت، 2023/01/07، تم الإطلاع: 2023/03/25، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.aljazeera.net

المطلب الرابع: التضخم في لبنان

يواجه لبنان ثلاث أزمات كبرى في وقت واحد: أزمة اقتصادية ومالية، وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتبعات انفجار مرفأ بيروت – وهو من أكبر الانفجارات غير النووية التي سُجِّلت على الإطلاق. ومن المرجّح أن تُصنّف الأزمة الاقتصادية والمالية ضمن أشد عشر أزمات، وربما إحدى أشد ثلاث أزمات، على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر.

لقد أدَّت هذه الأزمات المتفاقمة إلى انخفاض في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يُقدَّر بنسبة 20.3% في 2020، ومن المتوقع أن ينكمش أكثر بنسبة 9.5% في 2021. وتعاني البلاد من ارتفاع معدل التضخم الذي تجاوز 100%، ومن المتوقع زيادة معدل الفقر إلى 45% والفقر المدقع إلى 22%. ويُقدَّر أن نحو 1.7 مليون لبناني قد أصبحوا تحت خط الفقر منهم 841 ألفاً دون خط الفقر الغذائي. [1]

ومنه فإن يسير لبنان بسرعة استثنائية نحو مركز الصدارة العالمي في حصيلة التضخم التراكمي لمؤشري التضخم وانهيار العملة الوطنية، في ظل حالة "عدم يقين" مستمرة على المستوى السياسي منذ نحو 4 سنوات، وتفاقمت أخيراً مع الشغور في موقع رئاسة الجمهورية واحتدام الخلافات بشأن مهام حكومة تصريف الأعمال وصلاحياتها، فضلاً عن توسع الشلل المتحكم بمؤسسات الدولة والإدارات العامة. وتتجه الحصيلة التراكمية لمؤشر التضخم العام لتخطي مستوى 2000 بالمائة منذ أواخر العام 2018، علماً أنها انطلقت من نحو 715 في المائة منذ نهاية العام 2021. وذلك بعدما بلغ متوسّط الزيادة السنويّة في مؤشّر تضخّم الأسعار حدود 195 في المائة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي. وأيضاً، بعدما سجّل لبنان ثاني أعلى نسبة تضخّم اسميّة في أسعار الغذاء حول العالم خلال فترة الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، حيث بلغت نسبة التغير السنوية 198 في المائة، في مؤشر تضخم أسعار الغذاء، ليحل مباشرة بعد زيمبابوي التي سجلت نسبة 353 في المائة.

ويسيطر الإرباك على الأسواق المالية والاستهلاكية، جراء ارتفاع المخاوف من تسجيل تراجعات قياسية إضافية في قيمة العملة الوطنية نتيجة تعاظم الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية المتداولة، البالغة حالياً نحو 72 تريليون ليرة، والمرتبطة بترقب

[1] – أنجيلا الزير: **الأزمات الكبرى التي تعصف بلبنان وما خلفته من تداعيات على الشركات والعمال**، 2021/10/29،

بدء سريان رفع سعر الصرف الرسمي للدولار إلى 15 ألف ليرة اعتباراً من أول فبراير (شباط) المقبل، وتطبيقه أيضاً على استبدال السحوبات من الودائع بالدولار التي يجري تصريفها حالياً بسعري 8و12 ألف ليرة لكل دولار. [1]

وحصل تدفق مستجد للسيولة بعد مباشرة تنفيذ رفع سلسلة رواتب المنتسبين إلى القطاع العام بمعدل راتبين إضافيين شهرياً. وإلى أن تتضح توجهات البنك المركزي في إدارة تدفقات السيولة المستجدة، يتوقع مسؤول مصرفي صدور تعميم بخفض سقف السحوبات ضمن الحصص الشهرية المتاحة للمودعين الأفراد من 3 آلاف إلى 2000 دولار أو الإبقاء على الحد الأقصى للسحوبات بالليرة عند مستوياتها السارية بين 5 و8 ملايين ليرة من كل حساب، علماً أن الحد الأدنى المتوازن للإنفاق المعيشي يتطلب توفر سيولة لا تقل عما يماثل 500 دولار شهرياً.

وبالإضافة إلى صرف رواتب موظفي الدولة بالدولار النقدي، ما يمنحهم زيادة إضافية في المداخيل الشهرية، متأتية من الفارق بين السعر المعتمد على المنصة، والبالغ حالياً 30.5 ألف ليرة لكل دولار، مقابل نحو 42.5 ألف ليرة لسعر الدولار الواقعي في مبادلات السوق السوداء، يتكفل استمرار العمل بالتعميم رقم 158 بتأمين دفق مماثل بحصة شهرية تبلغ 400 دولار نقداً (بنكنوت) لنحو 97 ألف مودع من الأفراد في القطاعين العام والخاص. لكنهم يتكبدون، بالمقابل، اقتطاعات بنسبة أصبحت تقارب 70 في المائة على نصف السحوبات التي يتم تحريرها بسعر 12 ألف ليرة لكل دولار، علماً أن عدد المنضوين طوعاً للاستفادة من التعميم بلغ نحو 172 ألف حساب عند انطلاقه منتصف العام الماضي.

وبالتوازي، تسود مخاوف أكبر من ارتفاع مرتقب لمؤشر التضخم نتيجة تضافر العوامل المؤثرة في توقيت متزامن. فبينما شرعت وزارة المال، أوائل الشهر الحالي، بتحصيل الرسوم الجمركية بسعر 15 ألف ليرة للدولار، أي بزيادة 10 أضعاف دفعة واحدة، وما تفرزه من زيادة على ضريبة القيمة المضافة وفرض رسم جديد بنسبة 3 في المائة على معظم السلع، تستمر الضغوط على السعر الحقيقي لليرة في الأسواق الموازية للمبادلات النقدية، ليبلغ الدولار عتبة 43 ألف ليرة، معززاً بزيادات تحوطية لا تقل نسبتها عن 20 في المائة تلحق بأسعار الاستهلاك، ما يدفع بالسعر المرجعي المعتمد تجارياً إلى مستوى يقارب عتبة 50 ألف ليرة.

وتشكل سلة الغذاء الأساسية مكمن الخطورة التي تشي بتداعيات تتعدى النطاق المعيشي إلى الإخلال بالاستقرار الهش، في ظل تسارع وتيرة نسبة التضخم الاسمية في أسعار الغذاء، والمرجح أن تختم العام الحالي بمقاربة نسبة 250 في

[1]– علي زين الدين: **التضخم يسابق انهيار الليرة في ظل التأزّم السياسي**، الأربعاء–20 جمادى الأولى 1444هـ– 14 ديسمبر 2022، رقم العدد (16087)، جريدة العرب الدولية: الشرق الأوسط، تاريخ الإطلاع: 2023/03/03، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.aawsat.com

المائة بسبب التأثيرات الفورية المترتبة على زيادات الرسوم وارتفاع سعر الدولار إزاء العملة الوطنية، وهو ما قد يتكفل باستنزاف سريع لمفاعيل زيادات مداخيل موظفي القطاع العام. ثم يفاقم، بالمقابل، من حدة الاختلال في القدرات المعيشية لدى جزء كبير من موظفي القطاع الخاص الذين لم يستفيدوا، حتى الساعة، من زيادات مكافئة على مداخيلهم.

وريثما يجري رصد مفاعيل الارتفاعات اللاحقة بالرسوم وبأكلاف الخدمات العامة التي شهدت انضمام ارتفاع بدلات الكهرباء العامة والرسوم العقارية وبدلات إفادات الأحوال الشخصية وسواها، بمعدلات تبلغ 5 أضعاف الحد الأدنى، لتلحق بالزيادات السارية منذ أشهر في قطاع الاتصالات، أظهر أحدث الإحصاءات الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، تسجيل ارتفاع شهري جديد بنسبة 14.65 في المائة في مؤشّر أسعار الاستهلاك في لبنان خلال شهر أكتوبر (تشرين الأول) 2022، مقارنةً بنسبة 8.4 في المائة في الشهر الذي سبقه.

وبذلك، سجل المؤشر السنوي لتضخّم الأسعار زيادةً نسبتها 158.46 في المائة، نتيجة ارتفاعات في جميع مكوّناته، برز من بينها الارتفاع غير المسبوق في كلفة الصحّة بنسبة 270 في المائة، وهي تمثل نسبة 7.7 في المائة من المؤشر، إضافة إلى ارتفاع في أكلاف التعليم التي ارتفعت بمتوسط 191 في المائة، وبنسبة تثقيل بنسبة 6.6 في المائة، وذلك كانعكاس تلقائي للجوء المؤسسات التعليميّة والاستشفائيّة إلى التسعير بالدولار النقدي بشكل جزئي أو كلّي للخدمات التي تقدمها.

كذلك، حافظت أسعار المواد الغذائيّة على وتيرة الارتفاعات الحادة لتبلغ نسبة 203.21 في المائة، وهي تمثل نسبة تثقيل 20 في المائة من المؤشر المجمع للتضخم. ورافقتها زيادة في أسعار النقل بنسبة 195.15 في المائة، وزيادة في تكاليف المسكن (الماء والغاز والكهرباء والمحروقات الأخرى) بنسبة 254 في المائة، فيما انضمت كلفة الاتصالات إلى تعظيم مؤشر التضخم بتسجيل زيادة تعدّت نسبتها 228 في المائة، بتأثير مباشر من مضاعفة أسعار التخابر والخدمات عبر الهواتف النقّالة. [1]

[1]– علي زين الدين: **التضخم يسابق انهيار الليرة في ظل التأزّم السياسي**، الأربعاء–20 جمادى الأولى 1444هـ– 14 ديسمبر 2022، رقم العدد (16087)، جريدة العرب الدولية: الشرق الأوسط، تاريخ الإطلاع: 2023/03/03، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.aawsat.com

خلاصة الفصل:

يعتبر التضخم من الظواهر التي تحدث اختلالاً كبيرًا في أي اقتصاد، عانت منه العديد من الدول واختلف فيهم الأسباب والآثار، ولقد اختلف في إعطائها تعريف موحد فمنهم من يعتبرها أنها ظاهرة نقدية ويتم تفسيره من خلال التوسع النقدي والزيادة النفقات، ومنه يعتبر ظاهرة سعرية ويفسره من خلال نتائجه المتمثلة في ارتفاع مستويات الأسعار. يرجع التضخم في جوهره إلى اضطراب قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة، وبعبارة أدق ينشأ التضخم نتيجة الإفراط في الطلب على السلع والخدمات هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث حالة عجز في الموازنة العامة للدولة، نتيجة ضعف الإيرادات مقارنة بالإنفاق الحكومي، هذا ما يدفع الدولة لزيادة الكتلة النقدية بدون زيادة الإنتاج وهو ما يؤدي إلى التضخم.

الفصل الثاني

علاج ظاهرة التضخم –الحلول الكلاسيكية

تمهيد:

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية في البلدان التي تصيب اقتصاديات البلدان ويعتبر أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي كونه لصيق بالحياة الاقتصادية، ونظرًا تعدد وتنوع اثاره على القطاع الاقتصادي والاجتماعي فإن اختلاف وسائل علاجه باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه، ولعّل أهم وأبرز سبل وآليات علاج التضخم هي السياسة المالية والنقدية لتعدد وتنوع أدواتها وسياساتها وأساليبها بمجموعة من الإجراءات النوعية والكمية.

ويعتبر البنك المركزي من أهم مؤسسات الدولة، التي توكل لها مهمة الإشراف والتوجيه للسياسة النقدية والمالية للدولة، حيث يقوم البنك المركزي بإتباع استراتيجيات معينة لتطبيق سياساته ولبلوغ الأهداف المسطرة للسياسة النقدية والمالية، وذلك عن طريق تطبيق أدوات سياساته للحّد من ظاهرة التضخم. وتعتبر استقلاليته أهم شرط لتحقيق هذه أهداف كلا الاستراتيجيتان. لهذا شهدت السنوات الأخيرة سعي العديد من الدول إلى تدعيم استقلالية البنوك المركزية من خلال تعديلات قانونية تحد وتحمى من التدخل السياسي في أعماله.

ومن خلال هذا تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مدخل عام إلى البنوك المركزية**
- **المبحث الثالث: سبل وآليات معالجة ظاهرة التضخم**
- **المبحث الثالث: تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة المالية والنقدية**

المبحث الأول: مدخل على إلى البنوك المركزية

تحظى البنوك المركزية مكانة مهمة في الفكر الاقتصادي منذ نشأتها وحتى الآن، وازدادت أهميتها مع توسع دورها بمرور الزمن، وكذلك مع تطور النشاط الاقتصادي، وتوسع الاحتياجات المالية للحكومات، وبعد أن اهتم الفكر الاقتصادي بتعريف البنوك المركزية وتحديد أدوارها، ووضع أطراً لهذه الأدوار ومعايير فعاليتها، لأنه يُعدُّ أهم مؤسسة مالية، وهو الدعامة الرئيسة التي يعتمد عليها الهيكل النقدي والمالي في بلدان العالم كافة، فهو يؤدي دوراً بارزاً في تنفيذ السياسة الاقتصادية التي تضعها الدولة.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك المركزية

منذ بداية القرن العشرين قامت الكثير من البلدان بإنشاء بنوك الإصدار والسبب في منح الدولة حق إصدار الأوراق النقدية إلى مصرف واحد هو سهولة إشراف الدولة عليه وإزالة حالة الإفراط في الإصدار، وكذلك إدراك الحكومات الخطورة احتكار حق إصدار العملة من قبل مؤسسات مصرفية خاصة، في حين أن عملية إصدار النقد تمس المصلحة العامة، لذلك اتجهت معظم الدول إلى تأميم تلك البنوك المركزية. [1]

وتم تأسيس نظام الصيرفة المركزية للولايات المتحدة عام 1914، وجاء المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بروكسل سنة 1920 فأصدر توصية مفادها أنه على كل البلدان التي لم تؤسس مصرفا مركزيا بعد أن تبدأ في إنشائه بالسرعة الممكنة ليس فقط من أجل تسهيل إعادة الاستقرار لعملاتها ونظامها المصرفي، وإنما أيضا من أجل مصلحة التعاون الدولي ومنذ ذلك الوقت، وابتدءا من تأسيس بنك الاحتياط لجنوب إفريقيا عام 1921، تبعه تأسيس عنده بنوك مركزية ليس فقط في البلدان المستقلة والمتمتعة بالحكم الذاتي التي لم يكن لديها بنوك مركزية، بل أيضا في العديد من الدول المستقلة حديثا والتي حصلت على استقلالها في الخمسين سنة الأخيرة، وأنيطت بها إصدار الأوراق النقدية ومباشرة وظائفها الرئيسية تدريجيا في الرقابة على الائتمان من حيث الكمية والنوعية والسعر. كما أخذت تلعب الدور الأهم في السياسة المالية والاقتصادية وتخلت تدريجيا عن الأعمال المصرفية العادية، واقتصر نشاطها على الأعمال المصرفية للحكومة والقيام بوظيفة المقرض الأخير عن طريق عمليات الخصم كما اقتصر حق إصدار النقد على البنوك المركزية دون سواها. [2]

---

[1]– شعبان محمد رأفت: **دور البنوك المركزية في إرساء ونجاح قواعد السياسة النقدية**، مجلة القانون والاقتصاد، العدد (الثاني والتسعون)، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص ص 601-602.

[2]– سعيدان عمر: **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي –دراسة حالة البنك المركزي الجزائري**، مذكرة ماجستير في إدارة أعمال المؤسسات، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2008-2009، ص ص 20-21.

الجدول التالي يلخص مراحل نشأة وتطور البنوك المركزية:

جدول رقم (02–01): نشأة وتطور دور البنوك المركزية

التاريخ	دور البنك المركزي
القرنان 17 و 18 م	– كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود وتقبل الودائع وتقدم القروض. – في ضوه بساطة وتواضع النشاط الاقتصادي والمالي في تلك الفترة، لم تكن هنالك حاجة الوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسة عامة أو تضع القواعد التنظيمية لعمل البنوك. – إفراط بعض هذه البنوك وتوسعها في إصدار النقود أدى إلى حدوث أزمات مالية انعكست سلبا على الاقتصاد الأمر الذي استدعى وجود مؤسسة تعنى بتنظيم النشاط المصرفي وتنظيم عملية إصدار النقود للتحكم بعرض النقد. – أوكلت هذه المهمة في بادئ الأمر إلى أحد البنوك القائمة.
القرن 19 م	– مع تزايد النشاط الاقتصادي وتزايد احتياجات الحكومات للتمويل، وتزايد حركة السلع والأموال عبر الحدود، أصبحت لمعاملات المصرفية أكثر تعقيداً، وظهرت الحاجة إلى وجود هيئة من خارج البنوك لتتولى عملية الإشراف على عمل تلك البنوك وتنظيم العمل المصرفي، بالإضافة إلى تنظيم عملية إصدار النقد، فكانت نشأة البنوك المركزية. – جاء إنشاء البنوك المركزية للتحكم في عرض النقود وتنظيم إصدارها.
بعد الحرب العالمية الثانية	– ضخامة حجم رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء الاقتصادات المدمرة. – تطورت أهداف ومهام البنوك المركزية من دور بسيط يتمثل في عملية إصدار النقود وتنظيم أعمال البنوك التجارية، إلى دور تنموي دعمته الأدبيات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين. – ظهور بنوك مركزية عربية بدأت في العراق1947م، والسعودية 1952 م، وسورية 1953م.
منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر السبعينيات	– راجت فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهيمنت على معظم الدول فكرة التخطيط الاقتصادي لتحقيق التنمية. – فرض هذا الواقع على البنوك المركزية في الدول النامية أن تتجاوز في سياستها النقدية هدف الاستقرار النقدي إلى هدف الإسهام في دعم النمو الاقتصادي – توسعت البنوك المركزية في تمويل عجوزات الموازنات العامة للحكومات، ولجأت إلى التأثر في السياسات الائتمانية للبنوك؛ من خلال الإجراءات الانتقائية لتوجيه الائتمان نحو القطاعات التي ترغب الدولة بتنميتها، وخاصة قطاعات الإنتاج السلعي كالصناعة والزراعة؛ فشل هذا النهج في تحقيق هدف زيادة معدل النمو الاقتصادي، وأسهم في زيادة معدلات التضخم، وقاد إلى أزمات مالية في كثر من دول العالم النامية، وبخاصة دول أمريكا اللاتينية.
من الثمانينيات إلى الوقت الحاضر	– أصبح دور البنك المركزي يتمركز حول إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى؛ – انصرفت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة التي فصلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية، إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيس لسياستها النقدية وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم. – تعتر البنوك المركزية التي تتولى مهام التنظيم والرقابة على البنوك، مسؤولة عن توفر البيئة المصرفية المناسبة، وعن ضمان سامة الأوضاع المصرفية إلى جانب رسم وتنفيذ السياسة النقدية. أصبحت السياسة النقدية تركز على الاستقرار النقدي الداخلي (استقرار المستوى العام للأسعار)، والاستقرار النقدي الخارجي (استقرار سعر الصرف) ، فضلا عن توفر المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي.

المصدر: تلمساني حنان: **اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس LMD (قسم العلوم التجارية)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان، 2021-2022، ص ص 59-60.

المطلب الثاني: العوامل التي ساعدت على نشأة البنوك المركزية

اختلفت العوامل والأسباب الداعية لنشأة هذه البنوك من دولة إلى أخرى بحسب تطورها الاقتصادي وعلاقتها بالعالم الخارجي، ويمكن تلخيص أبرز العوامل التي ساعدت في نشوء هذه البنوك فيما يلي:

- ❖ الأزمات المالية التي حدثت في البلدان الأوربية نتيجة لتوسع أعمال المصارف التجارية في إصدار النقود الورقية والتي العكست بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي في تلك الدول، مما دفع بالحكومات إلى إنشاء بنك أو تكليف بنك قائم بتولي عملية الإصدار كما حدث ذلك عندما أصدرت الحكومة السويدية قانوناً في عام 1897 حددت بموجبه حق إصدار العملة بالبنك السويدي فقط.
- ❖ تأكيد أهمية مركزية الدولة وفرض سيطرتها على عمليات الإصدار النقدي سواء أكان عن طريق الاحتكار الجزئي أو الكلي، لتخوف الدول من حصول أزمات في حالة ترك هذه المهمة بيد البنوك التجارية التي يديرها النشاط الخاص كما حدث ذلك في فرنسا عندما قررت الحكومة الفرنسية مواجهة أزمة الركود الاقتصادي الذي ساد فرنسا خلال سنوات الثورة الفرنسية. [1]
- ❖ تقديم العون المالي للدولة لمواجهة المشاكل والنتائج التي تترتب عن الأخطار السياسية والحروب الخارجية والتعرض للظروف غير الطبيعية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.
- ❖ توجه الدولة نحو تغيير مصدر أموالها للمقترضة من البنوك التجارية وحصر تعاملها مع بنك واحد تشرف عليه بشكل مباشر أو غير مباشر، ويؤدي أعمالها المصرفية كوكيل عنها ومصدر المويلها الوحيد بدلاً. القائمة على وجود عدة مصارف تجارية تفرض الدولة، وما يرافق ذلك من مشاكل مالية تريك عمل الدولة إن وجود بنك مركزي واحد ينهض بمهمة الإصدار النقدي ويتمتع بدعم الدولة من شأنه أن يعمل الثقة بعمل المصارف التجارية والمودعين في آن واحد لاستناد هذه المصارف إلى نظام مصرفي متين قائم على سهولة حصول أو إبدال الأوراق النقدية بالذهب من خلال وجود البنك المركزي.
- ❖ تعميق الثقة بالعملة الوطنية الصادرة عن البنك المركزي لكونها عملة تتمتع بدهم الدولة والقانون والقبول العام، فضلاً عن وجود جهة مركزية واحدة تشرف عليها باعتبارها أهم ركائز العمل المصرفي.

[1]– بوكرشاوي براهيم: **استقلالية البنوك المركزية ودورها في رسم معالم السياسة النقدية–دراسة حالة بنك الجزائر**، أطروحة شهادة الدكتوراه علوم، شعبة علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، 2020/2019، ص 06.

- ❖ الحاجة إلى وجود بنوك مركزية تتمتع بقابلية تحويل الأوراق النقدية التي تصدرها إلى ذهب أو فضة أو كليهما، ولتسهم بذلك في إبعاد الاقتصاد الوطني عن الأزمات المالية والنقدية التي قد تظهر في السوق المحلية فيما لو تركت بيد المصارف التجارية.
- ❖ إدراك الحكومات خطورة احتكار حق إصدار العملة الوطنية من قبل مؤسسات مصرفية خاصة، وانعكاس ذلك على السياسة النقدية، لذلك بخات الحكومات إلى تأسيس بنك مركزي تشرف عليه أو تمتلكه، يشترك مع الأجهزة الأخرى برسم السياسة الاقتصادية العامة للدولة.
- ❖ حاجة الدول إلى البنك المركزي للقيام بعملية سحب الأوراق النقدية ومواجهة التدهور الحاصل في النظام النقدي ككل، فضلاً عن حاجتها إلى جهة تشرف مركزياً على حجم المعروض النقدي في التداول بدلاً من التعددية.
- ❖ قيام البنك المركزي بمهمة المشرف على الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية الخاصة، وقد عمقت هذه المهمة العلاقة ما بين المصارف التجارية والبنوك المركزية وهو عامل مهم لولادة البنوك المركزية في معظم الدول.
- ❖ توصية المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بلجيكا في مدينة بروكسل عام 1920 بضرورة قيام البلدان التي لا تمتلك بنوك مركزية العمل على تأسيسها فضلاً عن تأثير العوامل السياسية (ولاسيما حين) حصلت معظم البلدان النامية على استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية.
- ❖ مساعدة البنوك التجارية في أوقات الأزمات من خلال تقديم للمساعدة والقروض باعتبار أن البنوك المركزية الملجأ الأخير لإقراض المصارف التجارية وتجنيبها الإفلاس، كما في حال قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في عام 1907 بالعمل على مساعدة البنوك المركزية الأمريكية لتحنيبها الإفلاس والوقوع في الأزمات. [1]

مما تقدم نخلص أنّ ولادة البنوك المركزية المركزية ارتبط بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

[1]– بوكرشاوي براهيم: **استقلالية البنوك المركزية ودورها في رسم معالم السياسة النقدية–دراسة حالة بنك الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 07-08.

المطلب الثالث: مفهوم البنوك المركزية وأهم خصائصها

تعددت التعاريف والمفاهيم البنك المركزي ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرف على ماهيته وأهم خصائصه كالآتي:

البنك "هو المكان الذي تتداول فيه الأموال إمّا بالأخذ أو السحب أو الإيداع أو غيرها من طرق التعامل في المصارف" [1] **البنك** هو "مكان إلتقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أنّ المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها والمصارف بهذه الحالة هي همزة وصل بين المدخرين والمستثمرين". [2]

جاء في القاموس الجديد للطلاب أن لفظة **البنك** تعني: المصرف الذي توضع فيه الأموال، وتقع بواسطته مبادلة العملة تحت إدارة خاصة، وجمعها بنوك. وهناك من يعرفه على أنه "البنك الذي يتمتع بمكان الصدارة بالنسبة للوحدات المصرفية التي يتكون منها الجهاز المصرفي. كما يعرف على أنه: "منشأة مصرفية لا تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تستهدف تدعيم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة".

البنك هو "مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيستين من العملاء المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها: الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما". كما قد ينظر إلى **البنك** على اعتبار أنه تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية". [3]

ويمكن النظر إلى البنك على أنه "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الإدخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي" [4]

---

[1]– مصطفى ناطق صالح مطلوب: **المصارف الإسلامية –دراسة قانونية في أهم مستجدات الحديثة**، ط01، مجلد01، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2020، ص 17.

[2]– أحمد محمد محمود نصار: **المدخل العام لدراسة المصارف الإسلاميّة**، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2022، ص 23.

[3]– أحمد محمد لطفي أحمد: **الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الاسلامية**، ط01، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة مصر، 2013، ص 40.

[4]– محمد عبد الفتاح الصيرفي: **إدارة البنوك**، ط01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 13-14.

البنوك المركزية هي "منشآت مصرفية لا تهدف إلى تحقيق الربح وإنما تدعيم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة، وهي مملوكة للدولة بالكامل " [1]

ويعرف **البنك المركزي** على أنه مؤسسة مصرفية تتولى مهمة إصدار النقد والمعاملات المصرفية للدولة وتشرف وتراقب سلوك البنوك التجارية في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة عن طريق بعض السياسات والأجهزة. فيه.

ويرى آخرون أنه عبارة عن "مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤولاً عن إدارة النظام النقدي في الدولة" وهناك من يعرفه على أنه "المؤسسة التي تمثل السلطة التنفيذية في الاقتصاد والتي تقف على قمة هرم النظام المصرفي بسوقيه النقدي والمالي" [2]

كما يعرف **البنك المركزي** بأنه "المؤسسة المسؤولة عن التوازن العام في السوق النقدية إلى جانب السوق الحقيقية، وأيضا بأنه "الهيئة التي تتولى إصدار البنكوت، وتضمن بوسائل شتى أسس النظام المصرفي [3]، وفي سياق ذلك يُوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، بما يترتب على ذلك من تأثيرات مهمة في النطاقين الاقتصادي والإجتماعي"[4]

وعرف أيضا بأنه "مؤسسة حكومية لا تهدف إلى تحقيق الربح، ولكنها مسؤولة عن شؤون الجهاز المصرفي، والسياسة النقدية" [5] وهو كذلك "هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي " [6]

---

[1]– عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، ط01، المعهد السلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 62.

[2]– عمار زغبي؛ آمنة سلطاني: **دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020، جامعة الوادي، الجزائر، ص 724.

[3]– علي صلاح: **البنوك المركزية: تصاعد الجدل حول استقلالية السياسة النقدية في العالم**، جريدة أوراق أكاديمية، العدد05، 02 أفريل 2019، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ص ص 01-02.

[4]– لعتروس فاطمة الزهراء؛ بحبح عبد القادر: **دور بنك الجزائر في صبط سيولة السوق النقدية خلال الفترة 2000–2018**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، سنة 2021، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص 85.

[5]– فواز صالوم حموي؛ محمد رمضان إسماعيل: **إدارة المؤسسات والأسواق المالية**، دار علاء الدين ودار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2011، ص 42.

[6]– نواف جابر ملك الصباح: **أثر أدوات النقد التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء السياسة النقدية لتشجيع البنوك على دعم الاستثمار**، رسالة للحصول على درجة الماجستير في المحسبة، قسم المحاسبة، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 07.

يمكننا تقديم تعريف جامع للبنك المركزي فنقول بأنه "هو البنك الذي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي في دولة ما، ويقوم بوظيفة بنك البنوك ومستشار الحكومة المالي وله سلطة وضع وتوجيه السياسة النقدية والمالية للدولة".

وشغلت مسألة الخصائص التي يتميز بها البنك المركزي بال الكثير من الباحثين، لما لها من ارتباط وثيق في تحديد ماهية هذه المؤسسة المحورية في تحريك النشاط الاقتصادي، ويمكن إيجاز هذه الخصائص فيما يلي: [1]

- يحتل مركز الصدارة وقمة هرم الجهاز المصرفي لأن له سلطة الرقابة على البنوك التجارية، كما أنه بنك الإصدار، وهو أداة مهمة في يد الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية عن طريق السياسة النقدية والائتمانية.
- يتمتع بقدرة تحويل الأصول بمعنى أن البنك المركزي له دون سواء قدرة تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، والأصول النقدية إلى أصول حقيقية، أي المقدرة على خلق النقود القانونية التي تتميز بإبراء تام ونهائي وهي ميزة لا تتوفر لدى البنوك التجارية الأخرى، ولهذا السبب أوكلت إليه مهمة الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، لما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- يعتبر مؤسسة عامة لأنه تابع للدولة، هذه الخاصية تمليها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، البنك المركزي، سواء من ناحية إصدار النقود القانونية، أو من ناحية التأثير على الائتمان والإشراف على البنوك التجارية توجيها ومراقبة.
- البنك المركزي لا يتعامل عادة مع الأفراد لأنه يهتم أساسًا بتنظيم ورقابة العمليات المصرفية للبنوك التجارية، لهذا لا يستطيع أن يقوم بالوظائف التي يقوم بها البنك التجاري.
- مؤسسة غير ربحية البنك المركزي لا يسعى من وراء نشاطاته إلى تحقيق الربح، بل الأرباح تانيه عرضا على عكس البنوك الأخرى، فهو يهدف بالأساس إلى تحقيق المصلحة العامة.

عمومًا، هذه الخصائص تجعل من البنك المركزي مؤسسة متميزة قياسا على غيرها من المؤسسات وهذه الميزات تضعه في مركز لا يضاهيه غيره من البنوك والمؤسسات المالية.

[1]– عمار زغبي؛ آمنة سلطاني: **دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020، جامعة الوادي، الجزائر، ص 727.

المطلب الرابع: أهداف ووظائف البنك المركزي

البنك المركزي مؤسسة تقف على قمة النظام المصرفي جميعه بسوقيه النقدي والمالي وتعتبر البنوك المركزية السلطة النقدية المفوضة للقيام بعدة مهام أساسية لاقتصاد دولة ما والمسئولة عن الجهاز المصرفي والمكلفة خاصة بتنفيذ السياسة النقدية التي تعتبر إحدى السياسات الاقتصادية المستخدمة في معالجة المشاكل الاقتصادية. ولها وظائف متشابهة في بلدان العالم كافة الهدف منها تحقيق المصلحة العامة للدولة إلا أن تطبيق هذه الوظائف يختلف من بلد إلى آخر بحسب البيئة الاقتصادية للبلد، ومن خلال هذا المطلب سنعرض أهم أهداف ووظائف البنوك المركزية.

الفرع الأول: أهداف البنك المركزي

إن البنك المركزي وحدة مختلفة فهي متميزة في طبيعة العمل والأهداف عن المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى التي تتوجه إلى تحقيق الأرباح، وتتشابه الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم للتوافق مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة رغم اختلاف الإطار العام الذي تؤدي فيه هذه البنوك المركزية مسؤوليتها في تنفيذ سياسة نقدية فعالة والإشراف على الجهاز المصرفي باختلاف الأوضاع الاقتصادية من بلد لآخر وفي ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المحيطة.

وأبرز أهداف البنك المركزي تتمثل أساسا في فيما يلي:

- تحقيق الاستقرار النقدي؛
- العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي؛
- العمل على تحقيق مستوى عال من الاستخدام.

أما من وجهة نظر صندوق النقد الدولي؛ فإن ضمان استقرار الأسعار في الأجل الطويل والسلامة المالية للنظم يعتبران أهم أهداف البنوك المركزية، لتحقيق الآثار الإيجابية على النمو والعمالة والتضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وميزان المدفوعات. [1]

[1]–مريم ماطي: **استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية –حالة بنك الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية شعبة التحليل الاقتصادي، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي، 2009/2008، ص 09.

الفرع الثاني: وظائف البنوك المركزية

إن جميع البنوك المركزية بشكل عام تؤدي وظائف متشابهة لتحقيق الصالح العام، وهذه الوظائف سنذكرها بشكل موجز حاليا لأننا سنتطرق لها بالتفصيل في الفصول القادمة، وحسب ظهورها وليس حسب أهميتها وهي : [1]

1. يعمل البنك المركزي كوكيل مالي للحكومة، وهذا هو السبب الرئيسي لظهور مصرف انجلترا في لندن لبيع سندات الخزينة البريطانية بواسطته، ولادارة دين الحكومة بشكل عام .
2. يمارس البنك المركزي كبنك البنوك.
3. وظيفته الاحتفاظ باحتياطي البلاد من الذهب والعملات الأجنبية وجاءت هذه الوظيفة عندما عرفت إدارة بنك إنجلترا أن ودائع المصارف أقل ثباتاً من ودائع الأشخاص العاديين، لذا اضطر البنك إلى أن يحتفظ اعتبارا من مطلع القرن التاسع عشر باحتياطي ذهب أكبر من ذلك الذي تحتفظ به المصارف الأخرى.
4. احتكار وظيفة اصدار النقد، حيث ينفرد البنك المركزي بسلطة اصدار وتنظيم كمية النقد وفق لمتطلبات التبادل التجاري وحاجة الوحدات الاقتصادية. ومن الأسباب لاحتكار وظيفة اصدار النقد بالبنك المركزي هي تنشيط السلطات النقدية في التحكم بوسائل الدفع المتاحة للوحدات الاقتصادية، والسيطرة على حركة التوسع والتقلص بالائتمان المصرفي.
5. قيام البنك المركزي بالرقابة على الائتمان والرقابة على الائتمان يقوم بها المصرف من خلال ما يسمى بالسياسة النقدية ولهذه السياسة أدواتها الخاصة بها والتي يستخدمها البنك المركزي في عرض النقد وسنأتي لشرحه في أحد الفصول القادمة.

وفيما يأتي وظائف البنك المركزي بشكل مفصل:

أولا/ بنك الإصدار: إن إصدار أوراق البنكنوت هي أول وظيفة للبنك المركزي، إذ إن البنك المركزي عرف باسم بنك الإصدار إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر أن يقوم بهذه الوظيفة، وتعد وظيفة الإصدار التي سارت سوياً مع التطور الحاصل في نظم البنوك المركزية الأساس لتميز هذه البنوك عن غيرها، فالبنك المركزي هو المحتكر الوحيد لهذه العملية (أي عملية الإصدار النقدي)، وهذا لا يعني بالطبع أن البنك المركزي له الحرية المطلقة في إصدار البنكنوت كما تشاء، بل أن ذلك يخضع لقوانين وقيود الغرض منها تنظيم عملية الإصدار بحسب حاجة المعاملات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والنقدي بشكل خاص. [2]

[1]– زكريا الدوري؛ يسرا السامرائي: **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، ط01، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 26.

[2]– نعيمة سيد موسى: **أثر استقلية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في حالة البنك المركزي الجيبوتي**، أطروحة لنيل درجة الماجستير، قسم الاقتصاد والمصاريف، جامعة كارابوك، معهد الدراسات العليا، الجمهورية التركية، تشرين الأول 2020، ص 19.

إن امتياز إصدار الأوراق النقدية مرتبط بنشوء وتطور البنوك المركزية إذ إنها كانت تسمى حتى أوائل القرن العشرين بينوك الإصدار، وتطورت عملية الإصدار النقدي بحسب العلاقة التي تربطها بالذهب، إذ يتم تحديد مقدار النقود الورقية بحسب مقدار الرصيد من الذهب اللازم والموجود لتغطيتها، فحرية الإصدار ظهرت مرافقة مع الأوضاع التجارية وعلى وفق ما مرت به عملية الإصدار من تطور وفقا للمراحل التي مرت بها كالاتي:

1/ نظام الغطاء الذهبي الكامل: يعد هذا النظام الشكل الأول للإصدار، فهو يمثل الغطاء الذهبي للأوراق المصدرة 100%، إذ يتم تحديد حجم النقود المصدرة في هذا النظام بحسب حجم الغطاء الذهبي ومعدل تغيره، ويتصف هذا النظام بالركود، إذ إن الإصدار النقدي ارتبط كليا بحجم الذهب الموجود في البنك المركزي، مما يؤدي إلى عدم تحقق الطلب الإضافي للنقود في حال عدم زيادة خزين البنك المركزي من الذهب، لذلك أجبرت الدول إلى تغيير هذا النظام بنظام أخر أكثر مرونة.

2/ نظام الإصدار الجزئي الوثيق: تم اتباع هذه الطريقة في إنجلترا في عام 1844م وتبعتها البلدان الأخرى من بعدها، إذ يقوم البنك المركزي وفق هذا النظام بإصدار أوراق نقدية مغطاة بالذهب بنسبة 100% وأوراق نقدية أخرى من دون رصيد ذهبي، إذ يتم إصدار سندات حكومية تعد غطاة لمقدار معين وثابت من الأوراق النقدية، وهذا النظام هو أكثر مرونة من النظام السابق إذ تستطيع الحكومة زيادة أو تقليل حجم السندات الحكومية، إلا أن البنك المركزي لا يستطيع تجاوز هذا المقدار إذا لم يستطع الحصول على الذهب، وهذا يؤدي إلى عدم التجاوب بين حجم النشاط الاقتصادي، ومع ذلك فإن الذين يؤيدون هذا النظام ينظرون إلى هذه الطريقة على أنها كابح لجماح البنك المركزي إذا ما أراد التوسع في عملية الإصدار النقدي. الائتمان وحجم.

3/ **نظام غطاء الذهب النسبي:** تعطي الحكومة للبنك المركزي في هذا النظام حرية محدودة في إصدار النقود بحدود معينة في مقابل سندات حكومية وما يزيد عن حد السندات يجب أن يكون مغطى بالذهب، لقد طبقت إنجلترا هذا النظام بعد صدور قانون Peele في عام 1844م إلا أنها تخلت عنه بعد أن اتضح أنه يتمتع بالجمود. [1]

4/ نظام الحد الأقصى للإصدار: في هذا النظام يتم التخلي عن أهمية العلاقة الأساسية والثابتة بين الأوراق النقدية المصدرة وبين مقدار الاحتياط الذهبي الموجود، إذ يتم إيجاد قانون يحدد القدر الأقصى للأوراق النقدية التي يمكن للبنك المركزي أن يصدرها، ويكون هذا الحد قابلاً للتغيير طبقاً للظروف السائدة، ويعد هذا النظام أكثر مرونة من الأنظمة التي مرت علينا أنفاً، إلا أنه لا يخلو من الجمود عندما يصل الإصدار النقدي إلى الحد الأقصى، فتغيير هذا الحد يحتاج إلى

[1]– نعيمة سيد موسى: **أثر استقلية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في حالة البنك المركزي الجيبوتي**، مرجع سابق، ص 20.

تشريع قانون جديد أو إضافة تعديلات على القانون السابق وربما يحدث هذا التغيير بالسرعة الممكنة واللازمة وبالتالي يؤدي إلى انكماش في سوق الأوراق النقدية، وغالباً ما يتم رفع الحد الأعلى للإصدار النقدي كلما كانت الحكومة في حاجة إلى مزيد من النقود. وإن أول من اعتمد هذا القانون هي الحكومة الفرنسية في عام 1870م، تلتها إنجلترا في عام 1939م ثم اليابان في عام 1941م.

5/ نظام الإصدار الحر: يتم رفع كل القيود القانونية الخاصة بنوعية الغطاء النقدي في ظل هذا القانون، إذ تتغير قيمة الإصدار النقدي، وتخضع كل التغييرات إلى تقدير السلطة النقدية لتحقيق أهدافها وسياساتها النقدية والمالية، لذا يتمتع هذا النظام بمرونة عالية جداً، ولهذا يتحرر الإصدار النقدي من القيود الكمية التي تحيط به المتمثلة بالغطاء الذهبي والسندات الحكومية، إن هذا النظام يطبق في الوقت الراهن في البنوك المركزية كافة فهو يعد أكثر نظام نقدي متطور. [1]

ثانيا/ بنك الحوكمة: والبنك المركزي بوصفه بنك الحكومة فانه يقوم بوظائف متعددة كمستشار للحكومة منها:

1. يقوم البنك المركزي بمسك حسابات الحكومة فهي تودع فيه ودائعها ويقوم البنك بمباشرة المدفوعات الحكومية.
2. يقوم البنك المركزي نيابة عن الحكومة بعملية اصدار القروض العامة. فيقوم بعملية تنظيم اصدار القروض والاشراف على الاكتتاب فيها. كما يقوم بعملية خدمة هذه القروض اي دفع الفوائد عنها في مواعيدها.
3. البنك المركزي يقدم للحكومة خدماته في صورة إبداء رأيه الفني وتقديم مشورته في نوع السياسة الواجب اتباعها لمواجهة الظروف المختلفة. فهو يشرف على الائتمان ويتفاهم مع الحكومة في اتخاذ القرارات المتعلقة في مجال النقد والائتمان.
4. يقرض البنك المركزي الحكومة عند الضرورة إذا احتاجت واقراض الحكومة إنما يتم عن طريق اصدار جديد من أجل سّد العجز في ميزانيتها.
5. يشرف البنك المركزي على جهاز الرقابة على النقد في الأحوال التي توضع فيها رقابة على الصرف. ويتولي معاملات الحكومة مع الخارج فيقوم بتسيير حسابات الاتفاقيات المفقودة مع الخارج، فيحفظ برصيد العملات الاجنبية وتتم عن طريق التحويلات الأجنبية.

زادت أهمية البنوك بعد إنفرادها باصدار النقد القانوني واستخدامه كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها البنوك التجارية التي أخذت تودع جزاء من أرصدتها النقدية لدى البنك المركزي وتستخدمها كأداة لتصفية فروق الحسابات التي تنشأ عن

[1]– نعيمة سيد موسى: **أثر استقلية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في حالة البنك المركزي الجيبوتي**، مرجع سابق، ص 21.

معاملاتها بين بعضها البعض، وعن طريق البنك المركزي يتم تقديم القروض والتسهيلات المصرفية لمؤسسات الجهاز المصرفي والائتماني، كما أنه يجمع لاحتياطيات المصارف حيث تحتفظ المصارف التجارية باحتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي.

وقد تولى البنك المركزي هذه المهمة تاريخيًا عندما كانت عوامل اليسر الملاءمة تحفز المصارف التجارية في ابداع فائض احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي، ويترتب على ايداع الاحتياطيات النقدية الفائضة عن حاجة المصارف لدى البنك المركزي تجميع هذه الأرصدة في مجمع واحد هو البنك المركزي ووضعها تحت تصرف المصارف بمجموعها ولسّد حاجة كل واحد منها بما يحتاجه من الأرصدة النقدية.

وبالتالي تأمين السيولة للجهاز المصرفي من خلال تحويل الفائض إلى وحدات العجز بعدها حكم القانون على البنوك التجارية أن تودع نسبة ودائعها لدى البنك المركزي وهو أهم أدوات البنك المركزي في الإشراف والسيطرة على النشاط الانتمائي مما ساعده في مزاولة سلطاته النقدية والمصرفية المضمونه بحكم القانون والتشريعات الحكومية والبنك المركزي يقوم بوظيفة بنك البنوك، حيث تتعامل معه البنوك التجارية والمتخصصة والتي تحفظ فيه بودائعها وتلجأ اليه ليقرضها عند اللزوم.[1]

ثالثا/ بنك البنوك: إن البنك المركزي لا يمكن له أن يدخل كمنافس للبنوك التجارية وبالتالي يقل تأثيره على عمل هذه البنوك التجارية، وذلك من خلال عدم قيامه بالتعامل مع الأفراد بشكل كبير؛ لأن الهدف الرئيس له ليس الربح وإنما إدارة السياسات النقدية والمالية للحكومة بهدف تحقيق الصالح العام، وبهذا يؤدي وظيفة كبنك للبنوك، إذ إن البنك المركزي يتربع على أعلى هرم الجهاز المصرفي وله هيمنة على كل البنوك العاملة في الدولة التي يتبع لها، فهو يقوم بالتعامل مع البنوك التجارية، ويتلقى منهم الودائع ويمنحهم القروض، وخصم الأوراق التجارية، وتحصيل الشيكات، والإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك التجارية التي لديها احتياطات نقدية لديه، وهو الدور نفسه الذي تؤديه البنوك التجارية مع الأفراد والمؤسسات، ويقوم البنك المركزي بوصفه بنك البنوك بأربع وظائف رئيسة هي: [2]

1/ الاحتفاظ بالأرصدة النقدية وودائع البنوك التجارية: للبنوك التجارية أرصدة نقدية مودوعة لدى البنك المركزي على شكل احتياطات نقدية تعادل نسبة معينة من التزاماتها يتم تحديدها من خلال القانون ولا يمكن للبنوك التجارية في هذه الأرصدة، ولا تيز هذه الأرصدة أي عوائد مالية بالنسبة إلى البنوك التجارية كما هو متعارف عليه في الودائع الجارية، الموضوعة بحسابات البنوك التجارية لصالح عملائها، إذ إن إيداع الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزي يعد مصدر قوة

[1]– سعيد سامي الحلاق؛ محمد محمود العجلوني: **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، ط01، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 130.

[2]– نعيمة سيد موسى: **أثر استقلية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في حالة البنك المركزي الجيبوتي**، مرجع سابق، ص ص 23-24.

كبير للنظام المصرفي والبنوك التجارية إذ إنَّ تركيز الأموال في مكان واحد يعد الأساس لتعزيز الائتمان المصرفي وجعله أكثر مرونة فتركيز الأموال في مؤسسة واحدة يساعد على عملية انتقالها بسرعه وأكثر كفاءة لتحقيق الأهداف التي تصبو لتحقيقها بالأخص في حالات الأزمات المالية والظروف الطارئة، فضلاً عن أن نسبة الرصيد النقدي تعد أحد أدوات البنك المركزي التي يستخدمها لتنفيذ أو توسيع الائتمان وهي أحد أدواته للرقابة عليه.

2/ القيام بعمليات المقاصة بين البنوك وتسويتها: يحتفظ البنك المركزي بحسابات جارية للبنوك التجارية تمكنه من تنفيذ عمليات المقاصة بين حسابات تلك البنوك التي تظهر نتيجة للتعاملات فيما بينها، إذ تتم المقاصة من خلال خصم الحسابات المدينة من الحسابات الدائنة لكل بنك من البنوك التجارية المتعاملة فيما بينها، وإذا ما ظهر رصيد مدين مستحق لبنك ثان يقوم البنك التجاري المدين بتحرير شيك لأمر البنك التجاري الدائن بالمبلغ عند البنك المركزي فيزيد حساب البنك الدائن وينقص حساب البنك المدين ويبقى المجموع الكلي للبنوك التجارية من الودائع كما هو لدى البنك المركزي، أي أن عملية تسويات الحسابات بين المصارف التجارية تتم من خلال القيود الدفترية من حساب إلى آخر، فضلاً عن أن نظام المقاصة نظام منظم إلى أعلى حد ولا يعد وسيلة توفر النقد ورأس المال فحسب بل يعدُّ وسيلة لاختيار درجة السيولة وتحديدها في أي وقت وهذه وسيلة لا بد أن يعرفها البنك المركزي.

3/ الملجأ الأخير للإقراض: تقع مسؤولية تقديم التسهيلات المالية للبنوك التجارية ومؤسسات الائتمان على البنك المركزي بوصفه آخر ملجأ للإقراض بصورة مباشرة وبشروط معينة تحدد من قبل سياسة البنك المركزي، إن أهمية هذه الوظيفة تكمن في استقرار الجهاز المصرفي بالأخص في الأزمات إذ لابد من جاهزية البنك المركزي في كل الأوقات المساعدة السوق الائتمانية في حالات الأزمات المالية أو عند الضرورة من خلال وضع ما يلزم من أرصدة نقدية تحت تصرفها.

4/ إدارة السياسات المالية والائتمانية: وهي من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية ويعود السبب في ذلك لأهمية السياسة النقدية في مجرى الاقتصاد، ويعود سبب قيام البنك المركزي بهذه الوظيفة إلى أنّ البنوك التجارية لها القدرة على توفير الائتمان، وبهذا تؤثر على عرض النقود في السوق ومن ثم التأثير على مسيرة النشاط الاقتصادي، إذا لا يمكن للبنك المركزي أن يترك البنوك التجارية اتباع سياسة ائتمانية كما تشاء بمفردها، فالتوسع الذي تقوم به البنوك التجارية من الممكن أن لا يلائم الظروف الاقتصادية فيتدخل البنك المركزي للحد من التوسع في الائتمان الذي تقوم به البنوك التجارية والعكس صحيح. [1]

[1]– نعيمة سيد موسى: **أثر استقلية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في حالة البنك المركزي الجيبوتي**، مرجع سابق، ص ص 25-26.

المبحث الثاني: سبل وآليات معالجة ظاهرة التضخم

تحدد الحكومة السلطات المالية مجموعة من الإجراءات والقرارات المالية، فتستخدم مختلف الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي ضمن سياساتها الاقتصادية، وبالتالي التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية بأسلوب يكفل لها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل هذا المسار يحدد بطبيعة الحال مدى قدرة الدولة على إشباع الحاجات العامة من خلال تكييف إنفاقها العام مع إيراداتها العامة ضمن ما يعرف بالسياسة المالية.

المطلب الأول: معالجة التضخم اعتمادًا على السياسة المالية

سيتم من خلال هذا المطلب إلى إبراز أهم المفاهيم التي تتعلق بالسياسة المالية، أنواعها وأهم أدواتها كالآتي:

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية هي "السياسة التي تتبعها البنوك المركزية على مستوى العالم بغرض التحكم في كمية المعروض النقدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على استقرار اسعار الصرف تماسك الاسعار أي معقوليتها والتحكم بأسعار الفائدة للتمكن من خلال ذلك السيطرة على التضخم والحّد منه.

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للايرادات العامة الدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من من هذه المصادر، هذا من جهه ومن جهه أخري تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الايرادات لتمويل الانفاق الحكومي (الانفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية للدولة.

هذا وقد ارتبط مفهوم السياسة المالية مع المالية العامة تاريخياً لتنظيم ايرادات الحكومة ونفقاتها وسياساتها الإنمائية، وفي خلال الحرب العالمية الثانية استخدم تعبير السياسة المالية ليعني استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عاليه من الانتاج الكلي للحيلولة دون حدوث التضخم الإقتصادي. [1]

ينظر البعض إلى السياسة المالية على أنها تخطيط مالي يتضمن تكييفا كميا ونوعيا للنفقات العامة والإيرادات العامة من أجل تحقيق الآثار المرغوب فيها وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج العمالة الادخار الاستثمار الاستهلاك والأسعار وغيرها، وقد مرت السياسة المالية في تطورها بمرحلتين أساسيتين أولها كانت فيها السياسة

[1]– ليلى علي القشاط دفع السيد: **قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من (1994–2012)**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، جمهورية السودان، مارس 2015، ص 20.

المالية مهجورة ولها صلة بالنظرية التقليدية أي مرحلة السياسة المالية المحايدة أمّا المرحلة الثانية فتعلق بالتحليل الكينزي والسياسة المالية المتدخلة حيث أصبحت تعتمدها الدولة لتوجيه نشاطها المالي واعتبرت الوسيلة الأساسية للتأثير على مستوى الدخل القومي وتحقيق التوازن واستقرار الاقتصاد الكلي وتنميته وتحقيق النمو الاقتصادي.

ويمكن تحديد مفهوم السياسة المالية من خلال تحديد وظائفها فوظيفة الإنفاق على النشاط الاقتصادي تحتاج إلى وظيفة الإيرادات بمختلف أنواعها العادية والاستثنائية وهذه الوظائف كلها تتحقق من خلال الإدارة الحكيمة للاقتصاد القومي والتي تظهر من خلال العجز أو الفائض للموازنة العامة إذا تلك هي الوظائف الرئيسية التي تعبر عن مفهوم السياسة المالية. واشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية Fisc وتعني حافظة النقود أو الخزانة وكانت السياسة المالية براد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة فتعرف أيضا على أنها "مجموعة من الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة". [1]

عرفت أيض بأنها استخدام "الانفاق الحكومي والضرائب لتحقيق اهداف اقتصادية معينة لما لهما من إثر على الطلب الكلي على السلع والخدمات. [2]

ويقصد بالسياسة المالية بأنها استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن، كما تعرف بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة. وقد اكتسبت السياسة المالية أهميتها بعد أن اتسمت بدورها الحيادي، والذي اقتصر على وضع مجموعة من الإجراءات الرقابية لأوعية الميزانية ممثلة بالإيرادات والنفقات وذلك من خلال تسخير الإيرادات العامة لتغطية نفقات الدولة، حيث تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج رفع معدلات النمو في الاقتصاد الوطني وكذا الاستقرار في مستوى الأسعار بالإضافة إلى العمل على تحقيق رفاهية المجتمع.

[1]– إلهام بن عيسى: **استدامة السياسة المالية في اقتصاديات الدول النفطية "دراسة قياسية لعينة من الدول"**، أطروحة مقدمة من أجل نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وإدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، 2021/2020، ص 03.

[2]– زينة أكرم عبد اللطيف النداوي؛ زياد طارق حسين الربيعي: **السيناريوهات المتوقعة لمعدل التضخم لعام 2020 في ظّل توقعات انخفاض الانفاق الحكومي وارتفاع سعر الصرف**، مجلة العلوم الإحصائية، العدد الحادي عشر، 2020، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، ص 04.

الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية

يمكن تقسيم السياسة المالية حسب آلية عملها وهدفها إلى: [1]

1/ السياسة المالية التوسعية: عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات في الاقتصاد التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل)، يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة، وهنا تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية التوسعية من خلال تفعيل السياسة الضريبية بتخفيض الإيرادات الضريبية أو السياسة الإنفاقية بزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب الكلي أو كليهما معاً.

2/ السياسة المالية الانكماشية: عندما يكون الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي ويكون الإقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندها يتولد في الإقتصاد ضغوط تضخمية ترفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى، وهنا تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية الانكماشية لمحاولة امتصاص هذه الضغوطات، من خلال تفعيل السياسة الضريبية برفع مستوى الضرائب أو السياسة الإتفاقية بخفض حجم الإنفاق العام، وبالتالي خفض مستوى الطلب الكلي وخفض القدرة الشرائية في المجتمع.

الفرع الثالث: أدوات السياسة المالية

تتمثل أهم أدوات السياسة المالية فيما يلي:

- **الرقابة الضريبية:** تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث أن ظهور البوادر التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، نظرا لبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، يحتم على الحكومة التدخل عن طريق الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة على أصحاب الدخول والأرباح الكبيرة وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لهذه الفئة مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، وكذا تحقيق الدولة لفوائض مالية من خلال زيادة حصيلة الضرائب والتي توجهها الدولة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. [2]

---

[1]– كفية قسميوري: **أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة)**، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020-2021، ص 27.

[2]– مقراني حميد: **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم (1988–2012)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص 53.

- **سياسة الإنفاق العام:** يمثل الإنفاق العام بشقية الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية، ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام. وتمثل النفقات الاستثمارية حاليا هاما في ميزانية الدولة، وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزءا هاما من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها.

يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف حفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورا بارزا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص، ما عدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب تمويل الدولة، أما البلدان النامية فتلجأ إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي بهدف علاج الضغوط التضخمية عن طريق خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات.

- **سياسة القروض العامة (الدين العام):** تعد سياسة القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام، وتعتمد الحكومة في ذلك على عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي الذي يفوق العرض ومقدرة جهاز الإنتاج المحلي. [1]

[1]– مقراني حميد: **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم (1988–2012)**، مرجع سابق، ص 54.

المطلب الثاني: أهداف ومزايا السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعاض أو تتنافس ولذل اصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوزان في جوانب الاقتصاد القومي، ومن بين أهداف السياسة المالية نجد منها: [1]

- **التوازن المالي**: ويقصد به استخدام موارد الدولة على احسن وجه فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة المول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض انتاجية وهكذا.
- **التوازن الاقتصادي**: بمعنى الوصول الى حجم الانتاج الامثل، وهذا يعني انه يتعين على الحكومة ان توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول الى اقصى انتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة اقدر على الانتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الاعانات والضرائب إذا دعت الحاجة الى ذلك، وينبغي الا تقل النافع التي يحصل عليها المجتمع من الانفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في ايدي الافراد ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا الى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي الى حده الأقصى، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا بعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الانتاج الأمثل.
- **التوازن الاجتماعي**: بمعنى أن يصل المجتمع الى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الانتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب الى العدالة (أو المساواة). ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.

[1]– منصور شريفة: **السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص 41.

- **التوازن العام**: أي التوازن بين مجموع الانفاق القومي (نفقات الافراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة الى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الانتاج المتاحة، والادوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول الى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والاعانات والاعفاءات والمشاركة مع الافراد في تكوين المشروعات وغيرها.

هذا مع ملاحظة أنه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الاهداف، وقد لا يمكن تجنبه، ولكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن يؤخذ في الاعتبار، فالمفروض أن تهدف السياسة المالية الى تحقيق التوازن العام أولا، ثم تسعى الى توفير التوازن الاقتصادي، ثم يلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط أن لا يخل هذا الهدف بالحجم الامثل للإنتاج، وأخيرا الهدف المالي وتدبير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار والظروف الملائمة للإنتاج الامثل والعدالة الاجتماعية. [1]

ونجد أيضا مزايا السياسة المالية والصعوبات التي تواجهها:

تتميز السياسة المالية بإتباع وتنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية بالذات، لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على:

- لها قدرة عالية في التحكم في الظواهر التضخمية لما تتمتع به أدواتها من تأثير مباشر.
- تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها في مستويات الطلب الفعلي ويوازنه مع حجم العمالة المحققة.
- السياسة المالية تباشر عملها من خلال الإنفاق الحكومي بالتحكم في هيكله وحجمه، وكذلك من خلال الإنفاق الفردي الخاص بالأفراد والمشروعات.
- لها دور هام في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة وذلك من خلال تزويد المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة.
- تنويع مصادر الدخل الوطني بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المحققة، وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل الوطني مثل ما هو الحال في الدول العربية النفطية. [2]

[1]– منصور شريفة: **السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سابق، ص 42.

[2]– المراحي البشير: **تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994–2010)**، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص 92.

المطلب الثالث: معالجة التضخم إعتمادًا على السياسة النقدية

تشكل السياسة النقدية منظومة للاستقرار الاقتصادي ودعمًا للاقتصاد الكلي وأداة للحّد من التضخم لتحقيق مستوى متوازن في الجانب النقدي للبلاد وبالتالي المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

الفرع الأول: عرض مفاهيمي للسياسة النقدية

ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن التاسع عشر، وتطور مدى الاهتمام بها منذ ذلك الحين، حيث عرف مفهوم السياسة النقدية تعاريف عدة صيغت جميعها من وجهة نظر معينة تخص الكاتب والباحث الاقتصادي في المشكلة الاقتصادية والنقدية والمالية والعلاقة التي تربطهم جميعا في الإطار العام للاقتصاد.

السياسة النقدية هي "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد " [1] وتعرف **السياسة النقدية** على أنها "الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي لأسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة–صرف العملة الوطنية– وذلك طبعا في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة.

كما عرفت **السياسة النقدية** بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير أو التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة.

وتعرف أيضا أنها "تلك السياسة التي لها علاقة بين النقود والجهاز المصرفي، والتي لها تأثير في عرض النقود من أجل التحكم في القدرة الشرائية للمجتمع "

وعرفت أيضا بأنها "الإجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة، وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة علىالتوظيف الكامل دون تضخم. [2]

[1]– محمد شايب: **تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول" الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، د.س، ص 05.

[2]– مروان محمد حسين فواعير: **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية**، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد الخامس، العدد خمسون، 02 كانون الأول 2022، ص ص 1496-1497.

السياسة النقدية بشكل عام هي "مجموع الأدوات التي يطبقها البنك المركزي والإجراءات التي يتخذها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية مثل استقرار الأسعار أو التشغيل الكامل" [1]

تعد **السياسة النقدية** أحد أنواع السياسة الاقتصادية والتي تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم إذ تعمل هذه السياسة على التحكم في هذا الأخير من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي وذلك بالاستناد على مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة بهدف مكافحة الظاهر الاقتصادية التي تهدد الاقتصاد بشكل عام والاقتصاد الوطني بشكل خاص من خلال التطورات الاقتصادية التي شهدها تاريخ الفكر الاقتصادي من جانب النقد قامت بإعطاء العديد من وجهات النظر حول السياسة النقدية وظاهرة التضخم وذلك من خلال تحليل الأخيرتين وتفسيرها من عدة جوانب وكل ذلك في سبيل ايجاد تفسير سليم يساعد على التعامل مع ظاهرة التضخم بواسطة السياسة النقدية. [2]

ومنه يمكن استنتاج تعريف شامل للسياسة النقدية يتضح في أنها مسار عملي تقوم به السلطات النقدية بهدف التأثير في الجانب النقدي للبلاد وذلك بغية مساعدة السياسة الاقتصادية في ضمان وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة للاقتصاد ككل من خلال التحكم في كمية النقود المعروضة وبالتالي تحقيق مستوى نقدي متوازن للدولة.

الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية

يمكن اعتبار مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر، وكان هذا التطور يعود على تطور الفكر الاقتصادي وأن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في اسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سببًا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث دور السياسة النقدية في تلك البلاد. أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة، وبصورة عامة يمكن تلخيص تطور السياسة النقدية فيما يلي: [3]

---

[1]– بنك المغرب: **السياسة النقدية**، ورقة بحثية رقم 03، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.bkam.ma، ص 01.

[2]– سلمان معلا: **دراسة إحصائية تحليلية لمؤشرات البطالة والتضخم، الناتج المحلي، سعر الصرف في سورية خلال الفترة 2001–2014**، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حاه، سوريا، 2015، ص 08.

[3]– محمد عبد الله ولد صيبوط: **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسية النقدية –حالة البنك المركزي الموريتاني**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص 08.

1/ المرحلة الأولى: تميزت النظرة للسياسة النقدية في القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية للنقود التي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايدا لا أثر له في الحياة الاقتصادية، وكان الشائع أن النقود مجرد أداة للمبادلة ولا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود، كما قال جون باتيست ساي (Say) وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية، ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود، والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير على توزيع الدخول.

وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929م الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش إلى أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة.

2. المرحلة الثانية: تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني مينار كينز، الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية، ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن إيجاد حلول لأزمة 1929، بدأ كينز يدعو إلى الاهتمام بالسياسة المالية للخروج من الأزمة وذلك في الفترة ما بين الحربين وهكذا بدا لكينز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية وتم إعطاء دور أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولا ثم السياسة النقدية، عن طريق الإنفاق بالعجز الموازي الذي يستند إلى الإطار النقدي أو الدين العام، وقد بنى كينز نظريته على أساس جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وتشكل في تلاؤم السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز الأدوات الكينزية عن علاج الاختلالات. [1]

3/ المرحلة الثالثة: إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المانية مما أدى إلى تراجع أهميتها فهي تتميز بعدم المرونة وبطنها وتؤكد عدم جدواها في مكافحة التضخم. لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أن عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطنى)، وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، ولكن هذه العودة لم تكن كلية، بل مازالت السياسة المانية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان، والتي حركت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكر النظرية الكمية للنقد. ويرون أن التحكم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك حتى يزداد عرض

[1]– محمد عبد الله ولد صيبوط: **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسية النقدية –حالة البنك المركزي الموريتاني**، مرجع سابق، ص 09

النقود بصورة عامة بمعدل مساو المعدل النمو في الناتج القومي. وتكون هذه الزيادة مستمرة بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء.

4/ **المرحلة الرابعة:** احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منهما، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكن أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف فهناك عودة في التسعينات خصوصا في أمريكا على يد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لإعادة فكر الثلاثينات الكينزي إلى السياسة الاقتصادية، ويبقى أنصار الفكر النقدوي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية كنية من أي قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام خاصة بعد ظهور ما يعرف بالتضخم الركودي. [1]

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية

تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى كمية ونوعية والرقابة على شروط البيع وسنقوم بعرضها من خلال هذا المطلب:

أولا/ السياسة النقدية الكمية:

تتمثل أهم وسائل السياسة النقدية الكمية لمكافحة التضخم فيما يلي:

1/ سعر إعادة الخصم:

يعتبر سعر الخصم من الأسلحة التي يلجأ إليها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم المعروض النقدي، وذلك في إطار الأهداف المرسومة للسياسة النقدية التقليدية، وسعر الخصم هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقدم إليه من البنوك التجارية، أو الذي يعيد به خصم أوراق سبق أن حصمتها هذه البنوك لعملائها من المستثمرين وتتحدد العلاقة بين هذا السعر وقدرة البنوك المركزية على التحكم في حجم المعروض النقدي في إطار تأثير هذا السعر على تكلفة عمليات الائتمان التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها . فإذا تعمد البنك المركزي رفع سعر الخصم في المثال السابق فسيترتب على ذلك زيادة في تكلفة الحصول على الأموال المقترضة لدى البنك التجاري، مما يضطره إلى رفع سعر الفائدة المدين على الفروض التي يقدمها لعملائه، أو قد تتعمد البنوك الإحجام عن التوسع في الائتمان حرصا منها على الاحتفاظ بقدر كافي من الاحتياطيات الحرة والتوصل بذلك إلى درجة معينة من السيولة تكفيها

[1]– محمد عبد الله ولد صيبوط: **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسية النقدية –حالة البنك المركزي الموريتاني**، مرجع سابق، ص 10.

مغبة الوقوع في أي حالة من حالات الإرباك ويؤدي ذلك كله إلى ارتفاع سعر الفائدة في السوق وتراجع حجم الطلب على القروض وبالتالي تراجع حجم الاستثمار، وهكذا يتبين أن أسعار الفائدة في السوق النقدي تتبع سعر الخصم للبنك المركزي ارتفاعا وانخفاضا مما قد يمكنه من توجيه حركة الائتمان وبالتالي التأثير على حجم المعروض النقدي وكذا المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى ومن أهمها حجم الاستثمار والادخار. [1]

2/ عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق. المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث يقوم في حالة التضخم الحاصل نتيجة زيادة الطلب ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته، وذلك بهدف تخفيض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد.

3/ سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:

تغير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة، حيث تلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض كمية النقد في التداول.

ثانيا/ أدوات الرقابة الكيفية:

تعرف الرقابة الكيفية بأنها تلك السياسة التي تستهدف توجيه الائتمان إلى مجالات الإنتاج السلعي والحد من الائتمان في المجالات غير الإنتاجية كالمضاربة في أسواق الأوراق المالية وأسواق المواد الأولية.

وقد بدأ استخدام أساليب الرقابة الكيفية في انجلترا منذ عام 1924م بهدف مساندة السياسة الاقتصادية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، مع أن البلدان الرأسمالية لم تعطي أساليب الرقابة الكيفية أي اهتمام ويرجع ذلك إلى أن اهتمام

[1]– حسين كامل فهمي: **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي**، المعهد الوطني للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص 16-17.

هذه البلدان يقتصر على تحقيق الاستقرار النقدي، مما جعلها تركز على استخدام أساليب الرقابة الكمية لعلاج حالات التضخم، ويتوقف نجاح استخدام أساليب الرقابة الكيفية على مدى التزام المقترضين في استخدام القروض في الأنشطة التي تعاقدت بموجبها الجهات المقترضة مع البنوك عند طلب القرض. أما أبرز أساليب الرقابة الكيفية فيتمثل فيما يلي: [1]

1. تحديد أسعار فائدة متفاوتة حسب نوع القرض.
2. تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض كزيادة القروض الموجهة لأغراض الصناعة على حساب القروض الموجهة للإتفاق على السلع الاستهلاكية.
3. زيادة القروض التي يكون ضمانها الأوراق المالية الحكومية عن غيرها تشجيعا للأفراد والمصارف في اقتناء هذا النوع من الأصول.
4. تحديد أجل الاستحقاق لكل قرض بحسب أوجه استخدامه، بحيث يزيد الأجل في القروض الصناعية والزراعية ويقل في القروض الاستهلاكية.
5. ضرورة الحصول على موافقة البنك المركزي لقروض المصارف التجارية التي تتجاوز قيمة معينة.

ثالثا/ أساليب الرقابة المباشرة:

يقصد بالرقابة المباشرة مجموعة الأساليب التي يلجأ إليها البنك المركزي بهدف دعم وتقوية دور أساليب الرقابة الكمية والكيفية. أما أبرز أساليب الرقابة المباشرة فيتمثل فيما يلي:

1/ أسلوب العلانية: وفيه يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد القومي وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي ووضعها أمام الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية من أجل إقناعهم في مساندة ودعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في التوجيه والرقابة على الائتمان ويرتبط نجاح هذا الأسلوب بدرجة التقدم الاقتصادي والوعي المصرفي حيث يعتبر أكثر نجاحًا في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية.

2/ أسلوب الإقناع الأدبي:

ويتمثل في التوجيهات والتصريحات والنصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسئولي هذه البنوك لتوضيح هدف البنك المركزي الذي يرمي تحقيقه في شئون النقد والائتمان ويتوقف نجاح هذا

[1]– محمد ضيف الله القطابري: **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية–تحليلية–قياسية)**، ط01، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص ص 32-33-34.

الأسلوب على مدى تفهم البنوك التجارية لسياسة البنك المركزي طواعيا، وفي حال عدم نجاح هذا الأسلوب، فإن البنك يضطر إلى استخدام أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة.

3/ أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة:

وفيه يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية والتي تصبح ملزمة بتنفيذها وإلا تعرضت للعقوبات من قبل البنك المركزي، ويحقق هذا الأسلوب نجاحا في الرقابة على الائتمان وخاصة في البلدان المتخلفة التي لا تنجح أساليب الرقابة الكمية والنوعية في تحقيقها .

أما فيما يتعلق بأي الأدوات أكثر استخدامًا في مجال السياسة النقدية فذلك يختلف باختلاف النظام الاقتصادي، حيث نجد أن الأنظمة الرأسمالية التي تتميز بوجود أسواق نقدية متطورة تستخدم الأساليب الكمية، أما الأنظمة الاشتراكية التي تتميز بمباشرة البنوك المركزية فيها لأعمال الرقابة على البنوك التجارية وتلزمها بتنفيذ تعليماتها وفقا لخططها النقدية، فإنها تستخدم الأدوات المباشرة لتنفيذ سياستها النقدية، أما البلدان النامية التي تتصف بتخلف بنيانها الاقتصادي وضعف هياكلها المصرفية، فإنها تستخدم مزيجًا من الأساليب الكمية والكيفية، لذا نجد أن السياسة النقدية في هذه البلدان أقل فعالية عن مثيلاتها في البلدان المتقدمة.

كما أن ما يسمى بالفجوات الزمنية (Time-Lags) يحد من فعالية السياسة النقدية، وتعرف الفجوة الزمنية بأنها الوقت الذي يفصل بين حدوث المشكلة الاقتصادية وبين الأثر الفعلي للسياسة وتنقسم الفجوات الزمنية إلى ثلاث مجموعات:

- **فجوة الإدراك:** وهي الفترة بين الوقت الذي يظهر عنده الحاجة إلى العمل والوقت الذي تدرك عنده الحاجة للعمل، وذلك بسبب الوقت اللازم لجمع البيانات وتحليلها.
- **فجوة الإنجاز:** وهي الفترة التي تدرك عندها الحاجة للعمل ووقت التغير الفعلي في السياسة .
- **فجوة الاستجابة:** وهي الفترة بين التغير الفعلي للسياسة والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة على الاقتصاد تأثيراً فعليا.

وعادة ما يكون تأثير هذه الفجوات على السياسة المالية أكثر منها على السياسة النقدية. [1]

[1]– محمد ضيف الله القطابري: **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية–تحليلية–قياسية)**، مرجع سابق، ص ص 35–36.

المطلب الرابع: أهداف السياسة النقدية

إن السياسة النقدية تساهم بدرجة كبيرة في تحسين أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة والتي تعرف بالأهداف النهائية. وهذه الأهداف يمكن أن تتحدد في الأجل القصير أو الطويل يتعلق الأمر بالحفاظ على التوازنات الكبرى للاقتصاد والمتمثلة في الاستخدام الكامل والاستقرار في الاسعار، وتوازن ميزان المدفوعات والتوسع النقدي، أما في المدى الطويل فإن الأهداف تتمثل في التوجهات الكبرى التي تحددها الدولة والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتسهيل بلوغ الأهداف النهائية لابد أن تربط السياسة النقدية بأهداف وسيطية، هذه الأخيرة تتمثل في المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية والتي سنقوم بتحليلها.

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تمثل الأهداف الأولية حلقة البداية لاستراتيجية السياسة النقدية وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها بالتأثير على الأهداف الوسيطة، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات.

المجموعة الأولى: (مجمعات الاحتياطات النقدية)، والمجموعة الثانية (ظروف سوق النقد).

أولا/ مجمعات الاحتياطات النقدية: وتتكون من القاعدة النقدية والاحتياطات المتوفرة في الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة.

1. **القاعدة النقدية:** وتتكون من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفيين كما أن النقود المتداولة تضم الادوات النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع ، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الجبارية والاحتياطات الاضافية والتقود الحاضرة في خزائن البنوك.
2. أما الاحتياطات المتوفرة في الودائع الخاصة فهي تتمثل في الاحتياطات الاجمالية مطروحاً منها الاحتياطات الاخبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى. [1]
3. أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الاجمالية مطرحاً منها الاحتياطات المفترضة (كمية الفروض).

[1]– فودوا محمد: **تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 17، 2017، جامعة أدرار، الجزائر، ص 108.

ثانيا/ ظروف سوق النقد: تتكون من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة، وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد، حيث يمارس البنك المركزي رقابة قوية على مستوى منح الائتمان ومدى ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة، وشروط الاقتراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الارصدة المقترضة لمدة قصيرة تتراوح بين يوم أو يومين بين البنوك، والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة بين البنوك لدى البنك المركزي مطروحاً منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض وتكون الاحتياطات الحرة موجبة اذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة والعكس إذا كانت سالبة.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطية

عادة ما يحاول البنك المركزي بلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية ولكن ذلك لن يكون بطريقة مباشرة، فيلجأ إلى استراتجية مهمة تتمثل في اختيار متغيرات تقع بين أدوات وبين تحقيق أهدافه، وهذه المتغيرات تسمى بالأهداف الوسيطية، والمقصود بالأهدف الوسيطية تلك المتغيرات النقدية التي من المفروض أن ضبطها وادارتها يسمح وتنظيمها لبلوغ الأهداف النهائية.

أولا/ معدل الفائدة كهدف وسيط: إن هذا الخيار هو في منتهى الدقة، فتحديد معدل الفائدة الأنسب للاقتصاد ليس من السهولة بمكان، فعلى المستوى الداخلي يؤثر على مستوى الاستثمارات وعلى المستوى الخارجي يؤثر على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير، وفي كل الأحوال ينبغي أن تكون معدلات الفائدة إيجابية تؤدي إلى الاستقرار قدر الامكان، ولهذا يرى بعض الاقتصاديون أن استقرار المعدلات الحقيقية للفائدة في الأجل القصير تشجع عملية الاستثمار والنمو المنتظم.

وهناك عوامل محددة المعدلات الفائدة يمكن ذكرها فيما يلي:

1. كمية النقد المتداول التي ترتبط بسلوك البنك المركزي ومستوى معدلات الفائدة ويؤثر ذلك على توزيع الإدخار بين النقد وتوظيفات طويلة الأجل. [1]
2. وضعية سوق رؤوس الأموال القابلة للافراض، فالطلب الكبير على الإقراض يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع المعدلات في السوق اذا كان هناك ادخار لم يتقرر استثماره، على العكس من ذلك عندما يكون الادخار ضعيف، فالطلب

[1]– فودوا محمد: **تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 17، 2017، جامعة أدرار، الجزائر، ص 109.

الكبير على القروض مقارنة برؤوس الأموال المتوفرة القابلة للاقراض يتسبب في احداث ما يعرف بـ"مفعول الاستبعاد" وهو يعني أن المعدلات ترتفع إلى مستويات حيث يصبح العديد من المقترضين غير قادرين على الاستدانة.

3. يتأثر معدل الفائدة بمعدلات الفائدة الأخرى السائدة في الخارج، فانفتاح اقتصاديات الدول وتدويل الأنظمة المالية يجعل من غير الممكن لأي بلد أن يحدد مستوى معدلات الفائدة من دون الأخذ بعين الاعتبار مستويات معدلات الفائدة في البلدان الأخرى فرفع معدل الفائدة يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال بكميات كبيرة والعكس يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال التي تبحث عن توظيفات مربحة أكثر.

ثانيا/ معدل سعر الصرف مقابل العملات الأخرى:

يعتبر معدل سعر الصرف مؤشرا هاما حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرة الشرائية غير أن أسواق صرف العملات ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات مستمرة، وتزداد أهميته في التوازن الاقتصادي عندما يكون سعر صرف العملة المحلية يساوي أو يفوق العملات الأخرى، ويعتمد سعر الصرف كهدف وسيط لأن انخفاضه يحسن من وضعية ميزان المدفوعات وثباته يعطي الانطباع الجيد عن استقرار الأوضاع الاقتصادية، ولذلك تحرص الدول على استقرار عملاتها مقابل العملات الأخرى ولكن المضاربة على العملات أصبحت تحدث تقلبات في سوق الصرف، مما يخلق صعوبة في السيطرة على هذا الهدف.

ثالثا/ المؤشرات النقدية:

وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لقياس كمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الانفاق، وعدد المجمعات النقدية التي على صلة وثيقة بطبيعة الاقتصاد، ودرجة تطور الخدمات المصرفية والمالية، فالتقوديون يرون بأنه عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية قريباً من معدل نمو الاقتصاد الوطني، فهذا يمثل هدف مرغوب فيه للسلطات النقدية كما يرون بأنه عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية يتراوح ما بين 3% و5% هو أفضل وسيط لإحداث التوازن والاستقرار الاقتصادي بسبب الفوائد التي تحققها. [1]

وتتكون الكتلة النقدية عادة من ثلاث مجمعات نقدية وهو M3.M2.M1

[1]– فودوا محمد: **تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 17، 2017، جامعة أدرار، الجزائر، ص 110.

ويمكن أن يكون أكبر خاصة في الدول المتقدمة نظراً لسرعة التداول وكذا الاختراعات المالية والمصرفية الحديثة فمثلا في فرنسا توجد أربع مجمعات نقدية وهي:

M1 = وسائل الدفع المستخدمة مباشرة في المعاملات.

M1= M2 + التوظيف لأجل على الحسابات أو النفقات المقننة.

M2 = M3 + الدفاتر التي يمكننا سحب الأموال منها في كل لحظة + التوظيفات لأجل القابلة للتفاوض.

M3 = M4 + التوظيفات والدفائر بالعملات الصعبة + أوراق التوظيف قصير الأجل الصادرة من الخزينة العمومية والمؤسسات.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية

تعتبر الأهداف الأولية والوسيطية في الإستراتجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتعرف هذه الاهداف اختصارا بالمربع السحري والمتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار العمالة الكاملة، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. [1]

الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتمثل في:

1. تحقيق الاستقرار النقدي التجارية التضخم.
2. ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية.
3. تشجيع النمو الاقتصادي.
4. المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية منظورة.
5. دعم السياسة الاقتصادية للدولة.
6. تحقيق التوازن الداخلي والخارجي. [2]

[1]– محمد بلوافي: **السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد02، جوان 2012، معهد الحقوق، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ص 468.

[2]– محمد صلاح؛ يونس قرواط؛ حنان زلاقي: **دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها –إشارة لبعض التجارب المختارة**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، سبتمبر 2018، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي، تسمسيلت، الجزائر، ص 57.

المبحث الثالث: تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة المالية والنقدية

إن استقلالية البنوك المركزية تعد إحدى المسائل المهمة في سياق البحث عن الإطار الذي يساعد السياسة النقدية والمالية على إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل، وتعنى الاستقلالية حرية البنك المركزي في رسم سياسته النقدية والمالية وتنفيذها من دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية. وذلك نظرًا للدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي فان موضوع استقلالية البنك المركزي بعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها. ومن خلال المبحث سوف نعرض أهمية استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة المالية والنقدية للحّد من التضخم.

المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي وتطورها التاريخي

يوجد اعتقاد بأن الاستقلالية تعني الانفصال التام بين السلطة النقدية (البنك المركزي) والسلطة الاقتصادية (الحكومة) في كل شيء سواء من ناحية رسم وتصميم وإدارة السياسة النقدية والائتمانية بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية المحيطة، أو من ناحية الهيكل التنظيمي وما إلى ذلك.

ولكن البنك المركزي بعد إحدى المؤسسات العامة التي تعمل في الإطار المؤسسي للدولة وتعد السياسة النقدية التي يديرها البنك المركزي إحدى السياسات الاقتصادية للدولة، وبالتالي يجب أن تكون أهداف السياسة النقدية متسقة إلى حد كبير مع أهداف السياسات الاقتصادية العامة للدولة. وفي نفس الوقت تكون تلك السياسة مستقلة في رسم الأهداف وتصميم السياسات المناسبة وذلك بواسطة مسؤولين مستقلين بالبنك المركزي.

وبذلك فان الاستقلالية تعني أن يكون للبنك المركزي السلطات والصلاحيات الكاملة للعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية. [1]

يقصد باستقلالية البنك المركزي أن يكون البنك مفوضاً بالعمل على تحقيق الأهداف المناطة به، وأن يكون بالتالي مستقلا عن الدولة في إدارة السياسة النقدية وذلك حرصاً على عزلها عن الزخم السياسي" [2]

[1]– ليلى معمري؛ سمير يحياوي: **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد02، جوان 2017، جامعة البويرة، الجزائر، ص 58.

[2]– هبة عبد المنعم؛ الوليد طلحة: **استقلالية البنوك المركزية**، صندوق النقد الدولي، موجز سياسات (سبتمبر 2019)، العدد السادس، ص 02.

ومنه ان استقلالية البنوك المركزية يفضي إلى مفهومين: [1]

- **المفهوم الأول**: يرى أن جميع جوانب السياسة الاقتصادية، بما في ذلك السياسة النقدية، يجب أن تكون خاضعة لنهج موحد، وأن يتم صياغتها وتنفيذها والتوفيق بين جوانبها عن طريق الحكومة التي تكون مسئولة عنها أمام الشعب ممثلاً في البرلمان. ومع أن مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار هو هدف عام، فانه لا يمثل سوى هدفاً واحداً فقط من الأهداف المتعددة للسياسة الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، وتوفير درجة عالية من التشغيل، وتوازن ميزان المدفوعات، واستقرار أسعار الصرف.
- **المفهوم الثاني**: ويعني منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية سبيله في ذلك حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسته النقدية. وعزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، من خلال تعيين نوع من القواعد إحدى قواعد الإصدار النقدي) للسياسة النقدية يتحتم إتباعها حتى وإن كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية، إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له استقلالاً عنها.

[1]– أحمد محيي الدين محمد التلباني: **أثر استقلالية البنوك المركزية على استهداف التضخم مع الإشارة إلى مصر**، محاضرات في قسم الاقتصاد، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، 2019، ص ص 15-16.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لاستقلالية البنوك المركزية

شهدت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ النشأة الأولى وحتى الوقت الحالي العديد من التطورات وذلك بسبب تطور وظائف البنوك المركزية وتطور النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

كانت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات قبل الحرب العالمية الأولى قائمة على عدم تدخل الحكومات في أعمال البنوك المركزية أو التدخل في أي نشاط اقتصادي واقتصار دورها على المحافظة علي الأمن الداخلي والأمن الخارجي، وكذلك الأمر بالنسبة لملكية البنوك المركزية فالكثير من البنوك المركزية عند نشأتها كانت ملكيتها خاصة حيث كان الغالب منها بنوك تجارية أعطيت صلاحيات العمل كبنوك مركزية، وبناءا على ذلك فإن البنوك المركزية خلال هذه الفترة شهدت درجة كبيرة من الاستقلالية بسبب عدم تدخل الحكومة بها بالإضافة إلى محدودية الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية آنذاك والمتمثلة بإصدار النقد وتقديم القروض للحكومة. وفي أواخر العشرينيات وتحديدًا عام 1929 شهد العالم كسادًا كبيرًا وتلي ذلك انهيار أسواق الأسهم المالية حول العالم إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، فكل هذه الأمور غيرت طبيعة العلاقة التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولي بين البنوك المركزية والحكومات، فقامت معظم الحكومات بتحويل ملكية البنوك المركزية إلى ملكية الدولة أي إلى تأميمها. [1]

جدول رقم (02–02): تأميم أهم البنوك المركزية خلال فترة الثلاثينات والأربعينات

سنة التأميم	البنك المركزي
1932	**البنك الوطني الدنمركي، الاحتياطي النيوزيلندي**
1938	**بنك كندا**
1945	**بنك فرنسا**
1946	**بنك انجلترا**
1948	**بنك هولندا، البنك الوطني البلجيكي**
1945	**بنك النرويج**

المصدر: قيتشاح مصطفى: **العوامل المؤثرة في استقلالية البنك المركزي وانعكاساتها على أداء السياسة النقدية (حالة الجزائر ابتداء من 1990)**، مرجع نفسه، ص 162.

[1]– قيتشاح مصطفى: **العوامل المؤثرة في استقلالية البنك المركزي وانعكاساتها على أداء السياسة النقدية (حالة الجزائر ابتداء من 1990)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه LMD، تخصص محاسبة، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2020–2021، ص 161.

ولم يتوقف الأمر عند تأميم البنوك المركزية بل بدأ تدخل الحكومات في أعمال البنوك المركزية ففي الدانمارك مثلا قامت الحكومة بتعيين محافظ البنك المركزي بالإضافة إلى تعيين المدراء للبنك المركزي، وكذلك في بنك انجلترا الذي كان بنكها يتميز باستقلالية عالية، ولكن في هذه الفترة تغير الوضع وأصبح محافظ البنك المركزي ينفذ طلبات الحكومة وتعليماتها.

واستمرت تدخلات الحكومات في أعمال البنوك المركزية خاصة بعد فترة الكساد حيث كان الوضع المالي للحكومات مضطربا لذلك لجأت إلى زيادة إقراضها من البنوك المركزية لتلبية احتياجاتها، وازداد هذا الاقتراض خلال الحرب العالمية الثانية لتمويل العمليات العسكرية وكذلك خلال فترة ما بعد الحرب من أجل إصلاح ما دمرته الحرب.

وبذلك يمكن القول أنه خلال فترة الكساد والحرب العالمية الثانية تم توجيه ضربة قوية للاستقلالية حيث فقدت معظم البنوك المركزية استقلاليتها التي تمتعت بها قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها بقليل سيطرت السلطات السياسية علي البنوك المركزية وأرغمتها علي تنفيذ السياسة النقدية التي تحددها لها، وقد يكون هذا الوضع طبيعيا نظرا للأزمات والحروب التي شهدتها هذه الفترة حيث لا يمكن فصل البنوك المركزية وفعالياتها عن الحكومة في مثل هذه الظروف.

وفي منتصف السبعينات بدأت علامات أحياء الاستقلالية من جديد بسبب عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية في مكافحة التضخم التي كانت تسيطر عليها الحكومة، ولذلك ازدادت المطالبة في منح البنوك المركزية استقلاليتها في وضع وتنفيذ السياسة النقدية وتقليل دور الحكومة في ذلك، حتى وصل الأمر إلى إصدار تشريعات جديدة في العديد من الدول مثل نيوزيلندا والمكسيك وشيلي وفنزويلا والأرجنتين واسبانيا والمملكة المتحدة، حيث أعطت هذه التشريعات سلطة أكبر للبنوك المركزية كما توجهها للتركيز بشكل رئيسي علي هدف استقرار الأسعار، ولكن هذا لا يقضي بالضرورة الحصول فعليا علي الاستقلالية فقد تكون استقلالية البنوك المركزية فقط في التشريعات دون تنفيذها أي استقلال شكلي للبنوك المركزية. [1]

وشهدت الاستقلالية ذروتها في التسعينات وتعتبر معاهدة ماستريخت عام 1992 أهم ما جاء في استقلالية البنوك المركزية في هذه الفترة، حيث شددت هذه المعاهدة على ضرورة استقلالية البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية لدول الأعضاء حتى يتمكن من وضع الأهداف النقدية وتنفيذ سياسته بشكل مستقل من أجل تحقيق هدف رئيسي هو استقرار الأسعار، ولهذا فقد خصت المعاهدة الحكام بحصانة صارمة فنصت على أن ولايتهم يجب أن لا تقل عن خمس سنوات ومنعت إقالتهم قبل انتهاء ولايتهم إلا ضمن شروط صارمة، كما منعت المعاهدة مسؤولي البنك المركزي الأوروبي والبنوك

[1]– قيتشاح مصطفى: **العوامل المؤثرة في استقلالية البنك المركزي وانعكاساتها على أداء السياسة النقدية**، مرجع سابق، ص ص 162-163.

المركزية لدول الأعضاء من الاستجابة لطلبات وتعليمات السلطات الأوروبية أو الوطنية، ونتيجة لذلك بدأت الدول الأوروبية بتعديل تشريعاتها حتى تتلاءم مع شروط معاهدة ماستريخت المتعلقة باستقلالية البنوك المركزية الدول الأعضاء مثل فرنسا وإيطاليا وبلجيكا واسبانيا والبرتغال حيث قامت بتعديلات جذرية على تشريعاتها.

من أهم الدراسات التي تناولت التطور التاريخي لاستقلالية البنوك المركزية دراسة Healy،Harrison وlieva عام 2003 من خلال استعراض أربعة بنوك بنك انجلترا، فرنسا، ألمانيا، والنظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وتطور العلاقة بين البنوك المركزية الأربعة وحكوماتهم. وقسمت الدراسة إلى ثلاث فترات رئيسة الأولى ما قبل الأربعينيات، الثانية من منتصف الأربعينيات إلى منتصف السبعينيات والثالثة من منتصف السبعينيات إلى 2003.

ومن خلال استعراض التطور التاريخي للاستقلالية أشار الباحثان إلى مفهوم الاستقلال السياسي الذي يشير إلى الحكم الذاتي للبنك المركزي في وضع أهدافه بالإضافة لتعيين أعضاء هيئات البنك المركزي الحاكمة، كما أشارا إلى مفهوم الاستقلال الاقتصادي الذي يعبر عن كمية القروض المقدمة من البنك المركزي للحكومة، وكلا المعنيين يوصل إلى أن البنك المركزي لا يقبل أوامر من الحكومة.

وخلص الباحثان إلى أن ما قبل الأربعينيات كانت البنوك المركزية تتمتع باستقلالية أكثر من الآن بسبب الحرية الاقتصادية أنذاك، وفي فترة منتصف الأربعينيات حتى منتصف السبعينيات كان للحكومة دور نشيط في إدارة الاقتصاد والعديد من الدول قامت بتأميم بنوكها المركزية، وهذا أضعف استقلالية البنوك المركزية. لكن في منتصف السبعينيات إلى الوقت الحاضر بدأت علامات إحياء الاستقلالية وشهدت ذروتها في التسعينيات، واستنتج الباحثان أن هناك تشابها في تطور البنوك المركزية الأربعة وأن الزيادة في الاستقلالية كان جزءا من تطورها.

ولم يتوقف تيار الاستقلالية عند الدول المتقدمة بل وأصل انتشاره حتى وصل الدول النامية التي بدورها أخذت تراجع تشريعاتها الخاصة ببنوكها المركزية لمنحها المزيد من الاستقلالية بعد أن كانت تابعة في الغالب إلى وزارة المالية، ولعل السبب الرئيسي في وصول هذا التيار للدول النامية هو تبني صندوق النقد الدولي لبرامج الإصلاح المالي والمصرفي الخاصة بالدول النامية، كما أن الدول النامية ترهق بالكثير من الأهداف بالإضافة إلى أهداف النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار (بأمور العدالة الاجتماعية والتنمية وتطبيق الخطط الاقتصادية) على خلاف البنوك المركزية للدول المتقدمة التي تكون واضحة ومحددة. [1]

[1]– قيتشاح مصطفى: **العوامل المؤثرة في استقلالية البنك المركزي وانعكاساتها على أداء السياسة النقدية**، مرجع سابق، ص 161.

المطلب الثالث: معايير استقلالية البنك المركزي

نظرا للصعوبة الكبيرة التي تواجهها الدراسات المعنية باستقلالية البنوك المركزية في قياس درجة الاستقلالية كميا وبشكل دقيق لما يحكمها من عوامل تحتمل أحكاما قيمية ونسبية، لذلك فأن هناك عدة معايير يمكن من خلالها النظر إلى الاستقلالية من جانب آخر وهذا الجانب يتمثل بحرية البنك المركزي باختيار أدوات السياسة النقدية والحدود المفروضة على قدرة البنك المركزي لتمويل الحكومة. ومن أهم المعايير التي تقاس بها درجة الاستقلالية هي:

أولا/ سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى التدخل الحكومي: أن البنك المركزي الذي يكون لديه سلطة واسعة في وضع وتحديد السياسة النقدية ودور مؤثر وفاعل في التنسيق والمشاركة مع الأجهزة الحكومية المختصة فيما يتعلق بتحديد واختيار قطاعات وأنشطة خطط التنمية الاقتصادية المستهدفة يكون أكثر استقلالا من ناحية عنصر صياغة السياسة النقدية. أمّا عندما تحدد السياسة النقدية من قبل الحكومة ويتولى البنك المركزي تنفيذها وتحديد أهدافها فهنا يكون البنك المركزي غير مستقل بل تابع للحكومة ويسير وفقا للتوجهات التي ترسمها له وكأنه جهاز من أجهزة الدولة.

ثانيا/ مدى التزام البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة: تكون البنوك المركزية أكثر استقلالية عندما تزيد من فرض القيود المحددة على تقديم الإقراض العام للقطاعات الحكومية، وهذه تمثل احد المظاهر المهمة للاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية حيث وضعت معظم البلدان قيودا مشددة على إمكانية إقراض الحكومة من بنوكها المركزية خشية أن يؤدي الإفراط في الإقراض الى التضخم الا ان هناك بلدان سمحت بإتاحة مثل هذه التسهيلات النقدية بصورة غير مباشرة من خلال السوق الثانوية، وفي هذه الحالة يكون تدخل البنك المركزي في السوق الثانوية فقط بغرض تنظيم سوق النقد حتى لا يتم استغلال عمليات السوق المفتوحة لتمويل الحكومة بالاتفاق البنك المركزي، وهذا الجانب يعزز من درجة استقلالية البنك المركزي. [1]

ثالثا/ سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء مجالس إدارتها ومؤسستها ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم: من الملاحظ انه في معظم بلدان العالم يتم تعيين محافظ وكبار مسؤولي البنوك المركزية من

[1]– خلف محمد حمد الجبوري: **دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة** 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 23، 2011، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ص 77.

قبل السلطة التنفيذية (الحكومة) وهذا لا يتعارض مع استقلالية تلك البنوك، إلا أنه في البلدان التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية فان هناك قيود ومحددات على الحكومة في مجال تعيين وإقالة محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها. ومن أهم هذه القيود:

- ضرورة وجود نسبة معينة من التعليمات تحد من الفراد الحكومة في هذا المجال.
- عند تعيين كبار المسؤولين في البنك المركزي يشترط اخذ موافقة البرلمان قبل التعيين.
- تحديد فترة البقاء في المنصب بحيث تكون طويلة نسبيا.

وعلى هذا الأساس فأنه كلما كانت المدة القانونية لمحافظ البنك المركزي وباقي أعضاء مجلس الإدارة أطول فأن البنك يكون أكثر استقلالية.

رابعا/ دور ممثلي الحكومة في البنك المركزي: تختلف درجة استقلالية البنوك المركزية من ناحية عدد أعضاء مجلس الإدارة ممن يمثلون الحكومة في البنك المركزي، فكلما انخفضت نسبة أعضاء الحكومة الممثلين في مجلس إدارة البنك فأنه يكون أكثر استقلالا.

خامسا/ سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي (الاستقلال المالي): ان تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي من خلال الاشتراط على حصول موافقة مسبقة من الحكومة للموازنة قد تشكل وسيلة غير مباشرة تستخدمها الحكومة للتأثير على هذا البنك عن طريق الحد من قدرته للحصول على الموارد المالية اللازمة له في حالة عدم إتباعه لتوجيهاتها، فكلما انخفض تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي كلما كان أكثر إستقلالاً.

سادسا/ تحديد الأهداف: يكون البنك المركزي أكثر استقلالية عندما يحدد القانون مهامه بعدد محدد من الأهداف، فعندما يكون الهدف الأساسي للبنك المركزي هو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار فأن مسؤولية السياسة النقدية تنحصر في البنك المركزي بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار. [1]

[1]– خلف محمد حمد الجبوري: **دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة** 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 23، 2011، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ص ص 78-79.

المطلب الرابع: الإطار الفكري للعلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم

يذكر "lindsey" وهو عضو مجلس محافظي البنك المركزي الأمريكي "federal reserve" في مؤتمر "البنوك المركزية في أوروبا الشرقية والتجارب الحديثة في الاستقلالية" الذي عقد بشيكاغو في 1994/04/22 أن مصلحة الدولة في استقلالية البنك المركزي ترتكز بشكل أساسي على قضية التضخم وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي في كل من الفترة القصيرة والفترة الطويلة، وحيث أن الاقتصاديين الآن على اتفاق بشأن تفاصيل التفاعل بين التضخم والاقتصاد الحقيقي. ففي الفترة القصيرة يمكن الحصول على مستويات مرتفعة بشكل مؤقت من الناتج والتوظيف عن طريق زيادة المصدر من النقود، ولكن في الفترة الطويلة لا يوجد ذلك الارتباط ففي الواقع أن تكلفة الانخفاض المؤقت في البطالة أو الزيادة الموقتة في الناتج غالبا ما تعني تضخم مرتفع ومزمن". [1]

وينقسم استقرار الأسعار إلى استقرار داخلي واستقرار خارجي مع وجود علاقة تأثير قوية ومتبادلة بينهما والسؤال الذي يطرح هو لماذا تؤدي استقلالية البنك المركزي إلى تعزيز تحكم البنك المركزي في استقرار الأسعار بمعنى تحقيق والإبقاء على معدل تضخم منخفض ؟ ولتوضيح العلاقة الموجودة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم والإجابة على التساؤل فانه يتم ذلك من خلال نقطتين هما:

- تحليل آثر استقلالية البنك المركزي على المسببات الداخلية للتضخم (التعارض بين السياسة المالية والسياسة النقدية)
- تحليل آثر استقلالية البنك المركزي على المنسيات الخارجية للتضخم (التغيرات في أسعار الصرف، التضخم الخارجي).

يتضح اثر استقلالية البنك المركزي على التضخم من خلال عرض العكاسات استقلالية البنك المركزي على التعارض الذي ينشأ بين السياسة المالية والسياسة النقدية من جانب والتعارض بين سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية من جانب آخر. [2] حيث ينشأ التعارض بين السياسة المالية والسياسة النقدية نتيجة ميل الحكومة لتمويل عجز الميزانية تمويلاً تضحميًا ويذكر "farin 1993" أن التخلي عن قاعدة الذهب قد خلص القائمين على أعمال البنوك المركزية من القواعد الآلية المقيدة إلا أنه في نفس الوقت لدى إلى زيادة خطر القدرة على حلق النقود، التي قد تستخدم بصورة تؤدي إلى آثار تخريبية.

[1]– عطا الله أبادير؛ مروة عاصم؛ رشا حسن محمد علي: **السياسة النقدية واستهداف معدل التضخم مع الإشارة لمصر**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 34، العدد 04، د.س، ص 43.

[2]– منصوري زين: **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–واقع وتحديات، جامعة الشلف، ص 425.

بناء على ذلك فنحن في حاجة إلى أشخاص آخرين من الإدارة أعمال البنوك المركزية بخلاف المسؤولين عن الإنفاق العام يتمتعون بوضع قانون مستقل ويعملون على تحقيق المصلحة العامة".

وقد تعرضت معظم المؤلفات التي تناولت استقلالية البنك المركزي إلى أهمية عزل البنك المركزي عن الضغوط السياسية كعلاج للميول التضخمية، حيث يكون تصميم السياسة النقدية على أفضل نحو.

وينشأ التعارض بين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في حالة قيام الحكومة (التي يمنحها القانون في معظم دول العالم الحق في تحديد سياسة سعر الصرف) بتحديد أهداف لسعر الصرف تتعارض مع أهداف السياسة النقدية التي يضعها البن المركزي لتحقيق استقرار الأسعار نتيجة لعدم استقلال أدوات سعر الصرف والمعروض النقدي.

أن الرغبة في جعل البنك المركزي مستقلاً لا تكمن فقط في أهمية عزله عن الضغوط السياسية كعلاج لميل الحكومة نحو التمويل التضحمي، ولكن أيضا لإعطاء البنك المركزي الحرية في صياغة السياسة النقدية وكذا المالية من خلال إدارة القاعدة النقدية بحيث يصبح قادرًا على رفض تنفيذ سياسة سعر الصرف التي تضعها الحكومة التي قد يترتب عليها نتائج تضخمية، كذلك تسهم استقلالية البنك المركزي بفاعلية في خلق توقعات ايجابية بهدف الإبقاء على استقرار الأسعار من خلال العكاسها على مصداقية وشفافية السياسة النقدية. [1] وأثبتت العديد من الدراسات أن زيادة استقلالية البنوك المركزية تساهم في خفض معدلات التضخم، كما أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي ومستوى عجز الموازنة العامة للدولة، حيث إنّ الدول التي تتمتع فيها البنوك المركزية بدرجة أكبر من الاستقلالية سجلت مستويات أقل من عجز الموازنة العامة للدولة. [2]

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص أنه توجد ثلاث شروط أولية لفعالية معالجة والحد من التصخم: [3]

1/ استقلالية البنك المركزي: يعد من أهم الشروط الأولية التي تساعد البنك المركزي للوصول إلى الهدف النهائي من استخدام سياسته النقدية وتعني باستقلالية البنك المركزي اعطاء قدراً أكبر من الحرية في استخدام سياسته النقدية وتوجيه ادواتها بشكل فعال لبلوغ اهدافها، ويتميز البنك المركزي المستقل بثلاث خصائص:

[1]– منصوري زين: **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–واقع وتحديات، جامعة الشلف، ص 426.

[2]– محمد إدريس: **السياسة النقدية**، ط01، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2021، ص 30.

[3]– صفاء عبد الجبار الموسوي؛ عدنان كريم نجم الدين؛ آلاء توري حسين: **قياس وتقييم سياسة استهداف التصخم في أسواق مختارة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربرء، د.س، ص 22–23.

- انفصالية كاملة لمجلس صانعي السياسة للبنك المركزي عن رجال السياسة أو السياسيين وان يكون الاعضاء تم تعيينهم من ذوي الخيرة لمدة طويلة مع حمايتهم من الاستغناء عن خدماتهم بصورة عشوائية.
- إعطاء البنك المركزي سيطرة مباشرة وكاملة تتجاوز مسألة بناء أدوات السياسة النقدية.
- أن يكون للبنك المركزي امراً رسمياً معطى لتحقيق اسقرارية الاسعار كهدف أولي يسعى إلى تحقيقه

ويتضح ذلك من حصول تضارب مع بقية الاهداف مثل استقرار اسعار الصرف (ان سياسة استهداف التضخم تعمل فقط في اطار نظام سعر الصرف المرن) أو تعزيز الاستخدام العالي إذ إن استقراريه الأسعار يجب أن تأخذ الاسبقية العليا. ووفقا لما ذكر فان على البنك المركزي عدم تمويل عجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي مع عدم التقيد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة أو الابقاء على سعر صرف اسمي معين والتركيز على هدف استقرار الاسعار بالدرجة الأولى.

وبناء على ما ذكر من خصائص يتوجب أن لا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الاسعار في الاجل الطويل.

2/ امتلاك هدف وحيد: يعني هذا الشرط توفر هدف واحد لسياسة استهداف التضخم هو معدل أو مدى محدد للتضخم لمدة زمنية محددة أي تخلي البنك المركزي عن أي استهدافات اسمية الخرى مثل الأجور او مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي يمكن ان تتعارض مع تحقيق الاستقرار الاسعار في الأمد الطويل.

3/ وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضكم: يجب ان تكون هناك علاقة مستقرة بين ادوات السياسة النقدية ومعدل التضخم ويمكن التنبؤ بها، كما يتوجب على السلطة النقدية ان تكون قادرة على التنبؤ بالتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه وفقا للمعلومات المستقبلية المتاحة وذلك من خلال بناء إنموذج ديناميكي قادر على تحديد حجم الانحرافات عن المسار المحدد والايعاز للسياسة النقدية لاستخدام أدواتها المتاحة بفاعلية من اجل اعادته إلى مستواه أومداه المحدد، ولابد أيضا من ان تكون هناك اسواقاً مالية متطورة وسائدة للنشاط الاقتصادي، فاذا حدثت الحرافات للتضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب. [1]

[1]– صفاء عبد الجبار الموسوي؛ عدنان كريم نجم الدين؛ آلاء توري حسين: **قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة**، مرجع سابق، ص 22–23.

خلاصة الفصل:

يمكن القول في الأخير أن التضخم كظاهرة في الاقتصاد، تعتبر من أكثر الظواهر التي تحظى باهتمام مشترك من طرف الحكومات والبنوك المركزية، وذلك نظرا لكون آثار تلك الظاهرة تتعدى إلى التأثير المباشر وغير المباشر على كل المؤشرات الاقتصادية، ويعتبر البنك المركزي هو المساعد الأول في الحدّ من التضخم وذلك بتطبيقه للسياسية النقدية التي تعتبر من أهم الطرق المعتمدة لتطويق التضخم والقضاء على التضخم، سواء من حيث تطبيق أدواتها الكمية والنوعية، حيث ان البنك المركزي وفي شروط استقلاليته الفعلية والقانونية بمدى قدرته على استخدام أدواته النقدية بكفاءة وهذه القدرات مرتبطة بجملة من العوامل اهمها مستوى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية الى جانب درجة نضج الاقتصاد ومرونة الجهاز الانتاجي فيه. فهو يؤدي دور هاما في التأثير على حجم النقدية سواء في الظروف التضخمية او الانكماشية.

الفصل الثالث

الموجة التضخمية العالمية الراهنة– أسبابها، تداعياتها وسبل علاجها

تمهيد:

يعتبر التضخم من الظواهر التي تحدث اختلالاً كبيرا في أي اقتصاد ولقد اختلف في إعطائها تعريف موحد فمنهم من يعتبرها أنها ظاهرة نقدية ويتم تفسيره من خلال التوسع النقدي والزيادة النفقات، ومنه يعتبر ظاهرة سعرية ويفسره من خلال نتائجه المتمثلة في ارتفاع مستويات الأسعار.

يمكن أن يحدث التضخم نتيجة لعدة أمور وبالتالي فإن اختلاف وتنوع أسباب وعوامل المسببة للتضخم يترتب عليها تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عملية التنمية الاقتصادية، التي تؤدي بدورها إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار. وفي الفترة الراهنة ما بين 2021-2022 تسارعت معدلات التضخم العالمي فسعت كل الدول إلى الاحاطة به والتخفيف منه.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق لملامح الموجة التضخمية العالمية بعرض لبعض التجارب الدولية وسبل علاجها لها، حيث قمنا لتقسيم هذ الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: تجربة الفيدرالي الاحتياطي الأمريكي في علاج التضخم**
- **المبحث الثاني: تجربة البنك المركزي الأوروبي في علاج التضخم.**
- **المبحث الثاني: تجارب الدول العربية في علاج التضخم**

المبحث الأول: تجربة الفيدرالي الأمريكي في علاج ظاهرة التضخم

المطلب الأول: التعريف بالفيدرالي الأمريكي

نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (FRS) ، المسمى أيضًا الاحتياطي الفيدرالي أو ببساطة الاحتياطي الفيدرالي هو البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية. تم تأسيسها لتوفير نظام مرن وآمن وثابت للشؤون النقدية والمالية الوطنية. صدق الكونجرس الأمريكي على قانون الاحتياطي الفيدرالي في 23 ديسمبر 1913، ووقعه الرئيس وودرو ويلسون ليصبح قانونًا. وافقت على إنشاء 12 بنكًا احتياطيًا فيدراليًا، موجودة في أتلانتا وبوسطن وشيكاغو وكليفلاند ودالاس وكانساس سيتي وميناپوليس ونيويورك وفيلادلفيا وريتشموند وسان فرانسيسكو وسانت لويس. غالبًا ما يعتبر الاحتياطي الفيدرالي أقوى مؤسسة مالية في العالم. تدير أكبر اقتصاد في العالم – اقتصاد الولايات المتحدة. يحكم قيمة العملة الاحتياطية العالمية – الدولار الأمريكي؛ وينظم أكبر سوقين للأوراق المالية في العالم – بورصة نيويورك (NYSE) و NASDAQ (NSDQ).

يعمل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ويتخذ القرارات بشكل مستقل عن حكومة الولايات المتحدة والرئيس. ومع ذلك، فإن عملياتها تخضع للإشراف من قبل الكونجرس الأمريكي ومن المتوقع أن تكون متوافقة مع السياسة الاقتصادية الوطنية. المسؤوليات الرئيسية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي هي:

- إصدار الدولار الأمريكي وتنظيم قيمته وتحديد سعر الفائدة للاحتياطي الفيدرالي.
- تنفيذ السياسة النقدية لتحقيق أقصى قدر من التوظيف واستقرار الأسعار وأسعار الفائدة.
- الإشراف على البنوك الاحتياطية الفيدرالية والحفاظ على استقرار النظام المالي.
- تنظيم البنوك والمؤسسات المالية والأسواق المالية لحماية المستهلكين.
- تقديم الخدمات المالية لمؤسسات الإيداع والحكومة والمؤسسات الرسمية الأجنبية. [1]

يتكون هيكل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وبنوك الاحتياطي الفيدرالي، ولجنة السوق المفتوحة الفيدرالية(FOMC) :

[1]- الاحتياطي الفيدرالي FRS- البنوك المركزية، https://www.avatradear.com

- ❖ مجلس الاحتياطي الفيدرالي (FRB) ، المعروف أيضًا باسم مجلس المحافظين، هو اللجنة الحاكمة التي يتم ترشيح أعضائها السبعة من قبل رئيس الولايات المتحدة ويصادق عليهم مجلس الشيوخ الأمريكي. تتمثل الوظائف الأساسية للحكام في تنفيذ السياسة النقدية، وتحديد سعر الفائدة الفيدرالي، والمشاركة في عمليات الاحتياطي الفيدرالي.
- ❖ تقوم البنوك الاحتياطية الفيدرالية بإدارة الشؤون النقدية وتنظيم البنوك التجارية في مناطقها القضائية، لديهم سلطة شبه مستقلة لوضع سياسات نقدية إقليمية وفقًا للظروف الاقتصادية المحلية والسياسة النقدية الفيدرالية، هناك اثنا عشر بنكًا لامركزيًا فيدراليًا، وكل منها مدمج بشكل منفصل مع مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء.
- ❖ تفوض اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة عمليات السوق المفتوحة وتمارس التدخلات الاقتصادية حسب الحاجة. تضم اللجنة المكونة من 19 عضوًا مجلس المحافظين ورؤساء الاحتياطي الفيدرالي الإقليميين. في عملية صنع القرار، يتمتع جميع المحافظين ورئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بحقوق التصويت الكاملة، بينما يحق لأربعة فقط من رؤساء بنك الاحتياطي الإقليمي الأحد عشر المتبقين التصويت في دورات مدتها عام واحد، الإجماع الكامل مطلوب لاتخاذ قرار.

تدور وظائف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حول أغراض تعظيم معدل التوظيف الوطني، واستقرار الأسعار، وتعديل أسعار الفائدة طويلة الأجل، يضع مجلس المحافظين السياسة النقدية بما يتماشى مع السياسة الاقتصادية الوطنية والسياسة المالية للحكومة الأمريكية، يستخدم أرقام الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ومعدل البطالة لقياس الظروف الحالية للاقتصاد الأمريكي والتنبؤ بالمزالق المحتملة، عندما تكون المؤشرات الاقتصادية ضعيفة الأداء، يعمل مجلس المحافظين واللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة جنبًا إلى جنب للتدخل في اقتصاد، يستخدمون أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الحد الأدنى من الاحتياطي لتعديل المعروض النقدي المتداول وتوجيه الاقتصاد نحو أهداف السياسة النقدية.

يحدد مجلس المحافظين الحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي للبنوك الاحتياطية الفيدرالية والبنوك التجارية الأخرى في النظام المالي، يتطلب من جميع البنوك الاحتفاظ بمبلغ معين من الدولارات الأمريكية في احتياطياتها لتكون مستعدة لمواجهة المخاطر النظامية المحتملة، علاوة على ذلك، بصفته مقرض الملاذ الأخير، يقرر مجلس الإدارة سعر الفائدة المطبق عندما يقرض بنك الاحتياطي الفيدرالي البنوك الأخرى في الدولة، والمعروف أيضًا باسم سعر الخصم، تقوم لجنة السوق الفدرالية المفتوحة (FOMC) بإجراء عمليات السوق المفتوحة والإشراف عليها ووضعها، والتي تعد الأداة الأساسية لبنك الاحتياطي الفيدرالي لتوجيه الاقتصاد، تبيع وتعيد شراء الأوراق المالية الحكومية لزيادة أو تقليل السيولة في الاقتصاد. علاوة على ذلك، يفضل بنك الاحتياطي الفيدرالي أن تقرض المؤسسات المالية من بعضها البعض قبل تطبيق البنك المركزي. تنظم لجنة السوق الفدرالية المفتوحة (FOMC) أسعار الفائدة بين البنوك باستخدام سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، والذي يكون عادةً أقل من معدل الخصم لتشجيع القروض بين البنوك. [1]

[1]- الاحتياطي الفيدرالي FRS- البنوك المركزية، https://www.avatradear.com

المطلب الثاني: التضخم في الولايات المتحدة الامريكية– الأسباب والتداعيات

بينما شهدت الولايات المتحدة ارتفاعا ملحوظا في الأسعار خلال 2021، ضمن تبعات أخرى لوباء كورونا، أكد رئيس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، ومسؤولون في البيت الأبيض، أن "هذا الوضع لا يمكن أن يستمر طويلا."

ومع ذلك، "استقر التضخم" وفق تعبير وكالة أسوشييتد برس، وهو ما جعل خبراء الاقتصاد، يوجهون "رسالة محبطة" مفادها أن من المرجح أن تبقى الأسعار مرتفعة إلى غاية العام المقبل. عززت الحكومة تلك الرسالة بتقريرها بأن مؤشر أسعار المستهلك ارتفع بنسبة 6.8 في المئة، خلال الشهر الماضي مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، بينما يوصف هذا حجم التضخم بأنه الأول منذ عام 1982. وارتفعت أسعار البيض بنسبة 8 في المائة، وقفز البنزين بنسبة 58 في المائة، كما ارتفع سعر السيارات المستعملة بنسبة 31٪. وعلى الرغم من ارتفاع الأجور بشكل لافت للعديد من العمال، إلا أنها لا تكفي لمواكبة الأسعار، ففي الشهر الماضي، انخفض متوسط الأجور بالساعة في الولايات المتحدة، بعد حساب التضخم، بنسبة 2.4 في المئة مقارنة بشهر نوفمبر 2020.

سبب ارتفاع الأسعار: تسبب انتشار فيروس كورونا المستجد في تراجع الاقتصاد الأميركي، خصوصا مع بدء عمليات الإغلاق في ربيع عام 2020. وخلال تلك الفترة، تم إغلاق الشركات أو تقليص ساعات العمل، وبقي المستهلكون في منازلهم في إطار إجراءات وقائية صحية . وخفض أرباب العمل 22 مليون وظيفة، وانخفض بذلك الناتج الاقتصادي بمعدل قياسي بلغ نسبة 31 في المئة من أبريل إلى يونيو من العام الماضي. ومع ذلك، بدأ الاقتصاد في الانتعاش بشكل غير متوقع، مدعوما بالإنفاق الحكومي الهائل وسلسلة من التحركات الطارئة من قبل الاحتياطي الفيدرالي. وبحلول الربيع، شجع طرح اللقاحات المستهلكين على العودة إلى المطاعم والحانات والمتاجر. وتدافعت الشركات لتلبية الطلب على المنتوجات، والكثير منها لم تتمكن من التوظيف بالسرعة الكافية لشغل فرص العمل التي جاوزت 11 مليونا في أكتوبر، ما أثر على النشاط التجاري.

ومع عودة النشاط التجاري إلى الوراء، لم تتمكن الموانئ وساحات الشحن من التعامل مع الطلبات، وتعثرت بذلك سلاسل التوريد العالمية، وارتفعت التكاليف. ووجدت الشركات أنها يمكن أن تمرر تلك التكاليف المرتفعة في شكل أسعار أعلى للمستهلكين، الذين تمكن كثير منهم من توفير كثير من المدخرات أثناء الوباء.

قال جيسون فورمان، المستشار الاقتصادي في البيت الأبيض خلال ولاية الرئيس السابق باراك أوباما: "جزء كبير من التضخم الذي نراه هو النتيجة الحتمية للخروج من الوباء."

ومع ذلك، قال فورمان أن بعض السياسات لعبت دورا في ذلك أيضا. وقال إن صانعي السياسة كانوا عازمين على تجنب الانهيار الاقتصادي لدرجة أنهم "قللوا بشكل منهجي من أهمية التضخم". ووصف ذلك بالقول "لقد سكبوا الكيروسين على النار." وقال فورمان إن تدفق الإنفاق الحكومي، بما في ذلك حزمة الإغاثة من فيروس كورونا التي قدمها الرئيس جو بايدن بقيمة 1.9 تريليون دولار، مع شيكات بقيمة 1400 دولار لمعظم الأسر في مارس، بالغ في تحفيز الاقتصاد. وأشار إلى أن "التضخم في الولايات المتحدة أعلى بكثير مما هو عليه في أوروبا"، إذ تمر الأخيرة بنفس صدمات التوريد التي تمر بها الولايات المتحدة، ونفس مشكلات سلسلة التوريد، لكنهم لم يقوموا بنفس القدر من التحفيز. [1]

لكن لم يكن عام 2022 سعيدًا لغالبية اقتصاديات العالم، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، فالجميع عانى من معدلات التضخم التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقود، خاصة الدول المتقدمة؛ ومنها: أمريكا والاتحاد الأوروبي، حيث اقتربت معدلات التضخم من 10% خلال شهور 2022. وهو ما جعل صندوق النقد الدولي يصدر رؤية تشاؤمية بشأن معدلات التضخم في الاقتصاد العالمي، ففي تقريره الدوري بعنوان "آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2022"، ذهب التقرير إلى أن معدلات التضخم عام 2021 بلغت 4.7%، ويتوقع أن ترتفع إلى 8.8% عام 2022، أي أن التضخم تضاعف في عامين، وعن توقعات 2023 يقدّر التقرير أن تكون بحدود 6.5%، وعلى أن تتراجع لما كانت عليه في عام 2024 لتصل إلى 4.1%.

عاد التضخم في الولايات المتحدة إلى الارتفاع في مايو/ أيار بعدما تباطأ في الشهر السابق، مسجلا رقما قياسيا لم يصل إليه منذ 40 سنة، في حين دعا الرئيس جو بايدن إلى بذل "جهد أكبر وأسرع" في هذا الصدد. وبلغت نسبة التضخم السنوي 8.6% مقابل 8.3% في أبريل/ نيسان، بحسب مؤشر أسعار المستهلكين الذي أصدرته وزارة العمل الأمريكية، وقال الرئيس الأمريكي بايدن في بيان "علينا بذل جهد أكبر وأسرع لإبطاء التضخم"، مذكرًا بأن الموضوع يشكل أولويته الاقتصادية. وتشكل هذه الأرقام نبأ سيّئًا لبايدن خصوصًا أنها تأتي قبل بضعة أشهر من انتخابات التجديد النصفي لأعضاء الكونغرس. وقال الرئيس الأمريكي بايدن "ستواصل إدارتي فعل كل ما في وسعها لخفض الأسعار للشعب الأمريكي"، داعيًا الكونغرس إلى أن يتبنى سريعًا قانونًا يمنع شركات الشحن البري من تضخيم الأسعار، وشدد على أن لكل من الحكومة والكونغرس والمصرف المركزي "دورًا يجب تأديته لخفض التضخم"، ووجّه بايدن انتقادات إلى الشركات

[1]– أسباب التضخم الاقتصادي الهائل في الولايات المتحدة.. وإلى متى سيستمر؟، الحرة / ترجمات – واشنطن، 10 ديسمبر 2021، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.alhurra.com .

النفطية الأمريكية الكبرى، داعيًا إياها إلى "عدم استغلال الصعوبات الناجمة عن الحرب في أوكرانيا ذريعة لمفاقمة الأوضاع على العائلات من خلال جني أرباح مفرطة أو رفع الأسعار".

أعلى زيادة سنوية: اعتبرت رئيسة اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري رونا مكدانيال أن "السلع الأساسية أصبحت أسعارها أشبه بالسلع الفاخرة". وشملت زيادة الأسعار الشهر الماضي كل القطاعات بما فيها السكن والبنزين وتذاكر السفر والمواد الغذائية والسيارات الجديدة والمستعملة، وصولا إلى الخدمات الصحية والملابس. [1]

وتسببت صعوبات في سلاسل الإمداد العالمية في ارتفاع الأسعار في كل أنحاء العالم، غير أن هذه الأزمة ازدادت حدة في الولايات المتحدة، إذ اقترنت بنقص في اليد العاملة، في وقت أدت فيه المساعدات المالية الحكومية السخية إلى تحفيز الطلب.

الحصاد المر للحرب الروسية على أوكرانيا: في أسرع مؤشراتها السلبية على الاقتصاد العالمي، أدّت الحرب الروسية على أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية لتتجاوز 120 دولارًا للبرميل، ثم بدأت في التراجع بعد يونيو/تموز 2022، إلا أنه لا يزال يكتنفها الغموض، على الرغم من وصولها لسقف 80 دولارًا للبرميل.

وقد صاحب أزمة الطاقة ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية؛ بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، لكون الدولتين مصدّرتين للنفط والغذاء، وتسبّب تأخر حركة السفن من البلدين، في حدوث أزمة حقيقية، أضرت بالعديد من الدول النامية والأقل نموًا. ولذلك شهدت الموازنات العامة لكثير من الدول عمليات إرباك، لمحاولات التأقلم مع مستجدات التضخم، التي ضربت كل النشاطات والقطاعات الاقتصادية. وهنا برزت أهمية أن يكون لدى اقتصاديات الدول رصيد من الاعتماد على الذات تنمويًا، ووجود خطة بديلة لتوفير نسب عالية من السلع، التي يتم الاعتماد عليها من خلال الاستيراد.

رُصِدت أعلى زيادة سنوية في أسعار الطاقة والمواد الغذائية التي سجلت زيادة حادة منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا، فبلغت 34.6% في الطاقة، وهي أعلى زيادة منذ سبتمبر/ أيلول 2005، و10.1% في المواد الغذائية، وهي العليا منذ مارس/ آذار 1981. ويُتوقع أن تزيد الأرقام الجديدة الضغط على بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي ليزيد مجددا معدلات فائدته الرئيسية الأسبوع المقبل خلال اجتماع لجنته النقدية. وسبق أن رفع البنك هذه المعدلات مرتين بربع نقطة مئوية ثم بنصف نقطة مئوية لتتراوح بين 0.755 و1.%. ويمكن لتدابير مكافحة التضخم أن تؤثر سلبًا في الاقتصاد الأمريكي وأن تزيد مخاطر "الانكماش التضخمي"، وهو ضعف النمو مع ارتفاع التضخم. [2]

[1]- أمريكا.. التضخم يسجل أعلى مستوى منذ 40 سنة وبايدن يدعو إلى بذل جهد أكبر لإبطائه، 2022/06/11، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://mubasher.aljazeera.net .

[2]- عبد الحافظ الصاوي: في ظل استمرار الأزمات العالمية.. هل تستمر موجة التضخم في 2023؟، 2022/12/28، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.aljazeera.net

المطلب الثالث: دور الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في معالجة ظاهرة التضخم

يتعرض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عادة لضغوط لتيسير أو تغيير السياسات النقدية المشددة للغاية، حيث يفضل المستثمرون وعامة الناس "المكاسب السهلة" أو الأوضاع النقدية الميسرة. ويمكن لأسعار الفائدة المرتفعة والمتصاعدة أن تقيد النشاط الاقتصادي وتزيد من تكلفة رأس المال وتؤدي إلى عمليات بيع لتصفية الأصول طويلة الأجل مثل أسهم النمو والسندات طويلة الأجل والعقارات.

واستجابة للتضخم الذي تجاوز النسبة المستهدفة بفارق كبير، نفذ بنك الاحتياطي الفيدرالي منذ شهر مارس من العام الماضي واحدة من دورات **التشديد النقدي** الأكثر قوة وغير المتوقعة في تاريخ الولايات المتحدة. وأدى ذلك إلى مفاجآت سلبية وتراجع ملحوظ في أسهم النمو (-9%)، وسندات الخزينة طويلة الأجل (-19%) والأصول العقارية الأمريكية (-22%). وتؤكد هذه الانخفاضات على الحاجة إلى دراسة أعمق للسياسة النقدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي وتأثيرها على الاستقرار المالي.

كجزء طبيعي من دورة التشديد النقدي، يمكن للأوضاع المالية الأكثر تقييداً أن تخلق آثاراً سلبية على الثروة، بل يمكن أن تؤدي هذه العملية في بعض الأحيان إلى عواقب وخيمة غير مقصودة، لا سيما عندما تصبح حركات السوق غير منتظمة، مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار المالي، وأزمات ائتمان، وركود اقتصادي حاد. في الواقع، تطورت أغلب الأزمات المالية الكبرى في العقود العديدة الماضية خلال فترات ارتفاع وتصاعد أسعار الفائدة.

في الأسابيع الأخيرة، بدأت أولى علامات عدم الاستقرار المالي في الظهور، حيث شهدت البنوك الأمريكية الإقليمية التي تكبدت خسائر كبيرة غير محققة في محافظ السندات الخاصة بها تدفقات خارجية كبيرة من الودائع. وأدى هذا الافتقار إلى الثقة إلى تهافت على سحب الودائع من مؤسسات أكثر هشاشة، مثل بنك سيليكون فالي ومقره كاليفورنيا وبنك سيغنيتشر في نيويورك. ثم ظهرت مخاوف من انتقال العدوى، واضطرت السلطات الاقتصادية إلى التدخل لتغطية الودائع بالكامل وفتح نافذة جديدة للسيولة. يتيح البرنامج المعلن للتمويل البنكي لأجل محدد (BFTP) للبنوك إيداع سندات الخزينة وسندات الدين الحكومية الأخرى لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي بسعرها الأصلي، مما يمكّن المقرضين من تجنب البيع الاضطراري والوفاء بقيمة الودائع. [1]

[1]- كيف يمكن لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الموازنة بين مكافحة التضخم وضمان الاستقرار المالي؟، 02 أفريل 2023، قسم الاقتصاد في QNB، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.qnb.com.tn

شكل رقم (03-01): تطور أسعار الأصول طويلة الأجل

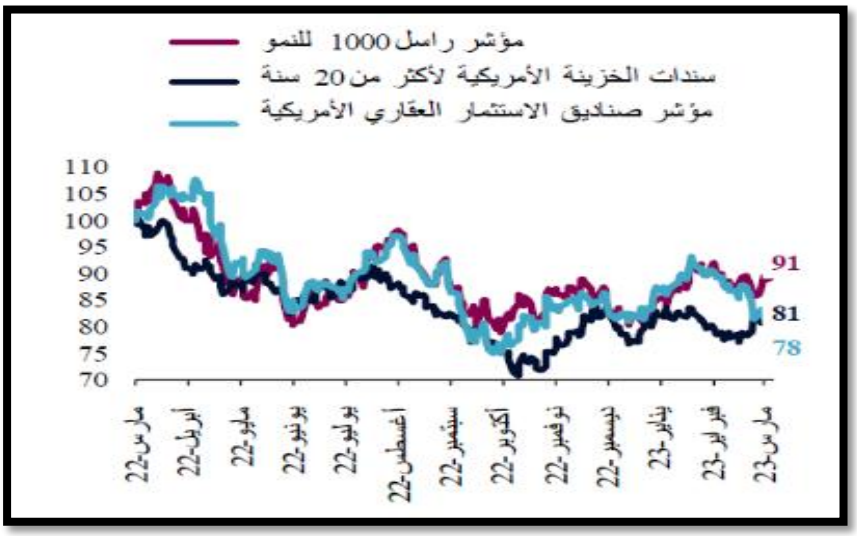

المصدر: https://www.qnb.com.tn

أدى عدم الاستقرار المالي إلى زيادة الجدل حول ما إذا كان بنك الاحتياطي الفيدرالي مستعداً "للتوقف" مؤقتاً عن **رفع أسعار الفائدة** أو حتى تخفيضها عاجلاً وليس آجلاً. ونظراً لانخفاض توقعات التضخم وضعف توقعات النمو، أصبح المستثمرون الآن يعتقدون أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة في النصف الثاني من العام. وتشير العقود الآجلة للأموال الفيدرالية إلى تخفيضات بواقع 100 نقطة أساس في أسعار الفائدة بحلول يناير 2024. ومع ذلك، خلال الاجتماع الأخير للجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في أواخر مارس، قرر مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي زيادة أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إضافية. وعلى نحو هام، صرح جيروم باول، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي، بوضوح أن مهمة خفض التضخم لا تزال تمثل أولوية وأن أسعار الفائدة من المتوقع أن ترتفع أكثر.

شكل رقم (03-02): دورات التشديد النقدي من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي وعدم الاستقرار

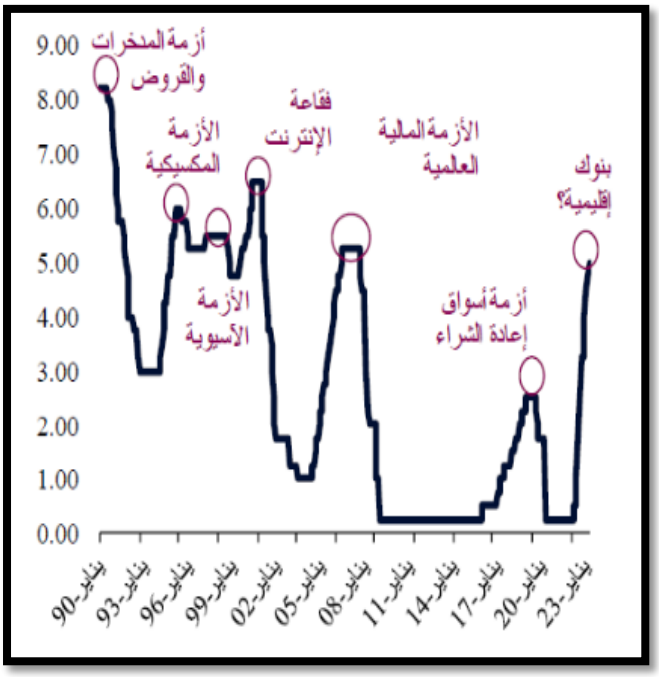

المصدر: https://www.qnb.com.tn

ومن المقرر أن تظل **أسعار الفائدة** مرتفعة لفترة أطول. ونتوقع زيادة إضافية بمقدار 25 نقطة أساس في مايو ليبلغ سعر الفائدة النهائي على الأموال الفيدرالية نسبة 5.25%. بالإضافة إلى ذلك، لا نتوقع أي تخفيضات في أسعار الفائدة حتى عام 2024 على الأقل، على الرغم من القلق المستمر بشأن عدم الاستقرار المالي.

هناك عاملان يدعمان وجهة نظرنا، حيث ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن إطار السياسة النقدية الرسمي لبنك الاحتياطي الفيدرالي يستهدف متوسط معدل تضخم يبلغ 2%.

أولاً، على الرغم من التراجع الكبير في التضخم في الأشهر الأخيرة، من 9.1% في يونيو 2022 إلى 6% في فبراير 2023، لا تزال الظروف غير مواتية لبنك الاحتياطي الفيدرالي لتحقيق النسبة المستهدفة للتضخم. وبصرف النظر عن التباطؤ الاقتصادي المستمر، لا تزال أسواق العمل الأمريكية تعتبر حالياً الأضيق منذ عقود، ويجب أن يحدث اعتدال كبير في نمو الأجور الذي تتراوح نسبته حالياً بين 5 و6% قبل أن يستقر التضخم عند مستويات أنسب. لذلك من المهم أن يبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي على سياسة **التشديد النقدي** لكي يسمح بحدوث انفراج تدريجي في سوق العمل.

ثانياً، يؤدي ضبط أدوات السياسة النقدية المختلفة إلى توفير مساحة لبنك الاحتياطي الفيدرالي للحفاظ على موقف حازم في مكافحة التضخم مع إدارة مخاطر عدم الاستقرار المالي.

نعتقد أن التباين بين الهدفين من المرجح أن يؤدي إلى "فصل" أدوات السياسة النقدية. في الماضي، أيد معظم مسؤولي البنوك المركزية الحاجة إلى مواءمة أدوات السياسة، أي أن أسعار الفائدة الرسمية والميزانية العمومية يجب أن تسير في نفس الاتجاه أو يجب على الأقل ألا تتعارض مع بعضها البعض – سواءً عند التيسير أو الحياد أو التشديد النقدي. وقد أدى ذلك إلى قواعد الجمع بين رفع أسعار الفائدة والحفاظ على استقرار الميزانية العمومية أو تخفيضها، على عكس توسيع الميزانية العمومية، الذي يزيد من المعروض النقدي والسيولة في النظام.[1]

[1]– أحمد عرفة: البنك الفيدرالي الأمريكي بدأ معالجة التضخم برفع الفوائد المصرفية، الأربعاء، 15 مارس 2023، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.youm7.com

وخلال 2022، رفع بنك الاحتياطي الفدرالي **سعر الفائدة** القياسي 8 مرات إلى مستواه المستهدف الحالي بين 4.5% و4.75%، وتحدد هذه النسبة سعر الفائدة على الأموال التي تفرضها البنوك على بعضها البعض، لكنه يؤثر بصورة كبيرة في منتجات الديون الاستهلاكية الأخرى مثل الرهون العقارية وقروض السيارات وبطاقات الائتمان.

حذر باول من أن أسعار الفائدة من المرجح أن تتجه أعلى مما توقعه صانعو السياسة في البنك المركزي، وقال إن التقارير الحكومية بشأن التوظيف والتضخم خلال فبراير/شباط المنتهي، والمقرر صدورها خلال الأسبوع المقبل، ستؤثر بقوة على قرار سعر الفائدة باجتماع مجلس الاحتياطي الفدرالي يومي 21 و22 مارس/آذار.

وأوضح أن بنك الاحتياطي الفدرالي سينظر في رفع سعر الفائدة القياسي بمقدار نصف نقطة مئوية، في وقت لاحق من هذا الشهر، وكان العديد من المحللين يتوقعون زيادة أخرى بنسبة ربع نقطة مئوية فقط.

وقال رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي "إذا جاءت أحدث البيانات الاقتصادية أقوى من المتوقع، فهذا يشير إلى أن المستوى النهائي لأسعار الفائدة من المرجح أن يكون أعلى مما كان متوقعا في السابق"، وأضاف "إذا كانت البيانات الإجمالية تشير إلى أن هناك ما يبرر تشديدا أسرع، فسنكون مستعدين لزيادة وتيرة رفع أسعار الفائدة."

وعلى مدار العام الماضي، **رفع بنك الاحتياطي الفدرالي سعر الفائدة القياسي** إلى أكثر من 4.5% –وهو أعلى معدل منذ عام 2007– استجابة لارتفاع الأسعار (التضخم) بأسرع وتيرة منذ عقود، وبلغ معدل التضخم في البلاد 6.4% في يناير/كانون الثاني الماضي. وفي حين أن هذا أقل مما كان عليه خلال الأشهر السابقة، إلاّ أنه لا يزال أعلى بكثير من معدل 2% الذي يعتبر صحيا للاقتصاد الأميركي، وسيعني **رفع أسعار الفائدة** لتصل إلى 5% تلقائيا رفع تكاليف الاقتراض الذي يعد إحدى أهم الآليات لإبطاء ارتفاع الأسعار في الاقتصاد بصفة عامة.

وخلال مارس 2023، أكد بنك الاحتياطي الفيدرالي مجدداً ضرورة تبني نهج مختلف في تطبيق أدوات السياسة النقدية تكون بموجبه سياسة أسعار الفائدة هي الأداة الرئيسية لمكافحة التضخم المرتفع، بينما سيتم تعديل سياسة الميزانية العمومية، بطريقة مستهدفة، من أجل دعم الأسواق المالية المجهدة. وهذا سيسمح بتنفيذ عملية تتسم بمزيد من التنظيم والاستدامة لتعديل السياسة النقدية . وتضمنت شهادة رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، أمام مجلسي الشيوخ والنواب، تحذيرات من اللجوء لرفع أسعار الفائدة بأسرع مما كان متوقعا في السابق من أجل استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم. وتحدث رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي أمام لجنة الشؤون المصرفية والإسكان في مجلس الشيوخ، وعاد ليكرر ما قاله أمام لجنة الخدمات المالية بمجلس النواب يوم الأربعاء. [1]

[1]– محمد المنشاوي: **الرفع المستمر لأسعار الفائدة...هل ينجح في كبح التضخم؟**، 2023/03/10، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.aljazeera.net .

المبحث الثاني: تجربة البنك المركزي الأوروبي في علاج ظاهرة التضخم

المطلب الأول: نظرة عامة عن البنك المركزي الأوروبي

سيتم التعرض إلى نشأة البنك المركزي الأوروبي مكونات هيكله التنظيمي ومهامه:

الفرع الأول: نشأة البنك المركزي الأوروبي (ECB):

لقد تقرر في أكتوبر 1993 بعد اجتماع طارئ للمجموعة الأوروبية تنفيذ المرحلة الثانية لاتفاقية ماستريخت. حيث تم اتخاذ قرار إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية في "فرانكفورت" التي تضمنت مسؤوليتها تطوير العمل الخاص بالسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والقواعد والإجراءات والتدابير الخاصة بالنظام الأوروبي للبنوك المركزية. إلا أنه في المرحلة الثالثة التي بدأت منذ 1990 تم إلغاء مؤسسة النقد الأوروبية ليحل محلها البنك المركزي الأوروبي (EC) الذي يتكون من البنوك المركزية لدول المجموعة الخمسة عشرة النظام الأوروبي المركزي" أو النظام الأوروبي". ويتمتع البنك بشخصية قانونية مستقلة توفر له السلطة الكاملة لممارسة مهامه في الإطار المؤسسي الموضوع. ويعمل إلى جانب مجموع البنوك المركزية الوطنية التي تعتبر مساهمة في رأس مال البنك المركزي الأوروبي وفق مفتاح توزيع نسبي يتشكل من شطرين الأول يمثل الناتج الداخلي الخام (HB) والذي يمثل عدد السكان ومن دون شك فإن ألمانيا تمثل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان الناتج الداخلي الخام وأكبر حصة في رأسمال البنك المركزي الأوروبي، تليها في المرتبة الثانية فرنسا من حيث عدد السكان الناتج الداخلي العام. وحصة في رأسمال البنك، كما تلاحظ أيضا أن لكسمبورغ تحتل المرتبة الأخيرة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأوروبي (ECB)

هيئات اتخاذ القرار في البنك المركزي الأوروبي تتمثل في:

أولا/ مجلس المحافظين: يتكون هذا المجلس من أعضاء المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية لمنطقة اليورو واجتمع لأول مرة هذا المجلس في 09 جوان 1988، ويعقد على الأقل 10 مرات في العام ويعتبر هو المسؤول عن إعداد السياسات النقدية، ووضع أسس وأدوات تنفيذها وفي هذا المجلس تتخذ القرارات بنظام الأغلبية البسيطة. [1]

[1]– أميرة مرابحي: **دور البنك المركزي الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية الأوروبية**، مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019/2018، ص 17.

ثانيا/ المجلس التنفيذي: يتكون المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي من الرئيس ونائب الرئيس وأربعة أعضاء آخرين يختارون من بين الحكومات الأعضاء، وبعد استشارة البرلمان الأوروبي ومحافظ البنك المركزي الأوروبي شريطة أن يكونوا من حملة جنسيات الدول الأعضاء في منطقة اليورو، وتتمثل المهمة الرئيسية للمجلس التنفيذي في تنفيذ السياسة النقدية وفقا لتوجهات وقرارات مجلس المحافظين، وفي هذا الإطار المجلس التنفيذي يعطي التعليمات الضرورية للبنوك. المركزية الوطنية، وهو المسؤول عن تسيير أعمال البنك المركزي الأوروبي والتحضير لاجتماعات مجلس المحافظين.

ثالثا/ المجلس العام: وهو هيئة اتخاذ القرارات الثالثة للبنك المركزي الأوروبي ومحافظي البنوك المركزية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما فيها الدول غير الأعضاء في منطقة اليورو ومهمة المجلس استشارية حول توجهات السياسة النقدية في المنطقة يحضر محافظ البنك المركزي الأوروبي بصورة دورية اجتماعات مجلس المحافظين دون أن يكون له حق التصويت ويقدم المجلس استشاراته بشأن ترتيبات أسعار الصرف التي تقترحها حكومات الدول الأعضاء.

الفرع الثالث: مهام البنك المركزي الأوروبي (ECB)

تتمثل مهام البنك المركزي الأوروبي في:

- ❖ تحديد سياسة استقرار الأسعار في الاتحاد الأوروبي ورسم السياسة النقدية.
- ❖ عقد صفقات العملات الأجنبية وإدارة الودائع النقدية للبنك المركزي الأوروبي.
- ❖ تنشيط لتدفقات المدفوعات داخل الاتحاد الأوروبي.
- ❖ منح قروض قصيرة الأجل للدول الأعضاء لحين الاستعداد لتقريب المعدل من سعر الصرف العام.

بالإضافة إلى مجموعة من المهام تذكرها في ما يلي:

- ❖ الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي، وتحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات وتوظيفها.
- ❖ وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي في دول الاتحاد الأوروبي.
- ❖ إصدار أوراق المتكنوت وسك الوحدات المعدنية لليورو.
- ❖ العمل على تدعيم موازين مدفوعات دول الأعضاء وسياستها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التنموية.
- ❖ وضع وتنفيذ معايير الرقابة عن المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي.
- ❖ القيام بعمليات الصرف.

ويقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالاحتياطي من النقد الأجنبي وإدارته وتوظيفه ثم يقوم بتوزيع الأرباح الناتج عنها بعد الاحتفاظ بنسبة 20% لديه وتوزيع نسبة 80% على البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في نظام اليورو حسب نسبة مساهمتها في رأس مال البنك. [1]

الفرع الرابع: أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي (ECB)

يتكون الإطار التشغيلي لنظام اليورو من مجموعة الأدوات التالية:

- **عمليات السوق المفتوحة.**
- **التسهيلات الدائمة.**
- **الحد الأدنى لمتطلبات الاحتياط المؤسسات الائتمان.**

أولا/ عمليات السوق المفتوحة:

تلعب عمليات السوق المفتوحة دورا هاما في توجيه أسعار الفائدة وإدارة حالة السيولة في السوق والإشارة إلى موقف السياسة النقدية. بالحديث عن نظام اليورو هناك خمس أنواع من الصكوك (الأدوات المالية المتاحة في عمليات السوق المفتوحة) وأهم أداة هي المعاملة العكسية، والتي يمكن إجراؤها في شكل اتفاقية إعادة شراء أو قرض مضمون قد يستخدم النظام الأوروبي أيضا المعاملات الصريحة إصدار شهادات الدبون مقايضات العملات الأجنبية وجمع الودائع الثابتة لأجل.

يتم بدء عمليات السوق المفتوحة من قبل البنك المركزي الأوروبي الذي يقرر الأداة الأحكام والشروط، إذ من الممكن تنفيذ عمليات السوق المفتوحة على أساس المناقصات القياسية، المناقصات السريعة أو الإجراءات الثنائية.

1/ أنواع عمليات السوق المفتوحة: يمكن أن تختلف عمليات السوق المفتوحة من حيث الهدف الانتظام والإجراء:

❖ **عمليات إعادة التمويل الرئيسة MRO_S:** هي المعاملات المنتظمة العكسية لتوفير السيولة تتم بواسطة نظام اليورو بتكرار ومع تاريخ استحقاق لمدة أسبوع واحد، يتم تنفيذها بطريقة لا مركزية من قبل البنوك المركزية الوطنية على أساس المناقصات القياسية ووفقا لتقويم إرشادي تؤدي عمليات إعادة التمويل الرئيسية دورا محوريا في تحقيق أهداف عمليات السوق المفتوحة في نظام اليورو، وعادة ما توفر الجزء الأكبر من إعادة التمويل للقطاع المالي.

[1]– أميرة مرابحي: **دور البنك المركزي الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية الأوروبية**، مرجع سابق، ص ص 19-20.

- **عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل $LTRO_S$**: هي عمليات توفير السيولة العكسية مع فترة استحقاق أطول من عمليات إعادة التمويل الرئيسية تستغرق عمليات إعادة التمويل الأطول أجلا مدته ثلاثة أشهر ويتم إجراءها شهريا بواسطة نظام البورو على أساس المناقصات القياسية. قد يقوم نظام اليورو أيضا بإجراء عمليات غير منتظمة على المدى الطويل مع فترة استحقاق تزيد على ثلاثة أشهر إن مثل هذه العمليات مع فترات استحقاق تصل إلى 18 شهرا الأطول في عمليات إعادة التمويل المستهدفة أول ($LTRO_S$). [1]
- **عمليات الضبط الدقيقة:** يمكن تنفيذ عمليات الضبط الدقيقة على أساس مخصص لإدارة حالة السيولة في السوق والتوجيه معدلات الفائدة على وجه الخصوص تهدف إلى تهدئة الآثار على أسعار الفائدة الناجمة عن تقلبات السيولة غير المتوقعة يتم تنفيذ عمليات الضبط بشكل أساسي كمعاملات عكسية، ولكنها قد تأخذ شكل تبادل العملات الأجنبية أو جمع الودائع الثابتة، يتم تكييف الأدوات والإجراءات المطبقة في إجراء عمليات الضبط الدقيق مع أنواع المعاملات والأهداف المتبعة في تنفيذ العمليات عادة ما يتم تنفيذ عمليات ضبط دقيق من قبل النظام الأوروبي من خلال المناقصات السريعة أو الإجراءات الثنائية، قد يختار النظام الأوروبي عدداً محدوداً من الأطراف القابلة للمشاركة في عمليات الضبط الدقيق.
- **العمليات الهيكلية:** يمكن تنفيذ العمليات الهيكلية من قبل النظام الأوروبي من المعاملات العكسية المعاملات المباشرة وإصدار شهادات الديون يتم تنفيذ هذه العمليات عندما يرغب البنك المركزي الأوروبي في تعديل الوضع الهيكلي لنظام اليورو مقابل القطاع المالي (على أساس منتظم أو غير منتظم).

يتم تنفيذ العمليات الهيكلية في شكل معاملات عكسية وإصدار أدوات الدين من قبل نظام اليورو من خلال المناقصات القياسية عادة ما يتم تنفيذ العمليات الهيكلية في شكل معاملات مباشرة من خلال الإجراءات الثنائية.

ثانيا/ التسهيلات الدائمة: تهدف التسهيلات إلى توفير وامتصاص السيولة بين ليلة وضحاها، والإشارة إلى موقف السياسة النقدية العام وأسعار الفائدة السوقية المربوطة بين عشية وضحاها هناك مرفقان دائمان يتم إداريهما بطريقة غير مركزية من قبل هيئات التنسيق الوطنية متاحتان للأطراف المقابلة المؤهلة بمبادرة خاصة.

[1]– أميرة مرابحي: **دور البنك المركزي الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية الأوروبية**، مرجع سابق، ص ص 21–22.

- **تسهيل الإقراض الهامشي**: يمكن للأطراف المقابلة استخدام تسهيلات الإقراض الهامشي للحصول على السيولة الليلية من المكاتب المركزية الوطنية مقابل الأصول المؤهلة، عادة ما يتوفر على تسييل الإقراض اليامني سعر فائدة ويتحدد هذا السعر في السوق بسقف محدد وهو ليلة واحدة.
- **تسهيل الإبداع**: يمكن للأطراف المقابلة استخدام تسهيلات الإبداع لعمل الودائع الليلية مع المكاتب المركزي الوطنية عادة ما يوفر سعر الفائدة على منشأة الإبداع أرضية السعر الفائدة في السوق لليلة واحدة.

ثالثا/ الحد الأدنى من الاحتياطات:

الحد الأدنى من الاحتياطات جزء لا يتجزأ من الإطار التشغيلي للسياسة النقدية في منطقة اليورو والهدف من نظام الحد الأدنى من الاحتياطات هو السعي لتحقيق أهداف استقرار أسعار الفائدة في سوق المال وخلق (أو توسيع) نقص في السيولة الهيكلية.

يتم تحديد متطلبات الاحتياطي لكل مؤسسة فيما يتعلق بعناصر الميزانية العمومية من أجل تحقيق استقرار أسعار الفائدة حيث أن نظام الحد الأدنى من الاحتياطات في النظام الأوروبي يمكن المؤسسات من الاستفادة من أحكام المتوسط وهذا يعني أن الالتزام بمتطلبات الاحتياطي يتم تحديده على أساس متوسط احتياطي اليومي للمؤسسات خلال فترة صيانة تبلغ حوالي شهر واحد.

تبدأ فترات حجز الاحتياطي في يوم التسوية لعملية إعادة التمويل الرئيسية (MRO) في أعقاب اجتماع مجلس المحافظين الذي يتم فيه تحديد موعد التقييم الشهري لموقف السياسة النقدية مسبقا، يتم دفع المكافات الاحتياطية المطلوبة عند مستوى يقابل متوسط سعر الفائدة على مدى فترة التأسيس العمليات إعادة التمويل الرئيسية لنظام اليورو. [1]

[1]– أميرة مرابحي: **دور البنك المركزي الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية الأوروبية**، مرجع سابق، ص ص 23-24.

المطلب الثاني: الموجة التضخمية في أوروبا –الأسباب والتدعيات

سجل التضخم في منطقة اليورو مستوى قياسيًا جديدًا في أغسطس 2021 بنسبة 9.1%، وفقًا للأرقام الصادرة عن مكتب الإحصاء الأوروبي يوروستات، حيث كانت أسعار الطاقة المرتفعة هي القوة الدافعة الرئيسية. وكان المعدل أعلى من التوقعات، حيث توقع استطلاع أجرته رويترز لخبراء اقتصاديين معدل 9.%، والمعدل هو الرقم القياسي التاسع على التوالي لارتفاع أسعار المستهلكين في المنطقة، حيث بدأ الارتفاع في نوفمبر 2021. وبلغ معدل التضخم الرئيسي في منطقة اليورو 8.9% على أساس سنوي في يوليو.

هذا وانخفض معدل التضخم الفرنسي إلى 6.5% في أغسطس 2021، انخفاضًا من 6.8% في يوليو، حسبما أعلن الأربعاء. المعدل أقل من التوقعات، حيث توقع الاقتصاديون في رويترز انخفاضًا إلى 6.7.%، وفي الوقت نفسه، شهدت ألمانيا، أكبر اقتصاد في المنطقة، ارتفاع التضخم إلى أعلى مستوى له منذ نصف قرن تقريبًا عند 8.8% على أساس سنوي في أغسطس. [1]

ثم انخفض معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو في نوفمبر/ تشرين الثاني للمرة الأولى منذ منتصف العام الماضي 2021، بسبب تراجع أسعار الطاقة من نفط وغاز طبيعي، وهو ربما يكون تراجعا مؤقتا يمنح الأسر التي تعاني في أوروبا من غلاء المعيشة استراحة قصيرة، وفق محللين. ومع ذلك، حذر اقتصاديون من أن التباطؤ لن يمنع البنك المركزي الأوروبي من زيادة أسعار الفائدة على اليورو بشكل أكبر خلال الاجتماعات المقبلة.

وحسب بيانات "وول ستريت جورنال" اليوم الأربعاء، فقد زاد تضخم أسعار المستهلكين في 19 دولة تشترك في منطقة اليورو بشكل متواصل منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، وقرار الكرملين استخدام الطاقة كسلاح ضد أوروبا التي تدعم أوكرانيا في الحرب. ونتيجة لارتفاع أسعار الطاقة، استمر معدل التضخم في منطقة اليورو في الارتفاع حتى مع انخفاض التضخم في الولايات المتحدة لمدة أربعة أشهر متتالية من يوليو/تموز، مما دفع البنك المركزي الأوروبي إلى رفع سعر الفائدة الرئيسي بشكل حاد أكثر من أي وقت في تاريخه.

وحسب "وول ستريت جورنال"، أظهرت بيانات الأربعاء الصادرة عن وكالة إحصاءات الاتحاد الأوروبي أن أسعار المستهلكين في نوفمبر/ تشرين الثاني كانت أعلى بنسبة 10% عن العام السابق، وبانخفاض عن معدل التضخم السنوي

[1]– التضخم في منطقة اليورو يرتفع إلى مستويات تاريخية عند 9.1% في أغسطس، 2022/08/31، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.cnbcarabia.com

البالغ 10.6% المسجل في أكتوبر/تشرين الأول مع انخفاض أسعار الطاقة. وتوقع اقتصاديون شملهم الاستطلاع الذي أجرته "وول ستريت جورنال" الأسبوع الماضي أن يشهد معدل التضخم انخفاضاً داخل منطقة اليورو إلى 10.4%، وهذا يعني أنه بينما تستمر أسعار السلع والخدمات في أوروبا في الارتفاع بسرعة، فإنها لم تعد تؤثر بنفس السرعة على المعدل العام للتضخم. ولكن لايزال معدل التضخم بعيدا جدا عن السيطرة على غلاء الأسعار أو حتى استقرارها، ولا يضمن عدم ارتفاع معدل التضخم مرة أخرى، حسب اقتصاديين. ويذكر أن معدل التضخم انخفض لآخر مرة بمنطقة اليورو في يونيو/حزيران من العام 2021، لكن ثبت أن ذلك كان بمثابة توقف قصير في صعوده الطويل. [1]

ووفقًا لرئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد، من المحتمل أن ينطبق الشيء نفسه على انخفاض نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، ويصبح توقفا مؤقتاً ولا يعطي توجهاً ثابتاً. وشكك برلمانيون أوروبيون في استمرارية توقف التضخم، وقالوا لـ"وول ستريت": "لا نرى المكونات أو الاتجاه الذي قد يقود للاعتقاد بأننا وصلنا إلى ذروة التضخم وأنه سينخفض في وقت قصير." وفي الصدد ذاته، أشارت رئيسة المركزي الأوروبي لاغارد إلى أوجه عدم اليقين بشأن الوقت الذي تستغرقه الزيادات في أسعار الطاقة وتداعياتها على الأسر.

وعززت تعليقاتها توقعات بأن البنك المركزي الأوروبي ربما سيرفع سعر الفائدة الرئيسي للاجتماع الرابع على التوالي في 15 ديسمبر/كانون الأول، على الرغم من أن انخفاض التضخم خلال نوفمبر/ تشرين الثاني يجعل من المرجح أن تكون الزيادة أقل من التحركات المعلنة في يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول. وقالت الخبيرة الاقتصادية في مؤسسة "أوكسفورد إيكونوميكس": "قراءة اليوم تدعم معسكر الحمائم بمجلس البنك المركزي الأوروبي الذين يفضلون زيادة بمقدار 50 نقطة أساس في سعر الفائدة على اليورو في ديسمبر/كانون الأول على الصقور، الذين يرغبون في زيادة 75 نقطة أساس أخرى."

ثم عرف معدل التضخم زيادة ملحوظة في منطقة اليورو، مع تراجع قيمة اليورو. ففي أغسطس/آب عام 2022، بلغ معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو 9.1٪، ويتم الآن تسجيل معدلات تتجاوز 20٪ في دول البلطيق. ففي مايو/أيار عام 2021، كان سيكلفك اليورو أكثر من 1.20 دولار؛ وفي 27 سبتمبر/أيلول، كان بإمكانك شراء اليورو مقابل 0.96 دولار. [2]

[1]– أوروبا: تراجع مؤقت في التضخم يمنح الأسر استراحة قصيرة من غلاء المعيشة، 30نوفمبر 2022، اقتصاد دولي، اقتصاد دولي، لندن، العربي الجديد، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.alaraby.co.uk

[2]– هانز فيرنر سين: **البنك المركزي الأوروبي يُحدث التضخم في الاتحاد الأوروبي**، 30 سبتمبر 2022، متاح على الموقع الاكتروني التالي: https://www.project-syndicate.org

وحسب التقدير الجديد الصادر عن مسؤولي المفوضية، فإن معدل التضخم في دول منطقة اليورو سيرتفع إلى نسبة 5.8 في المئة هذا العام، وينخفض إلى نسبة 2.8 في المئة العام المقبل 2024، ويزيد التقدير الجديد عن توقعات البنك المركزي الأوروبي الصادرة في مارس الماضي بمعدل تضخم عند نسبة 5.3 في المئة للعام الحالي 2023. لكن المفوضية الأوروبية رفعت تقديراتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي لدول اليورو بشكل طفيف وبنسبة 0.2 في المئة ليصل تقدير النمو لهذا العام إلى نسبة 1.1 في المئة، وبررت المفوضية التوقعات المتفائلة للنمو بأن "انخفاض أسعار الطاقة وتراجع اختناقات جانب العرض في الاقتصاد وقوة سوق العمل دعمت النمو المعقول". وخففت المفوضية من المخاوف في شأن احتمال ركود اقتصاد دول اليورو هذا العام.

ويتوقع المستثمرون والمتعاملون في الأسواق الآن أن يرفع البنك المركزي الأوروبي، الذي يضع السياسة النقدية لدول منطقة اليورو، سعر الفائدة مرتين هذا العام لتصل إلى ذروتها عند 3.75 في المئة. وهكذا يتوقع أن تكون نسبة الفائدة في الاتحاد الأوروبي أقل من نظيرتيها في الولايات المتحدة التي وصلت فيها إلى نسبة 5.25 في المئة وبريطانيا التي وصلت فيها إلى نسبة 4.5 في المئة. وقدرت المفوضية الأوروبية في بيانها أن معدل التضخم الأساسي سينخفض تدريجاً مع قدرة هوامش الأرباح على امتصاص الارتفاع في الأجور، كما أن تشديد السياسة النقدية وارتفاع كلفة التمويل ستسهم في تهدئة ارتفاع الطلب في الاقتصاد. [1]

وتشكل أسباب ارتفاع التضخم ومدى استمراريته موضوعا للنقاش الدائر. ونرى أن الارتفاع الحالي في معدلات التضخم نتاج لخمسة دوافع أساسية ذات انعكاسات على هذا النقاش: [2]

أولا/ الاختناقات في سلاسل الإمداد: كان للجائحة تأثيران مختلفان على سلاسل الإمداد العالمية. ففي المرحلة الأولى، أدت تدابير الإغلاق العام والقيود على حرية الحركة إلى انقطاعات حادة في مختلف سلاسل الإمداد، مما تسبب في نقص الإمدادات على المدى القصير. وتلاشى الكثير من هذه الانقطاعات، وإن كان الارتفاع الأخير في أعداد الإصابات بسلالة أوميكرون في الصين وغيرها قد أدى إلى تجدد الضغوط على بعض سلاسل الإمداد. أما في المرحلة الأخيرة من الجائحة،

[1]– أحمد مصطفى: التضخم في أوروبا يتجه للصعود رغم انخفاض أسعار الطاقة– البنك المركزي يقترب من رفع سعر الفائدة إلى ذروتها عند أقل من 4 في المئة، 15 ماي 2023، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.independentarabia.com

[2]– روشير أغاروال، مايلز كيمبول: هل يظل التضخم مرتفعا؟، مجلة التنمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2022، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.imf.org

فقد شهدت مختلف سلاسل الإمداد اختناقات مستجدة. وحسب تقييم دراسة Rung *Rees and* charoenkitkul (2021) التي صدرت مؤخرا، تؤثر الاختناقات الأكثر حدة على المواد الخام والسلع المصنعة الوسيطة ونقل البضائع. ولكن هل تستمر هذه الاختناقات؟ من المقاييس المستخدمة في تقييم أوضاع سلاسل الإمداد العالمية المدة التي يستغرقها شحن السلع بحرا مقيسة بمؤشر صممته شركة فليكس بورت لقياس مدة الشحن عبر المحيطات (*Flexport Ocean Timeliness Indicator*). وحتى نهاية إبريل 2022، ظلت المؤشرات قرب أعلى مستوياتها على الإطلاق، مما يشير إلى أن الضغوط قد تستمر لفترة أطول على الأقل.

ثانيا/ تحول الطلب من الخدمات إلى السلع: أدت الجائحة في البداية إلى تحول حاد في طبيعة المشتريات الاستهلاكية، حيث سجل الإنفاق على السلع ارتفاعا هائلا. وبالتالي فإن جزءا كبيرا من الزيادة الأولية في معدلات التضخم يعزى إلى تضخم السلع المعمرة (بما في ذلك السيارات المستعملة)، بينما سجل تضخم الخدمات ارتفاعا طفيفا. وقد تستمر هذه التحولات خلال المرحلة النشطة للجائحة فحسب، وإن كان جزء على الأقل من تحول الطلب من الخدمات تجاه السلع قد يستمر في ظل الطريقة التي أعادت بها الجائحة تشكيل المجتمع. ورغم أن التحول تجاه السلع المعمرة كان ظاهرة عالمية، فإن تأثيره ربما كان ملحوظا بدرجة أكبر في بعض البلدان (بفضل انتعاش سوق السيارات المستعملة في الولايات المتحدة على سبيل المثال).

ثالثا/ حزمة التدابير التنشيطية الكلية والتعافي في مرحلة ما بعد الجائحة: تم الإعلان عالميا عن تدابير مالية بقيمة 16,9 تريليون دولار أمريكي لمكافحة الجائحة، وكان الدعم المقدم أكبر نسبيا في الاقتصادات المتقدمة. ففي الولايات المتحدة وحدها، تم تطبيق مجموعة من تدابير التنشيط المالي بقيمة 1,9 تريليون دولار أمريكي (خطة الإنقاذ الأمريكية). وأطلقت مجموعة مناصرة لفكرة التضخم المزمن عُرفت باسم "Team Persistent" تحذيرات حيال التدابير التنشيطية الضخمة المقترنة بتيسير الأوضاع النقدية لما قد يسببه هذا المزيج من ارتفاع مزمن في معدلات التضخم. ويُعزى هذا الاسم إلى التحذيرات التي أطلقها لاري سامرز وأوليفييه بلانشار بشأن التضخم في أوائل عام 2021 وعارض مراقبون أُطلق عليهم لاحقا اسم "Team Transitory" هذه الفكرة وأشاروا إلى أن التبعات التضخمية لحزم التنشيط الحكومية ستكون مؤقتة أو طفيفة على الأرجح. ومع نهاية العام، تحولت الشواهد إلى صف الفريق الأول في عدد من البلدان. فقد استغلت الأسر المدخرات التي قامت بمراكمتها في بداية الجائحة (بما في ذلك من التدابير التنشيطية والتحويلات)، مما أدى إلى زيادة مفاجئة في الطلب الكلي وتعاف اقتصادي أقوى من المتوقع. ويتوقف استمرار الطلب الكلي القوي في نهاية المطاف على طبيعة استجابة البنوك المركزية. وتظل هذه المسألة مثار جدال ساخن نعود إليها في قسم لاحق. [1]

[1]– روشير أغاروال، مايلز كيمبول: هل يظل التضخم مرتفعا؟، مجلة التنمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2022، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.imf.org

رابعا/ صدمة عرض العمالة :لا تزال الانقطاعات في أسواق العمل نتيجة الجائحة مستمرة حتى بعد مرور عامين على بدايتها. فلا تزال نسب المشاركة في القوة العاملة دون مستويات ما قبل الجائحة في عدد من البلدان. وفي الاقتصادات المتقدمة، شهدت الولايات المتحدة تأثيرا أكبر نسبيا، حيث تراجعت نسب المشاركة بحوالي 1,5% عن مستويات ما قبل الجائحة (انخفاض عدد العمالة بحوالي 4 ملايين تقريبا). هل تستمر هذه الصدمة؟ تختلف الآراء في هذا الشأن. تتناول دراسة *Alex Domash and Larry Suumers* (2022) التي صدرت مؤخرا مجموعة مختلفة من مؤشرات أسواق العمل، وتشير إلى أن "الجزء الأكبر من عجز العمالة سيستمر على الأرجح خلال الفترة المقبلة حتى وإن جاءت النتائج متفائلة في أعقاب كوفيد–19، وسيكون له دور كبير في الضغوط التضخمية التي ستشهدها الولايات المتحدة لفترة قادمة."

خامسا/ صدمات إمدادات الطاقة والغذاء الناتجة عن الغزو الروسي لأوكرانيا: أدى الغزو إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، مما ساهم في زيادة معدلات التضخم عالميا. وتعد روسيا وأوكرانيا من مصدري السلع الأولية الرئيسية، وقد أدت الانقطاعات الناتجة عن الحرب والعقوبات إلى ارتفاع حاد في الأسعار العالمية، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي. وسجلت أسعار الغذاء ارتفاعا مفاجئا أيضا. فقد ارتفعت أسعار القمح إلى مستويات غير مسبوقة – حيث تمثل أوكرانيا وروسيا 30% من صادرات القمح العالمية. وقد تؤدي هذه التداعيات إلى استمرار التضخم لفترة أطول من المتوقع. وسيكون التأثير أكبر على الأرجح في البلدان منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة حيث تمثل الأغذية والطاقة النسبة الأكبر من الاستهلاك (التي تصل إلى 50% في إفريقيا).

ونعرض هذه الآثار الخمسة بإيجاز باستخدام منحنيات العرض الكلي والطلب الكلي الكلاسيكية، ورغم أن إطار العرض الكلي والطلب الكلي قد يبدو تقليديا، فإنه لا يزال مفيدا في تحليل الوضع الحالي. ويرصد الرسم البياني تأثير دوافع التضخم الخمسة على سوق السلع وسوق الخدمات كل على حدة.

شكل رقم (03–03): خمسة عوامل وراء ارتفاع التضخم في الوقت الحالي

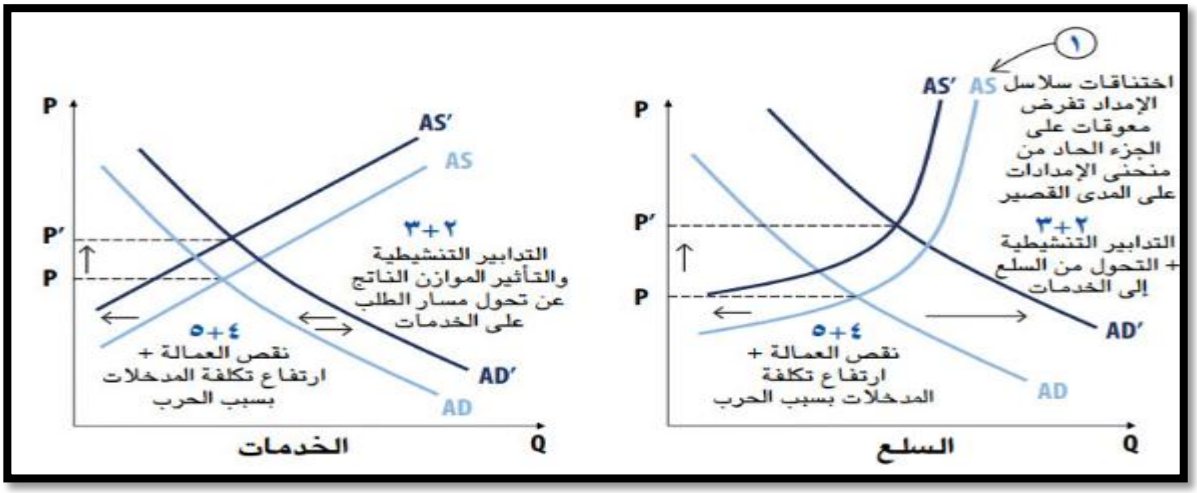

المصدر: https://www.imf.org

المطلب الثالث: استجابة البنك المركزي الأوروبي في معالجة ظاهرة التضخم

أعلن البنك المركزي الأوروبي **رفع معدل الفائدة** لأول مرة منذ 11 عاماً في محاولة لمواجهة معدل التضخم القياسي. يأتي القرار بعد خطوات مماثلة من جانب البنوك المركزية في الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى.

وقال البنك إن هذه الخطوة يتوقع أن تعزز من "تثبيت توقعات التضخم" وضمان "تكيف أحوال الطلب لتحقيق أهداف التضخم على المدى المتوسط". وكان المحللون قد توقعوا رفع معدل الفائدة بواقع ربع نقطة.

ويرى البنك المركزي الأوروبي أن أفضل طريقة للحفاظ على استقرار الاسعار العمل على بقاء نسبة تضخم بواقع 2% على المدى المتوسط. ووافق البنك على إجراء جديد للأزمة يطلق عليه "آلية حماية الانتقال" من أجل "ضمان انتقال وضع السياسة النقدية بصورة سلسلة في أنحاء دول منطقة اليورو."

يأتي قرار البنك المركزي الأوروبي بعد خطوات مماثلة من جانب البنوك المركزية في الولايات المتحدة وبريطانيا، ودول أخرى، حيث تسعى لمواجهة التضخم. ويحاول البنك المركزي الأوروبي مواجهة تضخم متسارع، ما يشكل نقطة تحوّل رئيسية بعد فترة طويلة كان خلالها الوصول إلى الأموال سهلًا في منطقة اليورو.

وبلغ معدل التضخم في منطقة اليورو 8.6 في المئة في حزيران/يونيو، وهو أعلى مستوى في تاريخ المنطقة التي تستخدم العملة الموحدة ويعد أعلى بكثير من هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2.%

ويأتي **رفع معدلات الفائدة** رداً على ارتفاع غير مسبوق في الأسعار، مدفوعاً بتعطل سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الطاقة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. [1]

قال فيليب لين، كبير الخبراء الاقتصاديين بالبنك المركزي الأوروبي، إن الضغوط التضخمية بمنطقة اليورو بدأت في الانحسار، بما في ذلك الضغوط على الأسعار الأساسية ذات الأهمية الكبيرة، لكن البنك لن يتوقف عن رفع أسعار الفائدة لحين التأكد من عودة الأسعار للنمو في نطاق 2 في المائة، وفقاً لوكالة "رويترز"، ورفع "المركزي الأوروبي" الفائدة ثلاث نقاط مئوية منذ يوليو (تموز)، ووعد بزيادة نصف نقطة أخرى في مارس (آذار) على أمل أن يؤدي ارتفاع تكلفة التمويل إلى تراجع الطلب بالقدر الكافي لإبطاء نمو الأسعار من مستويات لا تزال فوق ثمانية في المائة. وذكر لين أن أثر

[1]– **"المركزي الأوروبي" يرفع معدل الفائدة لمواجهة التضخم في منطقة اليورو**، 2022/07/21، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.dw.com/ar

رفع أسعار الفائدة بدأ يظهر على الاقتصاد، لا سيما في أسعار الخدمات والسلع الأساسية الأخرى التي لا تشمل أسعار الوقود والغذاء المتقلبة. [1]

وقال لين في مقابلة مع "رويترز": "هناك دليل ملموس على أن السياسة النقدية بدأت تؤتي ثمارها... بالنسبة لأسعار الطاقة والغذاء والسلع هناك الكثير من المؤشرات المستقبلية التي تقول إن الضغوط التضخمية على كل هذه البنود من المنتظر أن تنحسر قليلاً" وعبّر مسؤولون آخرون بالبنك، مثل إيزابيل شنابل عضو مجلس الإدارة، وكلاس نوت رئيس البنك المركزي الهولندي، عن قلقهم من احتمال ثبات التضخم الأساسي مما قد يؤدي لإطالة أمد التضخم. وحدد لين ثلاثة معايير حتى يتوقف "المركزي الأوروبي" عن رفع الفائدة: انخفاض توقعات التضخم لفترة ثلاث سنوات، وأن يحقق تقدماً في خفض التضخم الكامن، وأن يرى أثراً للسياسة النقدية. وقال لين: "كلنا متفقون على معيار أن إحراز تقدم كافٍ في (خفض) التضخم الكامن أمر مهم" وأضاف أنه بمجرد استقرار أسعار الفائدة، يعتزم البنك إبقاءها عند ذلك المستوى لبعض الوقت ولن يراجع خططه بمجرد أن يبدأ التضخم الأساسي في تسجيل انخفاض ملموس.

ورداً على سؤال حول المدة التي يمكن أن تظل أسعار الفائدة عند مستوى يقيّد النمو الاقتصادي، قال لين: «قد تكون لفترة طويلة بعض الشيء، لعدة فصول، وتتوقع الأسواق أن يرفع البنك فائدة الإيداع التي تبلغ 2.5 في المائة حالياً إلى نحو 4 في المائة بنهاية العام مع ارتفاع ذروة أسعار الفائدة المتوقعة نحو 35 نقطة أساس هذا الشهر وحده، فيما يرجع في الأغلب للمخاوف من ثبات التضخم الأساسي. [2]

[1]– روشير أغاروال، مايلز كيمبول: هل يظل التضخم مرتفعا؟، مجلة التنمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2022، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.imf.org

[2]– **"المركزي الأوروبي" بدأ يحقق النصر في معركة التضخم، 2023/02/28**، صحيفة الشرق الأوسط، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://aawsat.com

المبحث الثالث: تجارب الدول العربية في علاج ظاهرة التضخم

المطلب الأول: تدخل البنك المركزي في علاج التضخم في مصر

لا شك أن الاقتصاد المصرى متأثر أيضا بما يحدث فى دول العالم من تضخم، ويعانى من مشكلات متعددة جراء ذلك، إلا أن الحكومة حرصت على تخفيف الأعباء عن المواطنيين بشكل مباشر، للحد من تأثيرات التضخم على المجتمع، عبر حزم متنوعة.

وحول جهود مصر لمواجهة تلك التحديات، قال البنك الدولى إن مصر اتخذت إجراءات تتعلق **بسعر الصرف** بخلاف تدابير نقدية ومالية وذلك استجابة للمستجدات العالمية ومنها الارتفاع الحاد في الأسعار، وتردي الأوضاع المالية، وتراجع الطلب وهي الأوضاع التي زادت سوءا بسبب الحرب في أوكرانيا.

وأشار فى احدث تقرير له عن مصر نستعرض بعض مقتطفاته، إنه فى 21 مارس الماضي، سمح البنك المركزي المصري **بانخفاض سعر الصرف** فجأة بنحو 16% لوقف العجز المتزايد في صافي الصادرات .

كما **رفع أسعار الفائدة** 100 نقطة أساس للحد من التضخم وتدفق المحافظ الاستثمارية خارج البلاد الأمر الذي تسبب في تراجع الاحتياطيات، وفي الوقت نفسه، أعلنت الحكومة تطبيق حزمة من الإجراءات لمواجهة تلك التداعيات بقيمة 130 مليار جنيه (1.6% من إجمالي الناتج المحلي للسنة المالية 2023/2022) وذلك للتخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار من خلال رفع أجور القطاع العام ومعاشات التقاعد، والتدابير الضريبية، وتوسيع تغطية برامج التحويلات النقدية.

وكانت التطورات الاقتصادية العالمية السلبية التي تفاقمت مؤخراً بسبب الحرب في أوكرانيا هي السبب الرئيسي في هذه التعديلات على صعيد السياسات، كما أنها تعكس الحاجة لمعالجة التحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد المصري والتي أدت إلى ضعف أداء الصادرات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر مقارنه بإمكاناته المحتملة. [1]

جدير بالذكر أن النشاط الاقتصادي في مصر كان يتعافى بقوة قبل الصدمات الخارجية التي أدت إلى هذه الإجراءات على صعيد السياسات، وذلك على الرغم من أن معدلات التضخم والضغوط على حسابات المعاملات الخارجية

[1]– عبد الحليم سالم: موجة تضخم عالمية تثير غضب الأوروبيين.. ارتفاع معدلات التضخم فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا لمعدلات غير مسبوقة.. البنك الدولى: الحكومة المصرية طبقت حزمة من الإجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة بقيمة 130 مليار جنيه، صحيفة اليوم السابع، 09 أكتوبر 2022، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.youm7.com

كانت آخذة في الازدياد. وقد ارتفع معدل النمو بقوة ليصل إلى 9% خلال النصف الأول من السنة المالية 2022/2021 (يوليو – ديسمبر 2021)، مقارنة بمعدل متواضع بلغ 1.4% قبل عام واحد.

وكان لاستئناف رحلات السفر والتجارة الدوليين، وانتعاش الطلب العالمي وغيرهم من العوامل إلى انتعاش قوي في قطاعات التصدير. وعلى جانب الطلب، تحسن الاستهلاك والاستثمار، على الرغم من اتساع العجز في صافي الصادرات. ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي على مدار السنوات السابقة شجع نمو الواردات، كما أدى الارتفاع المتسارع في أسعار السلع الأولية العالمية إلى تضخم فاتورة الواردات المصرية. وتراجع مركز صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المحلية منذ بداية السنة المالية 2022/2021، مما يشير إلى أن حسابات المعاملات الخارجية قد تعرضت لضغوط قبل تصاعد الحرب في أوكرانيا، وأن الجهاز المصرفي ربما تحمل جانباً من هذه النتائج، وساند بشكل غير مباشر احتياطيات النقد الأجنبي. وكانت الأسعار المحلية ترتفع تدريجياً، وقفز معدل التضخم إلى 8.8% في فبراير/شباط 2022 (بأكثر من 2.7 نقطة مئوية عن متوسطه منذ بداية السنة المالية 2022/2021) مما يعكس التداعيات المبكرة للحرب في أوكرانيا.

واكد البنك الدولى أن مصر لا تزال ماضية على المسار الصحيح لتحقيق معدل نمو أعلى في السنة المالية 2022/2021، لكن من المتوقع أن يتأثر النشاط الاقتصادي بتداعيات الحرب في أوكرانيا، فضلاً عن الآثار الأساسية لإنهاء العمل بتدابير التحفيز، ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في المتوسط 5.5% في السنة المالية 2022/2021 ارتفاعاً من 3.3% قبل عام، وهو ما يعكس بشكل رئيسي قوة الأداء في النصف الأول من العام. ومع ذلك، من المتوقع أن يبدأ انحسار تأثيرات فترة الأساس والطلب المفرط وسيتأثر النشاط الاقتصادي سلباً بتداعيات الحرب الدائرة في أوكرانيا، وبالتالي من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 5% في السنة المالية 2023/2022. ومن المتوقع أن يتجاوز التضخم النطاق المستهدف للبنك المركزي المصري (7% (+/-2)%) خلال الفترة المتبقية من السنة المالية 2022/2021 بسبب تأثير خفض قيمة الجنيه، والتضخم الناجم عن ارتفاع أسعار الواردات، والاختناقات المحتملة في جانب العرض، إلى جانب استمرار تعديل أسعار الوقود بالزيادة.

وتزداد حدة الفقر نتيجة تقويض التضخم للدخل الحقيقي على الرغم من توقع أن تسفر بعض تدابير التخفيف الاجتماعية من حزمة المالية العامة الأخيرة وبرامج الدعم الغذائي والتحويلات النقدية الحالية، فضلاً عن الاحتياطيات الكبيرة نسبياً من القمح وغيره من الحبوب عن تخفيف بعض التداعيات. [1]

[1]– عبد الحليم سالم: موجة تضخم عالمية تثير غضب الأوروبيين.. ارتفاع معدلات التضخم فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا لمعدلات غير مسبوقة.. البنك الدولى: الحكومة المصرية طبقت حزمة من الإجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة بقيمة 130 مليار جنيه، صحيفة اليوم السابع، 09 أكتوبر 2022، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.youm7.com

وفي 23 مارس 2022، طلبت مصر مساندة من صندوق النقد الدولي، وهو ما يمكن أن يسفر عن برنامج يحتمل معه تقديم تمويل، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الاحتياطيات، وتشمل العوامل المخففة الأخرى المحتملة الدفعة التي يمكن أن تمنحها الأسعار العالمية المرتفعة لصادرات الغاز المصري، وتحويلات المصريين العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي، وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أنشطة استخراج النفط والغاز . كما أصدرت مصر أول سندات "ساموراي" مقومة بالين الياباني بقيمة 500 مليون دولار في نهاية مارس 2022، ومن المتوقع أن تستمر في إصدار السندات السيادية الأخرى، بما في ذلك السندات الخضراء والصكوك المبتكرة.

وذكر تقرير البنك أنه قامت مصر بتدعيم إجراءات الحماية الاجتماعية، وتوسيع نطاق البرامج القائمة، وتطبيق تدابير تخفيف رئيسية في بداية جائحة كورونا، ومؤخراً بسبب التداعيات السلبية للحرب في أوكرانيا. ومع ذلك، فإن تزايد الضغوط التضخمية يستلزم زيادة تكثيف جهود الحد من الفقر، ويقتضي ذلك رفع كفاءة الإنفاق العام وتعبئة الإيرادات للنهوض برأس المال البشري والمادي للسكان الذين يزيد عددهم على 103 ملايين نسمة. ومن الضروري مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لإطلاق العنان لإمكانات القطاع الخاص في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى والموجهة نحو التصدير لإيجاد فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة. وأضاف إن الحكومة شرعت في تنفيذ برنامج "مصر تنطلق" (السنوات المالية 2019/2018 إلى السنة المالية 2022/2021) يليه البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي أُطلق حديثاً (السنوات المالية 2022/2021– 2024/2023) من أجل تنفيذ إصلاحات "الموجة الثانية" الهيكلية بدرجة أكبر، والبناء على الإصلاحات التي ساهمت في استقرار الاقتصاد فيما قبل الجائحة.

وتهدف هذه البرامج إلى تحسين المستويات المعيشية والخدمات المقدمة لجميع المصريين دون تمييز. كما تعمل الحكومة على تنفيذ مجموعة من السياسات الهيكلية لمعالجة الاختلالات القائمة، وتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين استهدافها للمستحقين، وتنمية رأس المال البشري في مصر. [1]

[1]– عبد الحليم سالم: موجة تضخم عالمية تثير غضب الأوروبيين.. ارتفاع معدلات التضخم فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا لمعدلات غير مسبوقة.. البنك الدولى: الحكومة المصرية طبقت حزمة من الإجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة بقيمة 130 مليار جنيه، صحيفة اليوم السابع، 09 أكتوبر 2022، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.youm7.com

المطلب الثاني: علاج التضخم في الجزائر

تبدَّد أمل المواطنين الجزائريين في الحصول على فترة راحة، ولو مؤقتة، من صراعهم المرير مع موجة الغلاء التي اجتاحت الأسواق بقسوة غير مسبوقة وقدرتهم الشرائية التي تتضاءل يوماً بعد يوم مع وصول الأسعار إلى ذروتها حتى بالنسبة للفواكه والخضروات والمواد الاستهلاكية المنتجة في الجزائر والتي من المفترض أن تكون في متناول الجميع.

بحسب الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، وصل معدل التضخم في يوليو/ تمّوز 2022 إلى 9.4 بالمائة على أساس سنوي مقارنة بـ 7.3 بالمائة في نفس الفترة من العام الماضي، وتشير إحصائيات صندوق النقد والبنك الدوليين إلى بلوغ معدل التضخُّم في الجزائر 7.22 بالمائة في عام 2021، ويتوقَّع الصندوق ارتفاع نسبة التضخم إلى 8.66 بالمائة في نهاية العام الجاري، وهذه البيانات تتَّفق إلى حدٍّ ما مع بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

لكن المثير للاهتمام هو احتلال الجزائر المرتبة الـ19 بعد لبنان والسودان وسورية ومصر التي جاءت في المراتب 3، 16، 17 و18 على التوالي ضمن لوحة قياس التضخُّم للاقتصادي الأميركي ستيف هانكي الذي نشرها في 8 سبتمبر/ أيلول 2022، هذا الاقتصادي يحظى بمكانة علمية مرموقة، إذ إنه يشغل حالياً منصب أستاذ الاقتصاد التطبيقي بجامعة جونز هوبكنز في بالتيمور بالولايات المتحدة، إضافة إلى كونه مديراً لمشروع العملات المضطربة "Troubled Currencies Project" في معهد كاتو في واشنطن العاصمة، ويعتمد هانكي في قياس التضخم على بيانات أسعار الصرف في السوق السوداء ونظرية تعادل القوّة الشرائية وتغيُّرات أسعار كل ما يتمّ شراؤه وبيعه في البلاد على عكس سلة السلع والخدمات المحدودة التي تستخدمها الحكومة والمؤسسات المالية الدولية في حساب مؤشِّر أسعار المستهلك. وفقاً لهانكي بلغ معدل التضخُّم في الجزائر 27 بالمائة في 2022 مقارنة بـ 20.59 بالمائة في 2021، وهي أرقام أقرب ما تكون إلى المعاناة الحقيقية لغالبية الجزائريين الذين يكتوون يومياً بنار الأسعار، فهم منكفئون في البحث عن قوت يومهم الذي هو صلب أولوياتهم التي لا مكان فيها لشراء سيارة أو مسكن، فالاستحواذ على هذه الأشياء هو ضرب من المحال بالنظر إلى الزيادات الزهيدة في أجورهم والارتفاع الجنوني للأسعار؛ وفي ظل الأوضاع الحالية، تقبع أغلب الأسر الجزائرية أمام معادلة صعبة لا تقبل الادِّخار طرفاً لها، حيث يلجأ البعض إلى استخدام مدَّخراته السابقة في مواجهة أعباء المعيشة ويلجأ البعض الآخر للاقتراض كملاذ أخير لتوفير قوت يومه.

يعود ارتفاع الأسعار في الجزائر إلى مرور الدينار بأزمة غير مسبوقة من التراجع الحاد في الشهور الماضية، ارتفاع تكاليف الشحن البحري، أزمات التوريد وتعطُّل سلاسل الإمداد العالمية، تهافت الطلب على المواد الغذائية بسبب جائحة كورونا، الاحتكار والمضاربة والمنافسة غير النزيهة، تحكُّم طبقة محدودة ببعض القطاعات الحيوية المتعلِّقة بالغذاء والسلع

الأساسية، عدم قدرة الحكومة على ضبط إيقاع الأسعار بما يتناسب مع مداخيل المستهلكين وأرباح التجّار، وكذا تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا التي تعرِّض الأمن الغذائي العالمي للخطر نظراً لوقوعها في المركز الحيوي للإمدادات الغذائية، خاصّة عندما يتعلَّق الأمر بالحبوب والأسمدة.

تعتبر المقاطعة في هذه الحالة مجرَّد حلٍّ مؤقَّت، قد يكون مؤثِّراً وموجعاً، لكنّه لا يكفي لوحده، ولا بدَّ من التشمير عن السواعد لإنعاش قطاعي الزراعة والصناعة، فبدون ذلك ستبقى الحلول الأخرى مجرَّد ذرٍّ للرماد في العيون. صحيح أنّ الحكومة الجزائرية قد استحدثت منحة بطالة للعاطلين عن العمل بقيمة 13 ألف دينار (92 دولاراً) شهرياً كمحاولة لمساعدة هذه الشريحة من المواطنين على التصدِّي لغلاء المعيشة، ورفعت الأجور من خلال خفض الضريبة على الدخل الإجمالي ورفع النقطة الاستدلالية، لكن عجز تلك الإجراءات عن مسايرة الغلاء المتوحِّش والتخفيف من وطأته والحفاظ على مستوى استهلاك الأسر جعل منها مجرَّد تكتيكات لكسب نقاط سياسية أكثر منها اقتصادية واجتماعية. [1]

لقد خفف صعود أسعار المحروقات من وطأة الضغوط على المالية العامة والخارجية ويُرجح أن يكون التعافي الاقتصادي من صدمة الجائحة قد اكتسب زخما. وفي 2022، تشير التوقعات إلى أن رصيد الحساب الجاري قد سجل فائضا لأول مرة منذ 2013 كما ارتفعت الاحتياطيات الدولية، مما وضع حدا للاتجاه التنازلي المطرد الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة. وبالمثل، يُتوقع أن تكون المالية العامة قد حققت فائضا في 2022 انعكاسا لإيرادات المحروقات الاستثنائية بينما كان الإنفاق أقل بكثير مما تقرر في الميزانية. وازدادت قوة التعافي الاقتصادي، حيث يُتوقع تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات ليصل إلى 3,2% في 2022 مقابل 2,1% في 2021.

ويمثل ارتفاع معدلات التضخم تحديا رئيسيا، في ظل الموقف التيسيري للسياسة النقدية. فارتفع التضخم الكلي إلى 7,2% في 2021 وبلغ حسب التقديرات أعلى مستوياته على مدى 26 عاما ليسجل 9,3% في 2022. ولا تزال السياسة النقدية تيسيرية برغم الخطوات التي اتخذها بنك الجزائر المركزي نحو إدارة السيولة بمزيد من الفعالية.

وتتسم آفاق 2023 بأنها مواتية لكن يُتوقع تباطؤ النمو واستمرار الارتفاع في معدلات التضخم على المدى المتوسط. وتشير التوقعات إلى تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات إلى 3,4% في 2023 على خلفية الزيادة الكبيرة في الإنفاق الميزانية العامة، ثم تناقصه إلى حوالي 2% على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يحقق الحساب الجاري

[1]– سهام معط الله: موجة تضخُّم عاتية تجتاح الجزائر، 23 سبتمبر 2022، العربي الجديد، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.alaraby.co.uk

فائضا في 2023 وأن يسجل عجزا يتسع تدريجيا بدءًا من 2024 فصاعدا. ويُتوقع تراجع التضخم بشكل محدود ليصل إلى 8,1% في 2023 لكنه سيظل مرتفعا نسبيا على المدى المتوسط. وتتوقف الآفاق بشكل كبير على أسعار المحروقات. كما تشكل إمكانية زيادة الاستثمارات في قطاع المحروقات ومشروعات المناجم مخاطر إيجابية للافاق الاقتصادية.

تقييم المجلس التنفيذي: في ختام مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر، أعرب المديرون التنفيذيون عن تأييدهم لتقييم خبراء الصندوق، على النحو التالي:

سجلت آفاق الاقتصاد الجزائري على المدى القصير تحسنا ملموسا، يدعمها صعود أسعار المحروقات . ويُتوقع تحقيق فوائض في الحساب الخارجي والمالية العامة في 2022 وذلك للمرة الأولى منذ فترة طويلة. كانت وضعية المالية الخارجية للجزائر في عام 2022 أقوى مما كانت تنطوي عليه الأساسيات الاقتصادية ومرتكزات السياسات المرغوب فيها . ومع هذا، تظل الآفاق متوقفة بشكل كبير على أسعار المحروقات وتواجه مخاطر من ضعف الأوضاع العالمية وتقلب أسعار السلع الأولية. وأصبح تسارع التضخم على نطاق واسع يشكل تحديا رئيسيا أمام السياسات.

ويحث خبراء الصندوق بنك الجزائر على تشديد **السياسة النقدية** من دون تأخير لتفادي عدم استقرار توقعات التضخم وترَسُّخ معدل تضخم مرتفع. وارتفاع سعر صرف الدينار مؤخرا لا يمكن أن يكون بديلا عن التشديد اللازم للسياسة النقدية. ويوصي خبراء الصندوق بنك الجزائر **برفع سعر الفائدة الأساسي** واستئناف إدارة السيولة المعايرة بدقة لتعزيز فعالية السياسة النقدية. ويشكل التعديل المرتقب لقانون النقد والقرض فرصة مواتية لتعزيز إطار الحوكمة في بنك الجزائر. ويوصي خبراء الصندوق بفرض حظر رسمي على التمويل النقدي في القانون الجديد لتعزيز استقلالية البنك المركزي وقدرته على حماية استقرار الأسعار.

ويمكن للزيادة الكبيرة المعلنة للانفاق في ظل ميزانية 2023 أن تعكس مسار التقدم في تقليص العجز الذي تحقق منذ 2018، وأن تضعف صلابة المالية العامة وتضيف إلى الضغوط التضخمية. ويُرجح أن تؤدي محدودية التمويل إلى عدم تنفيذ كامل للإنفاق المعلن. ومع هذا، حتى استمرارالانخفاض في مستوى تنفيذ الإنفاق المقرر في الميزانية يمكن أن يؤدي إلى تدهور كبير في عجز المالية العامة. ومن الممكن أن تسفر زيادة جمود الإنفاق وسرعة إنفاق مدخرات المالية العامة عن تفاقم المخاطر على المالية العامة من تقلبات أسعار المحروقات– مع مخاطر حاجة لتعديل واسع في حال تراجع أسعار النفط – وتضيف إلى السيولة الفائضة، مما يعقد عملية تنفيذ السياسة النقدية. [1]

[1]– مسودة البيان الصحفي المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر لعام 2022، 1فبراير 2023، بيان صحفي رقم 27/23، صندوق النقد الدولي، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.imf.org

المطلب الثالث: التضخم في المملكة العربية السعودية أسبابه وسبل علاجه

بحسب حديث خبراء لـ"سبوتنيك"، فإن العديد من الأسباب الكامنة وراء عملية التضخم، يأتي على رأسها ضريبة القيمة المضافة، وزيادة الطلب بعد رفع الحظر. ويرى الخبراء أن ارتفاع معدل التضخم في السعودية خلال شهر أبريل/ نيسان الماضي، بلغ 5.3 في المئة، مقارنة بالشهر نفسه من 2020. ويعد أعلى وتيرة لارتفاع للتضخم منذ يناير/كانون الثاني الماضي، إلا أنه سيعود للاستقرار نهاية فصل الصيف الجاري.

وبلغ المعدل 0.5 بالمائة في يونيو/ حزيران 2020، ثم 6.1 في المئة في يوليو/تموز، و6.2 في المئة في أغسطس/آب، و5.7 فب المئة في سبتمبر/ أيلول من العام الماضي.

من ناحيته، قال الأكاديمي والمستشار الاقتصادي، سعود عبد العزيز المطير، إنه حتى نهاية شهر يونيو 2021 سيظل معدل التضخم مرتفعا، مضيفا في حديثه لـ"سبوتنيك"، أن المقارنة بين معدل التضخم لشهر أبريل 2021 مع وجود 15 في المئة كضريبة قيمة مضافة في الشهر نفسه من العام الماضي، في ظل وجود 5 في المئة ضريبة قيمة مضافة حينها فقط، يوضح بشكل جيد سبب هذا التضخم في إطاره الطبيعي.

وأوضح أن معدل التضخم سينخفض في يوليو من العام الجاري، خاصة حال المقارنة بين معدل التضخم في الشهر ذاته من 2020، حيث في كلا الفترتين ضريبة القيمة المضافة 15%، مشيرا إلى أن معدل التضخم في شهر أبريل مقارنة بالشهر السابق يخضع لنفس معدل ضريبة القيمة المضافة، وبنفس نسبة الارتفاع الطفيف للتضخم بحدود 0.2 في المئة.

واتفق الكاتب الاقتصادي السعودي عبد الله الريدي، حول سبب ارتفاع التضخم بأنه يعود إلى ارتفاع معدل ضريبة القيمة المضافة، متوقعا في حديثه لـ"سبوتنيك"، أن الاستقرار قد يحدث في شهر يوليو المقبل.

ويرى أن بعض التضخم "المستورد" يعود إلى ارتفاع في أسعار السلع العالمية الأساسية وغير الأساسية، بسبب الارتفاع الحاصل نتيجة سياسة الفيدرالي الأمريكي الذي أبقى على سعر الفائدة منخفضة، والسماح بارتفاع التضخم الذي تجاوز 2 في المئة في بعض الفترات. [1]

[1]– بعد رفع الحظر.. ما هي أسباب ارتفاع التضخم في السعودية وموعد استقراره؟، 2021/05/22، متاح على الموقع الالكتروني: https://sputnikarabic.ae

وكشفت بيانات الهيئة العامة للإحصاء عن ارتفاع معدل التضخم بالمملكة العربية السعودية إلى 3.3% خلال شهر ديسمبر 2022 مقارنة بشهر نوفمبر الماضي. وسجل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ارتفاعا إلى 108.53 نقطة خلال ديسمبر 2022 وفقاً لسنة الأساس 2018، مقارنة بـ105.06 نقطة خلال نفس الفترة من عام 2021.

ويعد معدل التضخم الأعلى منذ يونيو 2021 أي منذ أكثر من عام ونصف، حيث بلغ آنذاك 6.2%، ويشار إلى أن مستوى التضخم يقاس بنسبة التغير في تكاليف المعيشة بين الفترة الحالية ونفس الفترة المقابلة لها من السنة الماضية، ويعرف انخفاضه من ارتفاعه بمقارنته مع الشهر الذي سبقه.

جدول رقم (03–01): يوضح تطور معدل التضخم في المملكة العربية المتحدة

الشهر	التضخم
يناير 2021	**% 5.7**
فبراير	**% 5.2**
مارس	**% 4.9**
أبريل	**% 5.3**
مايو	**% 5.7**
يونيو	**% 6.2**
يوليو	**% 0.4**
أغسطس	**% 0.3**
سبتمبر	**% 0.6**
أكتوبر	**% 0.8**
نوفمبر	**% 1.1**
ديسمبر	**% 1.2**
يناير 2022	**% 1.2**
فبراير	**% 1.6**
مارس	**% 2.0**
أبريل	**% 2.3**
مايو	**% 2.2**
يونيو	**% 2.3**

يوليو	% 2.7
أغسطس	% 3.0
سبتمبر	% 3.1
أكتوبر	% 3.0
نوفمبر	% 2.9
ديسمبر	% 3.3

المصدر : https://www.argaam.com

شكل رقم (03–04): تطور معدل التضخم في السعودية منذ بداية 2020

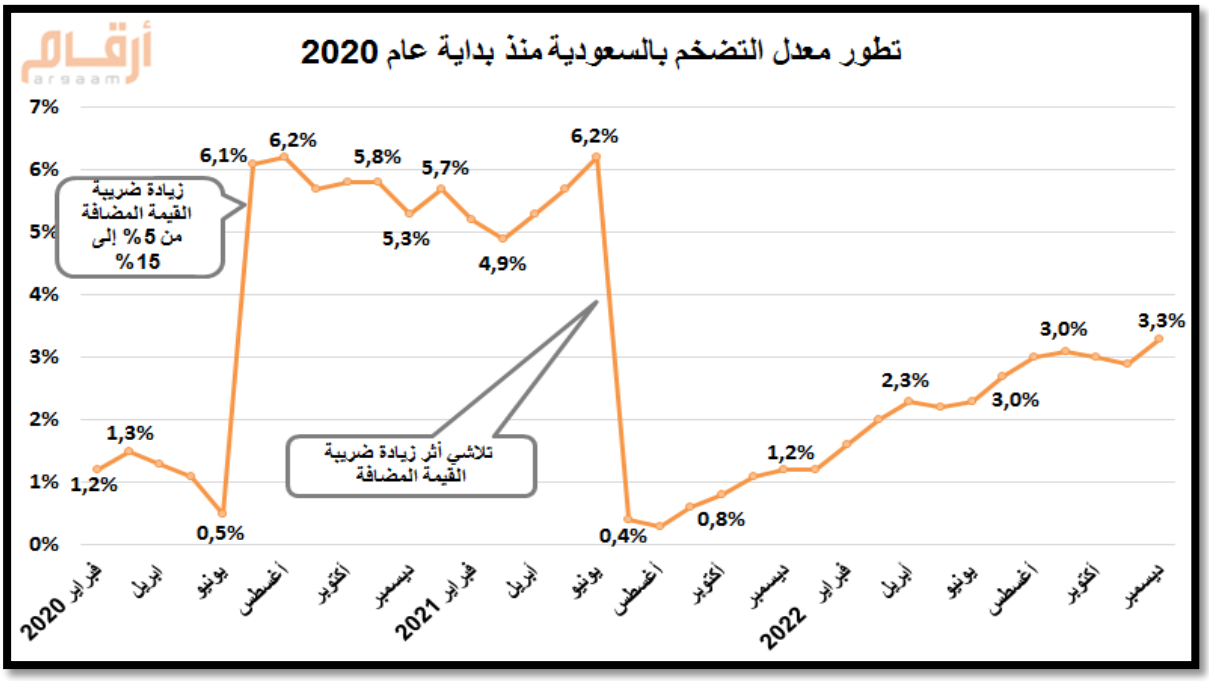

المصدر : https://www.argaam.com

وأرجعت الهيئة ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر ديسمبر مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، إلى ارتفاع أسعار مجموعة "السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى" بنسبة 5.9% وأسعار مجموعة "الأغذية والمشروبات" بنسبة 4.2%. [1]

[1]– السعودية: ارتفاع معدل التضخم عند 3.3% في ديسمبر 2022، 2023/01/15، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.argaam.com

وأشار إلى أن السلع المستوردة انعكست أيضا على السلع المحلية بشأن نسبة التضخم، إضافة إلى زيادة الطلب على السكن. فيما أشار المحلل الاقتصادي السعودي محمد مكني، إلى أنه إلى جانب ضريبة القيمة المضافة، فإن هناك بعض الأسباب الأخرى، منها تخفيف الحظر وفتح الاقتصاد بشكل أكبر، حيث زاد من عملية الطلب الذي ساهم في رفع نسبة التضخم لشهر أبريل.

والسبب الثاني بحسب المحلل الاقتصادي يتمثل في زيادة الانفاق خلال فترة الصيف، وهو ما زاد من نسبة التضخم في قطاع النقل والمواد الغذائية، منوها إلى أن رفع الحظر نسبيا زاد من ارتفاع الطلب في قطاع المواد الغذائية، والتي تأثرت أيضا بالقيمة المضافة. ويرى الخبير الاقتصادي أن الفترة المقبلة تستمر حتى تصل إلى معدلات الاستقرار بنهاية الصيف.[1]

حيث ارتفع مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) في السعودية بنسبة 3.4% في يناير 2023، مقارنة بالشهر المماثل من 2022. وأرجعت الهيئة العامة للإحصاء في بيان لها، اليوم الأربعاء، الارتفاع إلى زيادة أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى بنسبة 6.6%، وأسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 4.2.%

التضخم السنوي في السعودية يسجل 3.3% خلال ديسمبر، وذكرت الهيئة أن الإيجارات الفعلية للمساكن ارتفعت بنسبة 7.7% في يناير 2023، ما يعكس الزيادة في أسعار إيجارات الشقق بنسبة 19.3%، وكان لارتفاع هذا القسم تأثير كبير في ارتفاع التضخم السنوي خلال شهر يناير الماضي، نظراً لوزنه في المؤشر البالغ 2.5.%.

وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 4.3% متأثرة بارتفاع أسعار اللحوم والدواجن بنسبة 6.1%، وتأثرت بارتفاع أسعار الحليب ومنتجات البيض بنسبة 15.8.%، وعلى أساس شهري، سجل معدل التضخم في السعودية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.2% في يناير الماضي، مقارنة بشهر ديسمبر 2022.

كان مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) لشهر ديسمبر 2022 ارتفع بنسبة 3.3% مقارنة بالشهر المماثل من 2021. وزاد معدل التضخم في السعودية في ديسمبر من مستوى 2.9% المسجل في نوفمبر 2022.

وأرجعت هيئة الإحصاء ارتفاع معدل التضخم خلال ديسمبر الماضي، على أساس سنوي، إلى الزيادة في أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى بنسبة 5.9% وأسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 4.2.%

[1]– بعد رفع الحظر.. ما هي أسباب ارتفاع التضخم في السعودية وموعد استقراره؟، 2021/05/22، متاح على الموقع الالكتروني: https://sputnikarabic.ae

وبلغ متوسط التضخم السنوي لأسعار المستهلك في السعودية 2.5% لعام 2022، مقارنة بالمتوسط السنوي للعام 2021، ويعزى هذا التطور في الأسعار إلى زيادة أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 3.7%، والنقل بنسبة 4.1%، والتي تعد أكبر ضغط تصاعدي على التضخم.

من جانبه، قال أستاذ المالية والاستثمار في جامعة الإمام، الدكتور محمد مكني، في مقابلة سابقة مع قناة "العربية"، إن هناك عوامل تضخمية مستوردة وأخرى محلية، فيما قد يسجل الربع الأول من 2023 تضخما بين 3% و3.5%.[1]

شكل رقم (03–05): تطور معدل التضخم في السعودية في سنة 2023

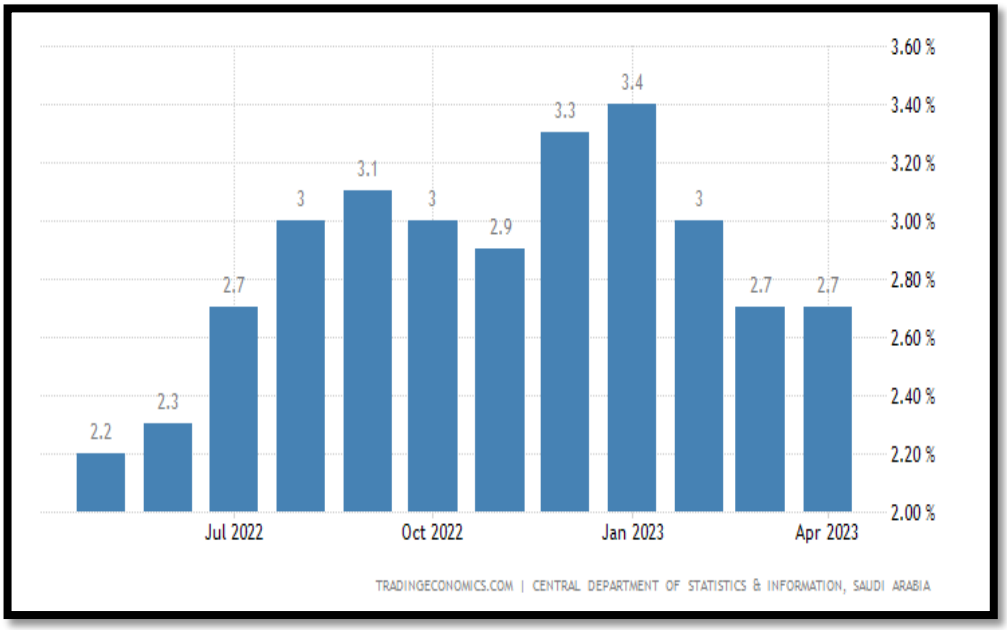

المصدر: https://ar.tradingeconomics.com

وذكرت الهيئة أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع التضخم في المملكة العربية السعودية يتلخص في ارتفاع الإيجارات الحقيقية للمنازل بنسبة 1.1%، وذلك بالرغم من انخفاض أسعار المواد الغذائية، والتي كانت المحرك الرئيسي للتضخم خلال معظم العام الماضي، حيث تراجعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 0.1% على أساس شهري.[2]

[1]– ارتفاع التضخم في السعودية إلى 3.4% في يناير مع زيادة تكاليف السكن، اقتصاد السعودية، دبي العربية–نت، 15 جانفي 2023، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.alarabiya.net

[2]– لماذا ارتفع التضخم في المملكة العربية السعودية لهذا المستوى؟، المتداول العربي، 16 جانفي 2023، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.arabictrader.com

إنه وعلى الصعيد الإقليمي، في غضون ذلك واجهت دول مجلس التعاون الخليجي جزءًا من هذه المعضلة العالمية، والتي كانت تدور أساسًا حول الارتفاع غير المسبوق في معدلات التضخم. ومع ذلك، ظلت الأساسيات الاقتصادية الجزئية والكلية أقوى بالمقارنة لكثير من دول العالم بسبب حجم الاحتياطيات الأجنبية التي بدأت تتراكم خلال هذا العام الحالي في ظل زيادة عائدات النفط نتيجة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية. وعلى وجه التحديد، استفادت المملكة العربية السعودية من مستويات أسعار النفط المرتفعة في تسجيل الفوائض المالية خلال الفصل الرابع من عام 2021 والعام الحالي، والتي بلغت 149 مليار ريال خلال التسعة شهور الأولى من هذا العام، حيث أدت زيادة الإيرادات النفطية إلى خفض وتيرة الاستدانة الحكومية ابتداءً من العام الماضي وكذلك خلال العام الحالي. وبينما تتزايد احتمالات دخول بعض الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة الانكماش الاقتصادي، فإنه ليس أمام البنك الاحتياطي الفيدرالي سوى خياراً واحداً ألا وهو الاستمرار في تشديد السياسة النقدية لمواجهة خطر التضخم، في حين أن الاقتصاد السعودي يبدي استقراراً، حيث يقدر أن يحقق هذا العام أعلى نسبة نمو من بين دول مجموعة العشرين بنحو 8%.

وأما فيما يخص **السياسة النقدية** في المملكة، فقد استمر **البنك المركزي العربي السعودي** في مسايرة بنك الاحتياطي الفدرالي في أمريكا **برفع أسعار الفائدة** نتيجة ربط سعر صرف الريال السعودي بالدولار الأمريكي، وذلك برفع معدل إعادة الشراء (الريبو) ومعدل إعادة الشراء العكسي (الريبو العكسي) حتى بلغ 4.5% و4.0% على التوالي في أكتوبر من هذا العام. إلا أنه يتضح بأن تشديد السياسة النقدية في المملكة يمثل تحدياً في ظل دورتها الاقتصادية الحالية، إذ أنها لا تأتي متواكبةً مع تلك في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعاني حالياً من مستويات عالية جداً من التضخم بلغت ذروتها عند مستوى 9.1% في يونيو 2022، والتي جاءت على إثر النتائج الغير مؤاتيه للسياسة المالية التحفيزية وكذلك السياسة النقدية التوسعية التي اتخذت في الولايات المتحدة الأمريكية ابتداءً من شهر مارس 2020 في مواجهة حالة التدهور والانكماش الاقتصادي التي تسبب فيها وباء كورونا. وفي حين أن السوق الأمريكي ارتاح على ما يبدو في أكتوبر نتيجة قراءة أفضل من المتوقع لمؤشر أسعار المستهلك الأمريكي عند مستوى 7.7%، إلا أن الاحتياطي الفيدرالي لا يزال بعيدًا عن مستوى التضخم المستهدف عند 2%. [1]

ولتعزيز سيولة القطاع المصرفي ضخ البنك المركزي السعودي 50 مليار ريال على شكل ودائع طويلة الأجل لدى البنوك التجارية بعد أن تجاوز هامش أسعار سايبور وليبور لمدة ثلاثة أشهر 150 نقطة أساس في يونيو 2022، حيث

[1]– سعيد عبد الله الشيخ: تشديد السياسة النقدية ما بين مكافحة التضخم وتفادي الركود الاقتصادي، 21 نوفمبر 2022، صحيفة المال، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.maaal.com

جاء هذا التمويل على ثلاث شرائح منفصلة، كانت أول شريحتين بقيمة 15 مليار ريال لكل منهما، فيما تمّت الشريحة الثالثة في وقت لاحق. وقد أدى هذا التدخل إلى خفض الهامش ما بين أسعار سايبور–ليبور بشكل حاد إلى حوالي 2 نقطة أساس بنهاية شهر أغسطس قبل أن يعود للاتساع مرة أخرى مع استمرار البنك المركزي في مسايرة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة وكذلك استمرار نمو الإقراض، حيث أرتفع هامش أسعار سايبور–ليبور لثلاثة أشهر مرة أخرى إلى أكثر من 140 نقطة أساس في أكتوبر. وقد بلغ معدل سايبور لمدة ثلاثة شهور في منتصف نوفمبر 5.64% في حين بلغ معدل لايبور4.65%، حيث لايزال الهامش متجاوزاً مستواه التاريخي الذي يتراوح ما بين 40 50 نقطة. وتشير هذه الزيادة في الهامش بين معدلات سايبور و لايبور بنحو 100 نقطة إلى أن ظروف السيولة تتقلص مرة أخرى، مما قد يؤدي إلى تباطؤ نمو الإقراض خلال الفترة القريبة القادمة.

وفي ظل استمرار **أسعار الفائدة** في الارتفاع، فإنه من المرجح أن يتباطأ نمو ائتمان قطاع الشركات نتيجة تزايد احتمال مواجهة صعوبات في خدمة الدين من قبل هذه الشركات من ناحية إلى جانب تقلص قدرة البنوك على توفير التمويل اللازم لها من ناحية أخرى. وبالنسبة للمقترضين من الشركات التي أصدرت قروضها بسعر فائدة متغيرة فإنها عرضة لارتفاع سداد كلفة الفائدة عليها خصوصا في ظل التوقعات ببقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة طويلة. لكنه ليس من المتوقع أن تشكل هذه الصدمة المالية تهديداً للاستقرار المالي، حيث تحظى البنوك باحتياطات كبيرة لمخصصات خسائر القروض إلى جانب أنها ستبقى مدعومة بهوامش صافي فائدة مرتفع. غير أنه يتعين على البنوك السعودية أن تحرص على عدم توسيع هياكل عدم تطابق آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم وذلك لأن معظم قاعدة إيراداتها ذات آجال قصيرة سواء كانت تلك من الودائع تحت الطلب أو حتى ودائع الأجل/ الادخارية. وللحد من نقص السيولة وتضيق الفجوة ما بين آجال الأصول والخصوم، والتي اتسعت كثيراً خصوصاً مع زيادة حجم الرهون العقارية للإفراد خلال الأربع سنوات الماضية من 140.3 مليار ريال في 2018 إلى 503.2 مليار ريال بنهاية الربع الثاني 2022، قامت البنوك باستخدام تمويل متوسط إلى طويل الأجل لتمويل النمو من خلال الديون الثانوية أو الأوراق المالية الإضافية أو الإصدار غير المضمون بأصول. غير أن القيام بذلك ذلك سوف يؤثر على تكلفة تمويل البنوك ولن يلبي بالقدر الكافي طلب التمويل المرتفع من المقترضين مع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة. [1]

[1]– سعيد عبد الله الشيخ: تشديد السياسة النقدية ما بين مكافحة التضخم وتفادي الركود الاقتصادي، 21 نوفمبر 2022، صحيفة المال، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.maaal.com

خلاصة الفصل:

يشهد الاقتصاد العالمي ارتفاع في معدلات التضخم على مختلف دول وأقاليم العالم، كان سببها الرئيسي انعكاس تأثيرات الحرب الروسية الاوكرانية، فقد أسهم ارتفاع نسب التضخم بصفة عامة ارتفاع كبير في الأسعار، ودفع ذلك لتدخلات قوية من البنوك المركزية الكبرى حول العالم كبنك الاحتياط الفدرالي الأميركي، والبنك المركزي الأوروبي، ولتلعب هذه المؤسسات أدوارا جديدة، وهو ما يضعها في موقف شديد الصعوبة، وصاحب ذلك ممارسة الكثير من الضغوط على البنوك المركزية من أجل رفع أسعار الفائدة، لمواجهة ارتفاع نسب التضخم.

خـاتمة

ختامًا؛ يعتبر التضخم من الظواهر التي تحدث اختلالا كبيرا في أي اقتصاد ولقد اختلف في إعطائها تعريف موحد فمنهم من يعتبرها أنها ظاهرة نقدية ويتم تفسيره من خلال التوسع النقدي والزيادة النفقات، ومنه يعتبر ظاهرة سعرية ويفسره من خلال نتائجه المتمثلة في ارتفاع مستويات الأسعار.

ولم يكد الاقتصاد العالمي يجد طريقة إلى التعافي من أزمات التضخم وارتفاع أسعار مصادر الطاقة واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، حتى تسبب انتشار وتفشي فيروس "كوفيد-19" وحرب روسيا على أوكرانيا على مدار العامين السابقين، في عرقلة التعافي الاقتصادي العالمي، وهو ما انعكس في زيادات ضخمة بأسعار مصادر الطاقة والمحاصيل الزراعية وما تبع ذلك من آثار اقتصادية ضخمة وسلبية، ما دفع ذلك لتدخلات قوية من البنوك المركزية الكبرى حول العالم كبنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي، والبنك المركزي الأوروبي.

ومن خلال ما سبق يمكن توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ❖ تتعدد النّظريات المفسرة لظاهرة التضخم.
- ❖ التضخم ظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه، فهو عبارة عن تلك الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى زيادة في الأسعار.
- ❖ يمتاز التضخم بتعدد أنواعه، إلاّ أنّ الخاصية المشتركة في جميع الأنواع هو عدم قدرة وحدة النقد عن أداء وظائفها التي وجدت من أجلها على أكمل وجه.
- ❖ التضخم مشكلة عالمية تمس البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء ويتنوع شكله من بلد إلى آخر.
- ❖ يعد البنك المركزي القائد الأعلى للإدارة النقدية لأهميته في تمكين الاستقرار الاقتصادي وتوجيه السياسة النقدية.
- ❖ الهدف الأساسي للبنوك المركزية هو المحافظة على المستوى العام للأسعار.
- ❖ السياسة النقدية هي إحدى أهم الوسائل التي يناط بالنبك المركزي تنفيذها لتحقيق أهداف محرزة وعلى رأسها الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي.
- ❖ إنّ استقلالية البنوك المركزية شرط ضروري لأداء دورها الفاعل في الاستقرار النقدي والشامل وتحقيق أهداف السياسة النقدية لأي بلد وذلك بعيدًا عن الضغوطات السياسة الحكومية أو البرلمانية.
- ❖ ارتفاع كبير في معدلات التضخم في أغلبية دول العالم في الفترة 2021-2022 سببه الرئيسي تفشي فيروس كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، حيث بلغ 4.7% في سنة 2021، و8.8% في سنة 2022.
- ❖ سجلت أسعار النفط والسلع الأساسية مستويات قياسية خلال هذه الفترة.

- ❖ انعكست المعدلات المرتفعة للتضخم على نوعية الحياة ومستوى معيشة الأفراد(القدرة الشرائية) في معظم دول العالم.
- ❖ يوجد بنك مركزي واحد في كل بلد إلاّ الولايات المتحدة الأمريكية إذ يوجد بها 12 مؤسسة إصدار نقدي للسلطة النقدية المتمثلة في "**المجلس الاحتياطي الفيدرالي الاتحادي**".
- ❖ تدخل البنوك المركزية لكل الدول للحد من التضخم والتخفيف منه بتبنيها للسياسة النقدية.
- ❖ قام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإتباع سياسة رفع أسعار الفائدة وسياسة الانفاق الحكومي وأيضا سلسلة من التحركات للاحاطة بالتضخم.
- ❖ تدخل البنك المركزي الأوروبي كذلك بتطبيق سياسة رفع الأسعار للحد والتخفيف من التضخم.
- ❖ اعتمدت مصر على سياسة سعر الصرف وكذلك تدابير نقدية ومالية لعلاج التضخم.
- ❖ اتبعت الجزائر ايضا سياسة نقدية تسييرية تمثلت في أداة رفع سعر الصرف للحد والتقليل من التضخم.
- ❖ سايرت المملكة العربية السعودية البنك الاحتياكي الفيدرالي الأمريكي ورفعت سعر الفائدة للتخفيف من التضخم.

وأخيرًا؛ يعد البنك المركزي أهم مؤسسة مالية يعتمد عليها الهيكل النقدي لكل دول العالم.

وعلى ضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكننا أن نقدم بعض التوصيات والاقتراحات التي نشملها في النقاط التالية:

- ✓ يجب على البنوك المركزية في الدول أن تتبنى إطاراً مرناً للسياسة النقدية يُمكن أن يساعد في خفض التضخم تدريجاً بمرور الوقت وتقليل تأثيره الضار.
- ✓ تفعيل آليات وبرامج بالإعتماد على الذكاء الإصطناعي لتطوير أدوات متقدمة لمراقبة والتنبؤ بظاهرة التضخم والتحوط ضده.
- ✓ تطوير العملات الرقمية للبنك المركزي يمكن أن تساعد في الحفاظ على معدّلات تضخم مستقرة.
- ✓ ضرورة تدعيم ومواصلة العمل على استقلالية البنوك المركزية باعتباره من بين الشروط الأولية للحد من التضخم.
- ✓ ايجاد برامج وتنظيمات أو تفعيل التنظيمات التي تهدف لتخفيف آثار التضخم مثل الجمعيات التعاونية وبطاقة العون الفردي.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ الكتب:

1. أحمد محمد لطفي أحمد: **الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الاسلامية**، ط01، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة مصر، 2013.
2. أحمد محمد محمود نصار: **المدخل العام لدراسة المصارف الإسلاميّة**، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2022.
3. حسين كامل فهمي: **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي**، المعهد الوطني للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006.
4. رانيا الشيخ طه: **التضخم أسبابه–آثاره–وسبل علاجه**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، الإمارات، 2021.
5. زكريا الدوري؛ يسرا السامرائي: **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، ط01، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. سعيد سامي الحلاق؛ محمد محمود العجلوني: **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، ط01، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
7. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، ط01، المعهد السلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2004.
8. فواز صالوم حموي؛ محمد رمضان إسماعيل: **إدارة المؤسسات والأسواق المالية**، دار علاء الدين ودار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2011.
9. محمد أحمد الأفندي: **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط01، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020.
10. محمد إدريس: **السياسة النقدية**، ط01، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2021.
11. محمد الفاتح المغربي: **التمويل والاستثمار في الإسلام**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2018.

12. محمد ضيف الله القطابري: **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية–تحليلية–قياسية)**، ط01، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011.

13. محمد عبد الفتاح الصيرفي: **إدارة البنوك**، ط01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

14. مصطفى ناطق صالح مطلوب: **المصارف الإسلامية –دراسة قانونية في أهم مستجدات الحديثة**، ط01، مجلد01، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2020.

ثانيا/ الجرائد والمجلات العلمية:

15. أسامة أحمد جمال هلالي: **مدّى حاجة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم من منظور ملائمة المعلومات–دراسة اختبارية**، مجلة الفكر المحاسبي، 2022/11/06، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي.

16. إسماعيل محمد إبراهيم محمد: **التضخم وأثره على الاقتصاد السوداني دراسة حالة (لولاية غرب دارفور–السودان 2020)**، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، المجلد 03، العدد 06، 2022، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، جامعة الجنينة، السودان.

17. بن عزة محمد؛ بوهنة كلثوم: **انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري**، 2014.

18. بن عيسى أمينة؛ بن يشو فتحي: **محددات التضخم في الجزائر والمغرب (دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن)**، مجلة المالية والأسواق، 2014، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة تلمسان، الجزائر.

19. جمال محمد حماد: **التضخم وآثاره الاجتماعية–دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية**، حوليات آداب عين شمس، المجلد 42، أكتوبر –ديسمبر 2014، كلية الآداب، جامعة المنوفية.

20. حبيبة مراح؛ بوعلام معوشي: **فعالية استهداف التضخم في حالة الأزمات–دراسة استشرافية تحليلية للأزمة الفنزويلية**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 04، جويلية 2021، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.

21. حبيطة علي: **أثر الإنفاق العام على معدل التضخم –دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980–2013**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية– المجلد 26، العدد 02، 2014، جامعة زيان عاشور– الجلفة.

22. حسين جواد كاظم: **محددات التضخم في إطار جدلية الفكر الاقتصادي –دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة (2003–2013)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (30)، كانون الأول 2016، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

23. خلف محمد حمد الجبوري: **دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة** 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 23، 2011، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

24. زينة أكرم عبد اللطيف النداوي؛ زياد طارق حسين الربيعي: **السيناريوهات المتوقعة لمعدل التضخم لعام 2020 في ظّل توقعات انخفاض الانفاق الحكومي وارتفاع سعر الصرف**، مجلة العلوم الإحصائية، العدد الحادي عشر، 2020، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق.

25. سيماء محسن علاوي: **دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996–2011)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والأربعون، 2016، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.

26. شعبان محمد رأفت: **دور البنوك المركزية في إرساء ونجاح قواعد السياسة النقدية**، مجلة القانون والاقتصاد، العدد (الثاني والتسعون)، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

27. صفاء عبد الجبار الموسوي؛ عدنان كريم نجم الدين؛ آلاء توري حسين: **قياس وتقييم سياسة استهداف التصخم في أسواق مختارة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كرباء.

28. عبد الباسط القرعان؛ منير سليمان الحكيم: **دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم–دراسة فقهية اقتصادية**، المجلة الأردنية فيالدراسات الإسلامية، المجلد11، العدد 04، 1437هـ/2015م، جامعة العلوم المالية والمصرفية، الأردن.

29. عطا الله أبادير؛ مروة عاصم؛ رشا حسن محمد علي: **السياسة النقدية واستهداف معدل التضخم مع الإشارة لمصر**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 34، العدد 04، د.س.

30. علي صلاح: **البنوك المركزية: تصاعد الجدل حول استقلالية السياسة النقدية في العالم**، جريدة أوراق أكاديمية، العدد05، 02 أفريل 2019، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

31. علي مكيد؛ علاء الدين عشيط: **أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015)**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 78-79، ربيع-صيف 2017، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

32. عمار زغبي؛ آمنة سلطاني: **دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020، جامعة الوادي، الجزائر.

33. عمار زغبي؛ آمنة سلطاني: **دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020، جامعة الوادي، الجزائر.

34. فودوا محمد: **تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 17، 2017، جامعة أدرار، الجزائر.

35. لعتروس فاطمة الزهراء؛ بحبح عبد القادر: **دور بنك الجزائر في صبط سيولة السوق النقدية خلال الفترة 2000-2018**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، سنة 2021، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

36. ليلى معمري؛ سمير يحياوي: **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد02، جوان 2017، جامعة البويرة، الجزائر.

37. محمد بلوافي: **السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد02، جوان 2012، معهد الحقوق، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر.

38. محمد صلاح؛ يونس قرواط؛ حنان زلاقي: **دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها –إشارة لبعض التجارب المختارة**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، سبتمبر 2018، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي، تسمسيلت، الجزائر.

39. مروان محمد حسين فواعير: **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية**، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد الخامس، العدد خمسون، 02 كانون الأول 2022.

40. هبة عبد المنعم؛ الوليد طلحة: **استقلالية البنوك المركزية**، صندوق النقد الدولي، موجز سياسات (سبتمبر 2019)، العدد السادس.

ثالثا/ الأطروحات والمذكرات الأكاديمية:

41. إبراهيم محمد النور توتو: **أثر معدلات البطالة على التضخم في السودان (خلال الفترة من 2005–2014)**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم 2017.

42. أحمد محيي الدين محمد التلباني: **أثر استقلالية البنوك المركزية على استهداف التضخم مع الإشارة إلى مصر**، محاضرات في قسم الاقتصاد، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، 2019.

43. إلهام بن عيسى: **استدامة السياسة المالية في اقتصاديات الدول النفطية "دراسة قياسية لعينة من الدول"**، أطروحة مقدمة من أجل نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وإدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، 2021/2020.

44. أميرة مرابحي: **دور البنك المركزي الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية الأوروبية**، مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019/2018، ص 17.

45. إيمان بن زروق: **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه LMD، شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2021/2020.

46. بوكرشاوي براهيم: **استقلالية البنوك المركزية ودورها في رسم معالم السياسة النقدية–دراسة حالة بنك الجزائر**، أطروحة شهادة الدكتوراه علوم، شعبة علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، 2020/2019.

47. حلقوم الحاج: **دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي –دراسة حالة شركة الأسهم الرياض–سطيف**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.

48. حميد عزري: **أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2017)**، أطروحة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019.

49. سعيدان عمر: **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي –دراسة حالة البنك المركزي الجزائري**، مذكرة ماجستير في إدارة أعمال المؤسسات، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2008-2009.

50. سلمان معلا: **دراسة إحصائية تحليلية لمؤشرات البطالة والتضخم، الناتج المحلي، سعر الصرف في سورية خلال الفترة 2001–2014**، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حاه، سوريا، 2015.

51. صغيري فاطيمة الزهرة: **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970–2005**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2008/2007.

52. عبورة حسام الدين: **سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، 2008-2009.

53. عرابي محمد: **أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990–2017)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات اقتنصادية ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019.

54. عوضية نور الدائم حاج: **أثر التضخم على الناتج المحلي الإجمالي (دراسة حالة السودان 2000–2015)**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة غرب كردفان، السودان، 2020.

55. قيتشاح مصطفى: **العوامل المؤثرة في استقلالية البنك المركزي وانعكاساتها على أداء السياسة النقدية (حالة الجزائر ابتداء من 1990)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه LMD، تخصص محاسبة، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2020-2021.

56. كفية قسميوري: **أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة)**، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020-2021.

57. لميس حسين عودة: **دور السياسة النقدية لمصرف سورية المركزي في الحد من التضخم (دراسة تطبيقية في الفترة الواقعة بين 2000-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الإدارة، اختصاص إدارة مالية ومصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، الجمهورية العربية السورية، 2013.

58. ليلى علي القشاط دفع السيد: **قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012)**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، جمهورية السودان، مارس 2015.

59. محمد عبد الله ولد صيبوط: **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسية النقدية –حالة البنك المركزي الموريتاني**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

60. مرابط مساعد: **التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2018/2017.

61. المراحي البشير: **تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)**، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015-2016.

62. مريم ماطي: **استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية –حالة بنك الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية شعبة التحليل الاقتصادي، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي، 2009/2008.

63. مقراني حميد: **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم (1988-2012)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015.

64. منصور شريفة: **السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015-2016.

65. ميس توفيق مسلّم: **استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2015.

66. نعيمة سيد موسى: **أثر استقلية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في حالة البنك المركزي الجيبوتي**، أطروحة لنيل درجة الماجستير، قسم الاقتصاد والمصاريف، جامعة كارابوك، معهد الدراسات العليا، الجمهورية التركية، تشرين الأول 2020.

67. نواف جابر ملك الصباح: **أثر أدوات النقد التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء السياسة النقدية لتشجيع البنوك على دعم الاستثمار**، رسالة للحصول على درجة الماجستير في المحسبة، قسم المحاسبة، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

68. ياسمينة زاوي: **التضخم في الجزائر بين النّظرية والواقع وما مدّى موائمة تقنية ARIMA للتنبؤ به بالنسبة لخصائص الظاهرة**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2013.

رابعا/ الندوات والملتقيات العلمية:

69. أنجيلا الزير: **الأزمات الكبرى التي تعصف بلبنان وما خلفته من تداعيات على الشركات والعمال**، 2021/10/29.

70. محمد شايب: **تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول" الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، د.س.

71. محمد عبد الحلي عمر: **المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية**، دراسة مقدمة إلى حلقة العمل الثالثة من ندوة "التضخم وآثاره على المجتمعات-الحل

الإسلامي"، مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالإشتراك مع مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين خلال الفترة 29 إبريل إلى 01 مايو 1997، المنامة، البحرين.

72. منصوري زين: **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات، جامعة الشلف.

خامسا/ مواقع الانترنت الرسمية:

73. **"المركزي الأوروبي" بدأ يحقق النصر في معركة التضخم، 2023/02/28**، صحيفة الشرق الأوسط، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://aawsat.com

74. **"المركزي الأوروبي" يرفع معدل الفائدة لمواجهة التضخم في منطقة اليورو**، 2022/07/21، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.dw.com/ar

75. الاحتياطي الفيدرالي FRS- البنوك المركزية، https://www.avatradear.com

76. أحمد الهواس: **ألمانيا.. أعلى معدل تضخم في التاريخ الحديث وحلول حكومية متوقعة لحماية المواطنين**، الجزيرة نت، 2023/01/07، تم الإطلاع: 2023/03/25، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.aljazeera.net

77. أحمد عرفة: **البنك الفيدرالي الأمريكي بدأ معالجة التضخم برفع الفوائد المصرفية**، الأربعاء، 15 مارس 2023، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.youm7.com

78. أحمد مصطفى: التضخم في أوروبا يتجه للصعود رغم انخفاض أسعار الطاقة- البنك المركزي يقترب من رفع سعر الفائدة إلى ذروتها عند أقل من 4 في المئة، 15 ماي 2023، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.independentarabia.com

79. ارتفاع التضخم في السعودية إلى 3.4% في يناير مع زيادة تكاليف السكن، اقتصاد السعودية، دبي العربية-نت، 15 جانفي 2023، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.alarabiya.net

80. أسباب التضخم الاقتصادي الهائل في الولايات المتحدة.. وإلى متى سيستمر؟، الحرة / ترجمات – واشنطن، 10 ديسمبر 2021، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.alhurra.com .

81. أمريكا.. التضخم يسجل أعلى مستوى منذ 40 سنة وبايدن يدعو إلى بذل جهد أكبر لإبطائه، 2022/06/11، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://mubasher.aljazeera.net .

82. أوروبا: تراجع مؤقت في التضخم يمنح الأسر استراحة قصيرة من غلاء المعيشة،30 نوفمبر 2022، اقتصاد دولي، اقتصاد دولي، لندن، العربي الجديد، متاح على الموقع الالكتوربي التالي: https://www.alaraby.co.uk

83. بعد رفع الحظر.. ما هي أسباب ارتفاع التضخم في السعودية وموعد استقراره؟، 2021/05/22، متاح على الموقع الالكتروني: https://sputnikarabic.ae

84. بنك المغرب: **السياسة النقدية**، ورقة بحثية رقم 03، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.bkam.ma، ص 01.

85. التضخم في منطقة اليورو يرتفع إلى مستويات تاريخية عند 9.1% في أغسطس، 2022/08/31، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.cnbcarabia.com

86. روشير أغاروال، مايلز كيمبول: هل يظل التضخم مرتفعا؟، مجلة التنمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2022، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.imf.org

87. السعودية: ارتفاع معدل التضخم عند 3.3% في ديسمبر 2022، 2023/01/15، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.argaam.com

88. سعيد عبد الله الشيخ: تشديد السياسة النقدية ما بين مكافحة التضخم وتفادي الركود الاقتصادي، 21 نوفمبر 2022، صحيفة المال، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.maaal.com

89. سهام معط الله: موجة تضخُّم عاتية تجتاح الجزائر، 23 سبتمبر 2022، العربي الجديد، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.alaraby.co.uk

90. عبد الحافظ الصاوي: في ظل استمرار الأزمات العالمية.. هل تستمر موجة التضخم في 2023؟، 2022/12/28، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.aljazeera.net

91. عبد الحليم سالم: موجة تضخم عالمية تثير غضب الأوروبيين.. ارتفاع معدلات التضخم فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا لمعدلات غير مسبوقة.. البنك الدولى: الحكومة المصرية طبقت حزمة من الإجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة بقيمة 130 مليار جنيه، صحيفة اليوم السابع، 09 أكتوبر 2022، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.youm7.com

92. علي زين الدين: **التضخم يسابق انهيار الليرة في ظل التأزّم السياسي**، الأربعاء-20 جمادى الأولى 1444هـ- 14 ديسمبر 2022، رقم العدد (16087)، جريدة العرب الدولية: الشرق الأوسط، تاريخ الإطلاع: 2023/03/03، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.aawsat.com

93. كيف يمكن لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الموازنة بين مكافحة التضخم وضمان الاستقرار المالي؟، 02 أفريل 2023، قسم الاقتصاد في QNB، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.qnb.com.tn

94. لماذا ارتفع التضخم في المملكة العربية السعودية لهذا المستوى؟، المتداول العربي، 16 جانفي 2023، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.arabictrader.com

95. محمد المنشاوي: **الرفع المستمر لأسعار الفائدة...هل ينجح في كبح التضخم؟**، 2023/03/10، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.aljazeera.net .

96. مسودة البيان الصحفي المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر لعام 2022، 1فبراير 2023، بيان صحفي رقم 27/23، صندوق النقد الدولي، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.imf.org

97. مسودة البيان الصحفي المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر لعام 2022، 1 فبراير 2023، بيان صحفي رقم 27/23، صندوق النقد الدولي، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.imf.org

98. هانز فيرنر سين: **البنك المركزي الأوروبي يُحدث التضخم في الاتحاد الأوروبي**، 30 سبتمبر 2022، متاح على الموقع الاكتروني التالي: https://www.project-syndicate.org